شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٨٦) ١٥/١٢/٢٠٠٩

الحجاز

هذا الحجاز تأ مّلوا صفحا ته سِفرُ الو جودِ و معهدُ الآ ثارِ

عاد مريضاً، والصراع على العرش قائم

سيناريوهات توارث الحكم

سيول جدة: الفضيحة والكارثة!

عروس البحر يغرقها الفساد!

السعودية تمضي الى الحرب

السعودية والحرب العقيمة على الحوثيين

وجوه حجازية

مكافأة لسلمان: وزيراً للدفاع!

واشنطن والرياض: خلاف حول اليمن

انسداد أفق الإصلاح

الصراع الإقليمي الإيراني السعودي

الرياض تقرّ بتفوّق دمشق

هذا العدد

الدولة الخرافية	١
سيناريوهات توارث السلطة	٢
سلطان يعود: الدفاع لسلمان لترتيب المملكة السديرية	٤
الرياض تقرّ بتفوق دمشق	٦
سيول الفساد: عروس البحر الأحمر تغرق	٨
مكسب ايراني تمنحه اليمن والسعودية!	١٠
مصير الحديقة الخلفية: خلاف واشنطن والرياض على اليمن	١٢
الصراع الإقليمي بين ايران والسعودية	١٤
انسداد الأفق السياسي: معالم في طريق الإصلاح	١٦
الإعلام وصور الحرب السعودية على اليمن	١٩
السعودية تمضي الى الحرب	٢٢
سيول جدّة.. الفضيحة والكارثة!	٢٣
بعد الملك عبدالله.. الصراع على العرش	٢٧
التدخل السعودي بين رجال الدولة والمغامرين	٣٤
حروب صعدة وفضائح العمولات	٣٦
السعودية والحرب العقيمة على الحوثيين	٣٧
وجوه حجازية	٣٩
صورة وطن	٤٠

الدولة الخرافية

في إطار تصنيع المسوّغات لإعلان الجهاد ضد المناطق القريبة والبعيدة، وضع الآباء الأوائل للوهابية بدءً بالمؤسس ونزولاً الى آخر الدعاة في يومنا هذا رواج السحر والشعوذة بين السكّان بوصفه أحد تمظهرات الشرك بالله سبحانه وتعالى. الأدبيات السلفية الوهابية خصّصت مساحة واسعة للحديث عن ظاهرة السحر والشعوذة، لتبرير نشاطها الدعوي، وفعلها القتالي، ويخيّل للمرء وهو يتأمل في النصوص السلفية في هذا الصدد وكأن الجزيرة العربية قد أصبحت مرتعاً خصباً لأعمال السحرة، ما يستوجب استنفاراً دعوياً لإبطال مفعول تلك الأعمال وإعادة تأهيل المجتمع لناحية الامتثال لأمر الدعوة والدعاة.

ذاك ما سعى النصّ السلفي إلى تصويره، فيما بدا وكأن ثمة أمراً ثاوياً في الوعي الوهابي يوحي بخلاف ذلك التصوير، يشبه إلى حد كبير المعالج النفسي الذي يصيبه أحياناً بعض آثار الجنون، بفعل بقائه لفترات طويلة بين المرضى في المصحّات العقلية والنفسية. ما يثير في قصة المواجهة بين الدعاة الوهابيين والسحرة، أن المعركة لم تحسم منذ قرنين على بدء اندلاعها، أي منذ أعلنها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، بل تنبىء القصص المتواترة في العقدين الأخيرين وكأن المواجهة أخذت منحى خطيراً، وأشد ضراوة، فقد فتح الدعاة جبهات جديدة، وتسلّحوا بعتاد متطوّر مستمد من التراث السلفي، وحققوا انتشاراً واسعاً في أرجاء الجزيرة العربية لهذا الغرض.

لكن ما يلفت الإنتباه، أن قصص الدعاة في مواجهة السحرة والمشعوذين لا تخلو من مسحة خرافية، فقصص البطولات الخارقة كما يرويها العلماء السلفيون وفريق الدعاة المتخصّصين في مقارعة السحرة تثير فضولاً من وجوه عدّة. فالقصص التي لا يمكن أن تخضع لأي معيار علمي، وليست هنا نقطة التشابك، تجري فصولها خلف الستار، دون شهود ولا شواهد، وتكون النهاية فيها بانتصار هذا الفريق..فهل من يشرح لنا سر تكاثر السحرة في هذه البلاد بناء على قصص الدعاة؟!

يعجب المراقب كيف أن دعوة قامت على محاربة البدع والخرافات والسحر والشعوذة، مصابة بنفس الأمراض التي حاربتها. فما ينكر مشايخ السلفية وقوعه لدى المخالفين لهم، وما أكثرهم، يصبح اعتيادياً ومألوفاً بالنسبة لهم. قصص الخوارق لا تنتهي في مغامرات العلماء والمشايخ، لا سيما المتخصّصين بإبطال مفعول السحر وفك الطلاسم. للعلم، أو إن شئتم للجهل، فقد خصّصت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قسماً لملاحقة السحرة والمشعوذين، وتلقي البلاغات الخاصة بوجودهم، وقصص البطولات التي خاضها رجال الهيئة لاصطياد السحرة وإحباط كيدهم. تأخذك القصص في عالم خيالي، لا يتحقق في أي مكان من العالم سوى في البقع التي يداهمها رجال الهيئة، فرجل يقع صريعاً في مكتب أحد المشايخ وتوجّه التهمة إلى الجن، وفعل ساحر، وتضيع خيوط القضية، وإمرأة تطير بمسحاة من بناء إلى آخر، دون أن يراها أحد سوى رجال الهيئة، ورجل يدخل في جوف إمرأة ويتحدّث بلغتها، وفجأة يخرج منها مسلماً موحّداً ملتزماً طريقة السلف الصالح! ورابع يكتشف طلاسم مدسوسة في تربة بالقرب من قصر الملك عبد الله، والعثور على حقيبة بداخلها ثعابين بأحجام مختلفة (يعني ساحر شنطة)، وهلم جرا.

ومن آخر المواجهات بين المشايخ والسحرة، ما طالعنا به أحد المواقع الخبرية السعودية عن قصة من جبهات القتال بين الجيش السعودي والحوثيين في اليمن. فبعد أن كان الحوثيون، بحسب الرواية السعودية، يستعملون القردة للتمويه على الجنود السعوديين، جاء دور السحر ليدخل الميدان، كأحد التكتيكات العسكرية الجديدة في الحرب. يقول الموقع الخبري بأن الحوثيين لجأوا الى سلاح السحر بعد القاء القبض على عدد من (المتسلّلين) وبحوزتهم طلاسم وأدوات شعوذة. ويضيف الموقع الخبري، بأن الجيش السعودي استعان بالدعاة والمشائخ لإبطال مفعول ذلك السحر، بعد أن (تمّ التأكّد من استخدام الحوثيين للسحر للتمويه على أفراد الجيش السعودي). يضيف الموقع بأن هناك (تواجد مشرّف لمشائخ ودعاة يشاركون أفراد الجيش في جبل الدخان ليبطلوا السحر الحوثي) وذكر من بينهم الشيخ عادل المقبل الذي لبّى (نداء الواجب المنوط به وجهاد الخاص والعام ..إنطلق ملبيا دعوة الواجب للجهادين الأول جهاد العدو والثاني جهاد الحروز والتمائم والطلاسم التي تأذّت منها الأشجار والأحجار، بالاضافه الى ما يتم وشمه على أجسادهم أي (الحوثيين) ضنا منهم بأنها تقيهم من الرصاص، و حضر الشيخ وبعض من مرافقيه لعمل اللازم حيال ذلك).

نجزم بأن مثل هذا الخبر لن يجد مكانه في الصحف المحلية التي تحترم عقول قرّاءها، لأن ذلك فضيحة بكل المقاييس، فما بالك لو انتهت الحرب وصدر بيان عسكري من القيادة العامة للقوات المسلّحة يفيد نصاً أو مضموناً بأن الإستعمال المفرط للسحر هو المسؤول عن انكسار جنودنا، ومنعاً لسقوط المزيد من الضحايا، قررنا وقف اطلاق النار. ولو كان للسحر هذا المفعول الخارق، لماذا لم يحقق العرب انتصاراً واحداً على عدوهم؟، ولماذا لم ينجح السحر في إبطال مفعول التقدّم العلمي والتكنولوجي في الغرب؟

ولنفرض صحة وجود طلاسم بحوزة من تصفهم بيانات الجيش السعودي بـ (المتسللين) وهم من دون شك غير حوثيين، وإلا لانتهت الحرب في يومين أو ثلاثة لكثرة من وقع منهم أسرى في أيدي القوات السعودية، فهل يصح وضع تلك الطلاسم في إطار التكتيكات العسكرية، ولربما في تغيير مسار المعركة أو مصيرها؟.. رأفة بعقولكم يا جنرالات!

سيناريوهات توارث السلطة

محمد السباعي

لابد أن يثير نبأ عودة سلطان إلى الديار مسألة الخلافة، بل من المراقبين من يعتقد بأن عودة سلطان هي في الأساس محثوثة بهاجس السلطة التي يجري ترتيبها في حال رحيل أحد اركانها، سواء كان الملك أو ولي العهد. لاريب أن العائلة المالكة تعيش منذ عام على الأقل سجالاً داخلياً محموماً حول المحاصصة السياسية بين أجنحتها، خصوصاً مع تزايد احتمالات رحيل سلطان عن الحياة. لا يبدو هناك إجماع حتى الآن على ترتيبات ما بعد الملك عبد الله، وحتى سلطان، بسبب تمسّك بعض الأجنحة بحقها في العرش.

وقد أحدث تعيين نايف نائباً ثانياً صدمة وسط الأجنحة التي شعرت بالتهميش لأكثر من عقدين، بعد أن أحيا تشكيل هيئة البيعة آمالاً كامنة لدى أمراء لطالما حملوا تطلعات بإعادة ترتيب البيت الحاكم على أساس تقاسم متوازن للسلطة بين أبناء عبد العزيز. ينتاب كثير منهم الآن شعور بالإحباط بعد إتفاق الملك والأمير نايف على تقاسم السلطة، رغم أنهم مازالوا يأملون بأن تلعب ذاكرة الملك دوراً في توجيه قراره حيال ما يجب أن تكون عليه معادلة السلطة. فهو، أكثر من أي شخص آخر في العائلة المالكة، يدرك تماماً مايعنيه انتقال السلطة بالكامل إلى الجناح السديري، فقد تعرّض لتحديات خلال عهدي خالد وفهد، وكاد أن يخسر دوره في خط الوراثة، بعد أن اتفق فهد وإخوته على مقايضة رئاسة عبد الله للحرس الوطني مقابل حصوله على منصب النائب الثاني لرئاسة مجلس الوزراء. ويتذكّر عبد الله جيداً ما جرى بعد أن وصله تقرير أميركي سري في مطلع العام ١٩٩٣ يحتوي على طلب من الملك فهد للأميركيين بدعم ترشيح إبنه عبد العزيز كيما يكون الملك بعد أبيه، حيث جاءه عبد الله غاضباً وكان يحمل بيده التقرير، مستنكراً نيّته المبيّتة على إزالته من منصبه كملك قادم، فحلف الملك فهد برأس زوجته إم عبد العزيز بأنه لم يفعل ذلك.

على أية حال، فإن تصرّم أعمار الجيل الأول من أبناء عبد العزيز يرفع من درجة أهمية السؤال عن مصير العرش في المرحلة المقبلة. فالملك عبد الله يبلغ من العمر ٨٦ عاماً، يليه سلطان ٨٥ عاماً، مايعني قرب اختفاء أحدهما أو كلاهما عن الحياة، الأمر الذي يفرض ترتيبات سريعة لمرحلة تكون فيها العائلة المالكة أمام استحقاقات مصيرية. ورغم أن القراءة الأولية وربما الواقعية أيضاً تخلص إلى أن الأمير نايف هو الأوفر حظاً في السباق نحو العرش، فإن الاحتمالات الأخرى تبقى مفتوحة أيضاً، بالنظر إلى ما يضمره الأمراء الآخرون من نوايا أو تطلّعات، وحجّتهم في ذلك أنهم من أبناء عبد العزيز، ولهم حق في الحصول على نصيب من كعكة السلطة التي يحتكرها الآن جناح السديريين دون سواهم.

الآن، هناك أكثر من سيناريو يرتسم حول مستقبل وراثة العرش السعودي، بعضها ينبني على توقّعات، والآخر مطالبات محلية وخارجية، وبعض ثالث على آمال. وتبقى جدارة كل سيناريو متوقّفة على ما يمكن أن يشكّله كل سيناريو من قوة على الأرض أو ما يحرزه من توافق داخل العائلة المالكة، أو ما يحظى منه برغبة الحلفاء الغربيين، وخصوصاً الولايات المتحدة التي طالما عبّر بعض رؤسائها عن رغبة تولّي الجيل الثالث مهام العرش، على خلفية كون أبناء هذا الجيل قد تعلّموا في الجامعات الغربية وتشرّبوا قيم الليبرالية والديمقراطية. قد لا يشاطر كثيرون في الداخل هذه الرؤية لدى المسؤولين الغربيين، ربما لأنهم يرون ما لايرى الغائب (الأجنبي)، بل يعتقد هؤلاء بأن أمراء الجيل الثالث قد ولغ في الفساد أكثر من الجيل الأول، الذي رغم فساده يتمتّع بحكمة تحول دون انفراط عقد الاستقرار في الدولة. على أية حال، تبقى السيناريوهات مجرد قراءات ذات أبعاد متعدّدة، وإن شكّلت أساساً يمكن البناء عليه لفهم خارطة الأجنحة المتصارعة على العرش، وكذلك استشراف مستقبل يغيب عنه أقطاب طالما حكموا البلاد عقوداً من الزمن.

السيناريو الأول: موت الأمير سلطان قبل الملك عبد الله. بالرغم من التقارير الرسمية بأنه بصحة جيدة، إلا أن ثمة اعتقاداً واسعاً بأن ولي العهد سلطان يعاني من مرض عضال لا يمكن، بحسب التقارير الطبيّة وسنن الحياة، أن يخرج منه معافى أو ينجو من الموت الوشيك، فمن غير المحتمل أن يبقى فترة طويلة على قيد الحياة. وفي حال موته قبل عبد الله، فإن الملك سيجد نفسه تحت ضغط شديد من إخوانه الكبار لتعيين وزير الداخلية الأمير نايف ولياً للعهد. ومن الناحية النظرية، فإن مثل هذه الخطوة، لابد أن تحظى بتأييد هيئة البيعة، ولكن من غير الواضح حتى الآن ما إذا كان سيتم ذلك بسهولة. ومع بلوغ الملك عبد الله السن السادسة والثمانين هذا العام، فإن نايف الذي يعاني من مرض لوكيميا في سن السادسة والسبعين، فإن تقاسم القيادة لن يطول كثيراً. ولكن إذا مات عبد الله لاحقاً، فإن نايف سيصبح ملكاً. ولكن السؤال الكبير القادم من هو ولي العهد المرشّح في حال وصول نايف الى العرش؟ فهل سيكون سديرياً، وليكن الأمير سلمان، واذا كان كذلك هل سيختار نائبه الثاني من الجناح السديري أيضاً، أم سيجعلها في عهدة هيئة البيعة، كما فعل الملك عبد الله.

السيناريو الثاني: في حال موت عبد الله مع بقاء سلطان على قيد الحياة، ما لم تفد مجموعة من الخبراء الطبيين المعينة من قبل هيئة البيعة بأن الأخير غير مؤهل من الناحية الطبية لأن يصبح ملكاً، بذلك سينصّب سلطان من نفسه ملكاً. وعند هذه النقطة، فإن العقبة الوحيدة بأن يصبح ملكاً هي رفض الأمراء الآخرين تقديم البيعة له. وسيقوم هو بتعيين الأمير نايف، شقيقه، ولياً للعهد الذي سيصبح ملكاً في حال موت سلطان. وهنا أيضاً ستندلع مواجهة داخل العائلة المالكة، كون عملية التنصيب لكل من الملك وولي العهد تمّت عن طريق غير توافقي داخل العائلة المالكة، ما لم ينجح سلطان ونايف في إقناع أو بالأحرى شراء أكبر عدد من أصوات أعضاء هيئة البيعة.

السيناريو الثالث: مرض الملك عبد الله وولي العهد: فإذا ما واجه كلاهما مشاكل صحيّة خطيرة، فمن الناحية النظرية فإن هيئة البيعة ستعيّن مجلساً انتقالياً مؤلفاً من خمسة أشخاص يدير شؤون الدولة بصورة مؤقتة. في غضون ذلك، ستختار الهيئة المرشح المناسب

كيما يكون ملكاً. إن تركيبة هيئة البيعة تملي بقوة بأنه لن يتم اختيار نايف كملك قادم. على أية حال، من المحتمل أن يقاوم نايف التحدي الذي يفرضه حكم الهيئة الذي يحول دون اعتلائه العرش. ولكن كم من مناورته سيكون مشهوداً يبدو غير واضح، فاجراءات الهيئة ستكون سريّة، ولكن كوزير داخلية، فإن نايف يقود أجهزة أمنية وعسكرية وإن تعبئة مثل هذه القوات قد يتطوّر إلى مستوى القيام بعملية انقلاب، ولا يجب استبعاد ذلك كاحتمالية، وقد لوّح نايف باستعمال هذا الخيار في العام ٢٠٠٧ من أجل إرغام الملك عبد الله على تعيينه نائباً ثانياً، وأبلغ رسالة واضحة إلى الملك بأنه يملك قوة كافية للسيطرة على البلاد. وقد يختار نايف شقيقه السديري سلمان، حاكم الرياض، ولياً للعهد، بالرغم من معارضة أخوانه غير السديريين لمثل هذه الخطوة).

السيناريو الرابع: قد يبرز إجماع على اختيار إبن أصغر لابن سعود ملكاً. من أجل تحاشي رسم خط الوراثة كل عامين أو ثلاثة، فإن عديداً من الأخوة الكبار يتم إقناعهم بالتنازل عن مطالبهم بالعرش من أجل إعطاء رجل أصغر فرصة.

ويشار إلى الأمير مقرن، المقرّب من السديريين، الذي يعتبر منافساً للأمير نايف الذي قد يتنازل عن العرش له لمواجهة المعارضة داخل العائلة المالكة. فالأمير مقرن، هو الإبن الأصغر لإبن سعود، وهو طيّار سابق في سلاح الجو، وحاكم منطقة سابق، والرئيس الحالي لجهاز الاستخبارات العامة، ولكن لكون إمه غير سعودية، فإن ذلك قد يجلعه غير مؤهل لتولي العرش.

وحتى يونيو ٢٠٠٩، لم يكن واضحاً من سيخلف الملك عبد الله في حال موته. فالصورة بالغة التعقيد مع تقدّم سن وتدهور صحة كبار الأمراء في السعودية والنظام غير القابل للتنبوء بموتهم، وافتقار المعرفة بشأن كيف أن أبناء ابن سعود الباقين سيشكّلون إجماعاً، والمدى غير المعروف الذي يمكن لهيئة البيعة المتشكّلة حديثاً أن تلعب دوراً. فجميع الأبناء العشرين لإبن سعود هم فوق الخمس والستين عاماً - أي بما يتجاوز سن التقاعد في معظم أجزاء العالم. من بين هؤلاء، ثمانية في السبعين من العمر، وستة في الثمانين من العمر.

ومع وجود سابقة مؤسسة في المملكة بخصوص العمر، فإن عمليات انتقال متعدّدة قد تتم في فترة زمنية قصيرة، على غرار ما حصل في السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفياتي. وسواء كان النظام قادراً على تحمّل موت سلسلة من الملوك في فترات متقطعة قريبة يبقى مورد تساؤل، بالنظرالى السياسة الخاصة بتعيين ولي عهد جديد وخليفة ظاهر في الوقت ذاته.

السيناريو الخامس: أن يقرر أبناء عبد العزيز بأن الخلافة تنتقل الى الجيل الثاني، ولكن السؤال الكبير: من هم المرشّحون؟ مع التذكير بأن كثيراً من أحفاد ابن سعود، أصبحوا أجداداً، وبعضهم لديه سنوات من الخبرة الحكومية. فنحن أمام عدد كبير جداً من أحفاد عبد العزيز، وبعضهم قد يملك مواقع حساسة في الجهاز البيروقراطي للدولة، فيما يعيش آخرون على هامش الحياة السياسية. فأبناء الملك خالد، على سبيل المثال، لا يمسكون بمناصب هامة في السلطة، ولن يتم حسابهم في معادلة الاختيار. وإن الإبن الأهم للملك فهد هو محمد بن فهد، حاكم المنطقة الشرقية منذ منتصف الثمانينات، ولكن لم يتم ذكر إسمه كمرشح لأن يكون ملكاً، وحتى عبد العزيز بن فهد، الذي حاول إبوه إقناع الأميركيين بدعم ترشيحه كولي العهد، تضاءلت أهميته، رغم توليه منصب وزير دولة في عهد الملك عبد الله.

في مناقشة الجيل الشاب، تجدر الملاحظة بأن أبناء الملوك السابقين لا يستحق ذكرهم عادة، لأن حظوظهم تتضاءل مع موت آباءهم، ويخرجوا من حلبة المنافسة. فمن بين خمسين إبناً ومثلهم من البنات لدى الملك سعود، هناك عدد قليل جداً من يتولى مناصب عامة.

أبناء الملك فيصل - سعود وخالد وتركي - ورغم ذكرهم المتكرر من قبل السفراء الأجانب، إلا أنهم غير محبوبين داخل عائلة آل سعود بسبب اعتقادهم بتفوقهم الفكري، وفي تقرير موجز لوزارة الدفاع البريطانية العام ١٩٨٥ أشارت الى سعود بأنه مشّع ولكن ليس بقدر تفكيره. يحظى سعود الفيصل بمعرفة واسعة في الخارج، كوزير خارجية، ولكنه يعاني من مرض في ظهره وكذلك مرض الباركنسون، ولذلك فإنه يستبعد نفسه من حلبة المنافسة على العرش على أرضية صحية. يذكر في هذا السياق، زهده في إقامة مجلس مفتوح أمام الناس، واستقبال شكاويهم، فضلاً عن أنه ليس معروفاً بكرم الضيافة. خالد حاكم مكة، وفنان، وصديق الأمير تشارلز، الوريث لتاج الملكة في المملكة المتحدة. وتركي المعروف دولياً بأنه تولى رئاسة الاستخبارات العامة، وكذلك السفير في لندن.

ولذلك، فإن المجموعة الأخرى التي يمكن وضعها في الاعتبار مؤلفة من أبناء الملك عبد الله وأبناء الأمراء السديريين الكبار: سلطان، نايف، سلمان.

الأبن الأكبر للملك عبد الله، متعب، يدير الحرس الوطني منذ يونيو ٢٠٠٩، فيما عيّن إبنه عبد العزيز مستشاراً له، وهو أيضاً عضو الهيئة الإدارية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا. وفي ٢٠٠٩، عيّن إبنه مشعل حاكماً على نجران. وإبنه فيصل رئيس جمعية الهلال الأحمر السعودي، وإبنه الأصغر بدر، مازال في سن السابعة.

أبناء نايف، سعود، سفير السعودية في أسبانيا، ومحمد، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، والذي حصل على سمعة باركة في مواجهة جماعات القاعدة.

من أحفاد إبن سعود، هناك الأمير المعروف في الخارج، الوليد بن الأمير طلال. وكونه من أب مثير للجدل، وأن جدّته غير سعودية، وأم لبنانية، بما يحرمه من فرص الفوز بالعرش، رغم أنه يطمح لأن يصبح ملكاً في يوم ما في حال عرض عليه ذلك.

من أبناء ولي العهد سلطان، يبرز خالد بن سلطان، مساعد وزير الدفاع، وهو الذي يدير وزارة الدفاع حتى قبل أن يسافر والده الى الولايات المتحدة العام ٢٠٠٨ للعلاج الطبي. أما الأمير بندر بن سلطان، المعروف بتوليه منصب سفير بلاده في واشنطن لفترة طويلة فهو أيضاً يحمل طموحاً غير خاف. ومنذ العام ٢٠٠٥، أصبح بندر الأمين العام لمجلس الأمن الوطني، ولكنه بقي مخفّضاً بصورة لافتة طيلة تلك الفترة. العائق الأكبر أمام وصول بندر الى العرش هو أمه الأفريقية التي كانت تعمل كخادمة في بيت والده. وسرت شائعات بعد محاولته الانقلابية ضد عمه الملك عبد الله، بأنه خرج من معادلة السلطة بصورة نهائية، على الأقل في عهد الملك الحالي.

أبناء سلمان، سلطان، رجل الفضاء السابق في رحلة ديسكفري العام ١٩٨٥، والمسؤول حالياً عن هيئة السياحة، وفيصل الذي يدير مركز البحوث السعودية.

لا يبدو خيار انتقال السلطة الى الجيل الثالث سهلاً، رغم كونه متعارضاً مع تقاليد العائلة المالكة التي تضع عامل السن محدّداً أساسياً في اختيار الملك، ولكن التبدّلات السريعة في وجوه السلطة بسبب عامل السن، يجعل الباب مفتوحاً على كل شيء، حتى على الحرب العلنية بين أجنحة الحكم.

سلطان يعود الى السعودية

الدفاع لسلمان لترتيب المملكة السديرية!

هاشم عبد الستار

وعاد سلطان أخيراً الى البلاد!

تزيّنت له بأوامر رسمية الرياض وبعض المدن، وشبعت الصحافة المحليّة أموالاً بسبب الإعلانات التي فرضت على رجال الأعمال!

عاد سلطان وكاد أن لا يفعل!

ولي العهد، ووزير الدفاع، أمضى ما يقارب العامين في الخارج، من مستشفى في جنيف الى آخر في نيويورك الى مقر للنقاهة في قصره بأغادير!

قالوا أنه عادى مشافى معافى تماماً!

العودة كانت مساء الجمعة ٢٠٠٩/١٢/١١م، وكان الاحتفاء به في المطار من قبل الأمراء والوزراء، وفي مقدمهم الملك والأمير مشعل، وزير الدفاع السابق.

خرج سلطان من الطائرة بعد أن أعطي بعض المقويات لم تستمر معه لأكثر من خمس دقائق!

استند على متكّأ، وبعد أن سلّم عليه البعض، وغادر الملك مباشرة، اختفى سلطان من الشاشة، فلا ترى الا رؤوساً تلبس العقال، ضاع معها سلطان!

لقد وضع له كرسي ليجلس عليه ويرتاح، ولكن دون أن تظهر الصورة، ثم انكشف أمر الكرسي بسبب المخرج التلفزيوني الذي لم يضبط الحبكة!

قام سلطان مرة أخرى واستكملت المسرحية بالسلام عليه من جمهور الأمراء..

دقائق أخرى واختفى سلطان، ومصور التلفزيون السعودي يحرك الكاميرا يميناً ويساراً، بل والى سقف المطار!

العادة ان الكاميرا تلتصق بسلطان ومسلطة عليه دائماً. وتكون الصورة قريبة جداً.

لكن مخططي احتفال العودة قرروا أن تكون العودة في المساء، وأن تكون اللقطات بعيدة إلا فيما ندر!

دقائق أخرى، واختفى سلطان، وأمضى التلفزيون السعودي في نقل مباشر لمدة تقارب من نصف ساعة، لا يعلم المشاهد المتابع أين الرجل المحتفى به! الى أن أدخل السيارة التي لا تبعد سوى أمتار عنه، وارتحل!!

عاد سلطان الخير، كما يصفه الاعلام السعودي، والذي استمر في حملة دعائية مكثّفة له قبل اسبوعين من قدومه ولا زالت حتى كتابة هذه السطور!

وفي صباح اليوم التالي، ظهر بيان مقروء من سلطان تمّ تسجيله وهو في قصره بأغادير وعلى مراحل!

البيان بمثابة اعلان العودة وبداية عهد النشاط لهذا الأمير الذي يصارع المرض.

ايضاً في اليوم التالي، مساء السبت ١٢/١٢/٢٠٠٩م، اجتمع كبار القوم من الأمراء، حضر الاجتماع سلطان في بداية الاجتماع، وذلك لمناقشة قضية واحدة: (سلطان سيبقى ولياً للعهد، ويتنازل عن وزارة الدفاع). والمقترح السلطاني هو: (أن يتولى الأمير سلمان ـ أمير الرياض، وزارة الدفاع، على أن يتولى خالد بن سلطان ابن ولي العهد، أمر الوزارة كنائب لوزير الدفاع، وليس كمساعد له كما هو الحال حالياً).

كل الدعاية والاعلام والتعمية على مرض ولي العهد والإصرار على أنه عاد سالماً، تستهدف العودة الى السلطة مجدداً، وايصال رسالة الى المواطنين والشامتين!، بأن ولي العهد بحالة جيدة وانه قادر على مواصلة نشاطه كملك قادم!

كأن الرسالة تقول بأنه من المعيب اعلان ان الامير سلطان مريض! فهو من جنس غير بشري لا يمرض ولا يموت!

الآن وقد عاد، فإنه مطالب بأن يباشر مهامه التي تركها وراءه لمدّة عامين، خاصة وأن البلد تخوض حرباً في اليمن.

أول الواجبات التي على الأمير القيام بها هي: استقبال المهنئين! وهو لا يستطيع ذلك، وقد وعد بأن يستقبلهم لاحقا! بدون تحديد تاريخ، ولا يبدو أنه سيفعل! لظروفه الصحيّة.

سلطان: ترتيب البيت السديري

نايف ـ وزير الداخلية، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وولي العهد القادم ـ خفّف الوطأة، فإضافة الى شهامته في احتفالات الاستقبال حيث قام بالامساك بيد شقيقه سلطان، وحركها صعودا وهبوطاً لمساعدته في السلام على المستقبلين، فإنه حدد يوم الاحد ٢٠٠٩/١٢/١٣ كيوم احتفال للمواطنين بقدوم شقيقه وسلامته! حيث دعا الى احتفال لم يكشف عن تفاصيله لعامّة الناس!

لا يستطيع سلطان أن لا يستقبل المواطنين طالما هو معافى مشافى تماماً!!،

لا عذر له في هذا!!!

الأهـــم مـــن كـــل هـــذا، فـــإن هـــنـــاك استحقاقات!

جموع القبائل النجدية وشخصيات نجد تنتظر لقاء ولي العهد للحصول على (الشرهة)!

والشرهة تعني الهدية المالية التي سيقدمها الأمير لكل من يسلم عليه!

هذا واجب عليه!!

ومع أن الأمير سلطان معروف بأنه (سلطان الحرامية) وأنه كما يوصف (نهّاب وهّاب).. ومع أنه لا يهتم بمسألة الشرهات من حيث المال، إلا أنه غير قادر على الاستقبالات! فكيف يتم إخراج الأمر للجمهور الموالي الذي هو في أغلبه نجدي؟!

بعيداً عن كل هذا.. فقد رأى سلطان، وحتى لا يتم سؤاله حول أدائه مهماته في وزارة الدفاع، أن يتنازل فيها لأخيه سلمان الذي رافقه طيلة وجوده في الخارج! ولكنه اي سلطان لم يتنازل عن ولاية العهد.. وقد يكون التنازل عن الوزارة لأخيه سلمان بداية لتنازله عن ولاية العهد إما بالموت القريب، أو هي كتمهيد لذلك!

معروف ان سلمان ـ الشقيق الوفي!! ـ يأتي في الدرجة الثالثة من القوة بعد سلطان ونايف بين التجمع السديري.

لكن تعيينه وزيراً للدفاع، والذي يعني أنه سيكون إما ولياً للعهد القادم، أو ولياً للعهد بعد نايف، ان التعيين هذا، يصطدم مع طموحات الأمراء الآخرين من الأخوة والأشقاء أيضاً. فعبدالرحمن، نائب وزير الدفاع، وهو شقيق لنايف وسلطان وسلمان، بدا غاضباً من الطبخة السياسية الجديدة والتي يبدو أنها طبخت وسلطان في أغادير. لهذا كان لافتاً أن عبدالرحمن لم يأت الى المطار لاستقبال شقيقه. وهو قد سبق له أن عاش خلال العامين الماضيين صراعاً مع ابن اخيه خالد (ابن ولي العهد) حول ادارة وزارة الدفاع. فكيف يقبل الآن أن لا يصبح وزيراً للدفاع، بل أن يطرد حتى من منصب النيابة؟!

سلطان، الذي وزّع ثروته على ابنائه وهو حيّ ينتظر الموت، خشي أن يموت فيتصارع الابناء على الإرث من المليارات، مثلما فعل أبناء الملك فهد!

لكن السؤال يتعلق بمن يرث المنصب.

فبندر بن سلطان، لم يحضر استقبال أبيه بعد محاولته الانقلابية التي تمت قبل أشهر. لم يظهر في أية صورة منذئذ!

وآخرون ممتعضون مثل متعب الذي كان قبل استقالته مؤخراً يرفض حضور جلسات مجلس الوزراء احتجاجاً على تعيين نايف نائباً ثانياً للوزراء!

وبدر نائب رئيس الحرس الوطني لم يحضر استقبال سلطان ايضاً!

قيل انه بسبب المرض!!! وقيل أن مرضه سياسي!

فبدر هو الآخر غاضب على الملك عبدالله لأن ابن الاخير متعب هو الذي يسيطر على الحرس الوطني، ولم يبق من النيابة لبدر شيئاً!

لازال الصراع محتدماً حتى الآن، بانتظار ترتيب البيت السعودي ـ وإن أمكن قبل وفاة العجزة أعضاء اللجنة المركزية!

يقال ان سلطان بعد أن يتنازل عن وزارة الدفاع سيسعى مع اشقائه السديريين للاستيلاء على السلطة قبل وفاته.

الترتيب سيخرج الأمراء الآخرين الضعاف، ويعين بعض أبنائهم في مراكز ثانوية.

على الأرجح سيتولى نايف ولاية العهد ليخلف سلطان الذي يحتمل أن لا يطول بقاؤه.

وسيتولى سلمان ولاية عهد نايف بعد رحيل الملك عبدالله.

ويتولى وزارة الدفاع خالد بن سلطان، ووزارة الداخلية محمد بن نايف، ومتعب بن عبدالله يتولى رئاسة الحرس الوطني، وبقية المناصب من الدرجة الثانية توزع على أبناء الملك المؤسس! الشباب منهم، أو حفدته، أي أبناء الأبناء!

يعتقد كثيرون أن عودة الأمير سلطان تشابه الى حد كبير عودة الملك حسين قبل وفاته. عاد سالماً معافى وما هي الا أيام حتى مات!!

وقد تشبه عودة الأمير عبدالمجيد أمير مكة السابق، الذي خرج للعلاج من السرطان في اميركا وأمضى أكثر من عام، وعدة أشهر نقاهة في اوروبا (مثل سلطان تماماً) وحين عاد قالوا انه شفي تماماً! بضعة اسابيع ليس إلا، امتنع خلالها عن لقاء المهنئين، الا القلة منهم، ثم تدهورت حالته ومات.

ويعتقد كثيرون ان عودة سلطان تشير الى قرب وفاته. واذا كان هناك من وفاة فلتتم على الارض السعودية!

الملك الوحيد الذي مات في الخارج هو الملك سعود، فقد مات منفياً في اليونان، وأعيد جثمانه الى الرياض ليدفن بمقابر العود المخصصة للعائلة المالكة.

قال البعض قبل عودة سلطان ولي العهد، ان سبب تأخره عن العودة، هو أن الملك عبدالله يريد تطبيق نظام هيئة البيعة، الذي يقول بأن ولي العهد او الملك اذا ما عجز عن اداء مهامه، فتشكل لجنة طبيّة تفحصه، وتقدم تقريراً لهيئة البيعة، التي توصي بانتخاب خلف له. لكن سلطان، عاد، ولا يمكن ان يقبل بتشكيل لجنة طبية لفحصه، ولو شكلت ما جرؤ أعضاء اللجنة أن يشككوا في قواه وصحته!

وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟

ولذا كان الاختيار الاصعب لديه، هو التفاهم على ترك وزارة الدفاع التي تتطلب مسؤولية ونشاطاً، ومنحها للأمير سلمان أمير الرياض، على ان يديرها فعلياً ابن سلطان (خالد).

قد تبدأ مسألة ترتيب السلطة وتحويلها الى الأبناء بعد وفاة سلطان المتوقعة.

فمادام مصراً على أنه بخير وبصحة، ومادام انه متشبّث بولاية العهد، فما على الجميع الا الانتظار!

انتظر حلال المشاكل!

انه ملك الموت!

نهاية السباق في لبنان..

الرياض تقرّ بتفوّق دمشق

سعد الشريف

ذكرت شخصية سياسية لبنانية بارزة بأن السعودية تخلّت عن شروطها السابقة لتحسين العلاقة مع سورية، وأصبحت على قناعة تامّة بعد حوادث السابع من آيار العام ٢٠٠٨، بأنها ستكتفي بالتفوّق الرمزي ممثلاً في وصول سعد الحريري إلى السراي الحكومي، في مقابل إخلاء الساحة للسوريين. يقول المصدر أيضاً بأن السوريين عادوا إلى لبنان ضمن اتفاق مع السعوديين، بما قد يفسّره بعض الساسة اللبنانيين على أنه إذعان سعودي لحقائق الجغرافيا والتاريخ وأيضاً الوضع الإقليمي.

كانت تعتقد السعودية فيما مضى بأنها قادرة على أن تحكم لبنان بمجرد فوز حليفها في الإنتخابات النيابية التي جرت في يونيو الماضي (٢٠٠٩)، دون النظر في قدرات القوى السياسية اللبنانية المحسوبة على المعارضة، أو حتى الدور السوري في لبنان. ذاك الحلم تبدّد أول مرة في لبنان في السابع من آيار (مايو) من العام ٢٠٠٨، ثم بدت استحالة تحقيقه مع انكسار الحصار السياسي على دمشق من قبل عواصم عربية وغربية، حيث استعادت سورية دورها كلاعب أساسي في المنطقة، وأيضاً في لبنان.

لم يكن أمام الرياض حينذاك سوى خيار الإنفتاح على دمشق، لأن نجاح حكومة سعد الحريري بل واستقرار لبنان يتوقفان على مستوى العلاقة مع القيادة السورية. وتوصّلت الحكومة السعودية إلى قناعة تامّة بأن سورية هي محك اختبار لقدرة حليفها في لبنان على العبور بنجاح إلى المنطقة، ولذلك انتهت المشاغبات السعودية منذ ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨ على سورية الى حد التخطيط بقلب النظام الحكم فيها الى الفشل، فيما كان السوريون يعدّون أنفسهم لمرحلة حرب ناعمة يؤكّدون فيها دورهم كقوة لا يمكن لأي طرف تجاوزها، فعادت الرياض مرغمة إلى دمشق، بعد أن سحبت من التداول فيضاً من مشاعر الخصومة، والإتهامات، والخطط الإنقلابية، وعمليات التخريب.

أدرك الملك عبد الله بأن السير في خط المواجهة ضد السوريين وعر، وبلا طائل، خصوصاً بعد رحيل الرئيس الأميركي المشاغب جورج بوش الإبن، ولذلك استبعد الملك عبد الله عناصر التوتير في رحلة العودة إلى دمشق، وأوفد إبنه عبد العزيز كيما يبعث برسالة طمأنة للقيادة السورية، التي كانت أبلغت نظيرتها السعودية بما كان يخطّط له بعض الصقور في العائلة المالكة، مثل وزير الخارجية سعود الفيصل والأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي بندر بن سلطان، لجهة إطاحة نظام بشار الأسد. الزيارات المتكرّرة لمبعوث الملك عبد الله إلى دمشق، كانت تتم في سياق إعادة ترميم العلاقة بين الرياض ودمشق، وكان لبنان أحد الملفات الخلافية التي اشتغل عليها الطرفان من أجل طي صفحة الماضي، وأيضاً تمهيداً لزيارة الملك عبد الله الى سورية التي وجّهت رسالة متعدّدة الأغراض. ولكن، لا يجب المبالغة في النتائج، فالملك عبد الله ينتمي إلى خط تقليدي في العائلة المالكة يتمسّك برؤية صارمة في العلاقات الاقليمية، فقد طالب عبد الله من بشار فكّ الارتباط مع طهران كشرط للإنفتاح التام بين البلدين. اعتاد السوريون على مثل تلك العروض في السابق، ولكن خبرتهم السياسية الطويلة جعلتهم قادرين على المناورة والخروج بأقل الأثمان، وأكثر المكاسب.

إنتهت المشاغبات السعودية على سورية بالفشل، فيما كان السوريون يعدّون أنفسهم لمرحلة حرب ناعمة يؤكّدون فيها أنهم قوة لا يمكن تجاوزها

على أية حال، تواصلت الاتصالات العلنية والسريّة بين الرياض ودمشق، في مرحلة تعتبر بالغة الدقّة، وكأن الأخيرة تحصد دورها الحيادي في الإنتخابات اللبنانية الأخيرة، ربما لاعتقادها بأنه مهما تكن النتائج فإن الحقائق الجيوسياسية والتاريخية ستفرض نفسها في نهاية المطاف.

وكما قادت السعودية مسيرة الخصومة مع سوريا على خلفية اغتيال الحريري في فبراير ٢٠٠٥، فإنها هي أيضاً من يقود الآن مسيرة تصحيح العلاقة بين دمشق وبيروت. في الاسبوع الأول من ديسمبر، أوفد الملك عبد الله مبعوثاً رفيع المستوى الى دمشق للتباحث بشأن زيارة رئيس الحكومة اللبنانية الجديد سعد الحريري والوفد الذي سيرافقه في الزيارة. في السياق نفسه، قام السفير السعودي السابق ووزير الإعلام والثقافة الحالي عبد العزيز خوجة في الرابع من ديسمبر بزيارة خاطفة لوضع رئيس الحكومة الحريري في أجواء المباحثات التي جرت في دمشق، وترتيبات الزيارة وبرنامجها وهوية الوفد المرافق للحريري. وقد تسرّبت معلومات عن أن الحريري لا ينوي اصطحاب نواب من كتلته، بل سيتألف الوفد من وزراء من مختلف الأطياف السياسية، باعتبار أن زيارته لدمشق تتم على مستوى حكومة وليس تياراً سياسياً ممثلاً في كتلة المستقبل. ولربما كان ثمة من أبلغ الحريري بأن حملة الاتهامات للقيادة السورية بالضلوع في اغتيال الحريري الأب ليست بلا ثمن.

لايبدو أن ترتيبات الزيارة كانت سهلة، فلدى دمشق أيضاً ما تقوله، بل وما تفعله إزاء الأشخاص الذين اعتنقوا مبدأ الكيد للقيادة السورية منذ اغتيال رفيق الحريري، وساهموا في تضييق الخناق عليها والتحريض على اسقاطها. لا تشعر القيادة السورية اليوم بأنها في موقف ضعيف يملي عليها الصمت، والإنحناء، أو حتى العفو المجاني، فمتى ما حانت فرصة الإنتقام لن تتردد دمشق في القيام بذلك. لقد باتت أبواب دمشق مفتوحة أمام الخارج، من حلفاء وخصوم، ولكن لدى دمشق مفهومها الخاص بالإنفتاح، وهو ما عكسته بوضوح الاستنابات القضائية لصقور ١٤ آذار من سياسيين وإعلاميين وقضاة ورجال أمن مقرّبين من الحريري الإبن. ربما، كانت الخطوة أول رسالة من القيادة السورية الى الحريري بأن دمشق لن تنسى ما فعلته قوى ١٤ آذار أولاً لإخراج السوريين من لبنان، ثم حملة التهويل واسعة النطاق على دمشق من أجل تشجيع قوى إقليمية ودولية لإعلان الحرب عليها.

الاستنابات القضائية السورية التي أعلن عنها المدير العام السابق للأمن العام اللبناني اللواء جميل السيد باستدعاء ٢٤ شخصية لبنانية، شملت معظم فريق سعد الحريري في الدعوى التي أقامها السيّد

أمام القضاء السوري ضد من أسماهم (شهود الزور وشركائهم في جريمة اغتيال الحريري). لم يكن ثمة ما يستوجب جهداً للتأمل في توقيت الإعلان، والذي يأتي في ظل أجواء الاستعدادات لاستقبال دمشق رئيس الحكومة سعد الحريري لأول مرة منذ اغتيال والده الرئيس رفيق الحريري. وزارتا العدل والخارجية في لبنان نفتا أي استنابات قضائية من الجانب السوري، على أساس أنها لا تتم إلا عبر الطرق الرسمية والدبلوماسية، أي إرسال طلبات الإحالة إلى وزارة الخارجية التي تقوم بدورها بإرسالها إلى وزارة العدل، مالم تكن الجهات القضائية قد أرسلت الإستنابات مباشرة إلى النيابة العامة التمييزية، وهو أمر جائز بحسب الإتفاقية القضائية الموقّعة بين لبنان وسورية العام ١٩٥١ والمعدّلة العام ١٩٩٦.

وفق المعلومات المتوّفرة، فإن المدعي العام التمييزي اللبناني القاضي سعيد ميرزا تلقى هذه الإستنابات، ولكنه وضعها في (جارور مكتبه) علماً أنه أحد المستدعين الى التحقيق. المصدر القضائي اللبناني ذكر أيضاً بأن (من بين الأسماء الواردة عدداً كبيراً من الشخصيات التي لديها حصانات أو مراكز أو أعمال تستوجب أصولاً معينة أو خاصة في التبليغ..). وفي كل الأحوال، لم يصدر أي تأكيد رسمي سوري في هذا الشأن، فيما نظر البعض إلى الخطوة باعتبارها متزامنة مع وجود المدعي العام لدى المحكمة الدولية دانيال بيلمار في لبنان.

اللواء السيّد، وهو أحد الضبّاط الأربعة الذي تم إيقافهم على ذمة التحقيق في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتم الافراج عنهم دون توجيه أي تهمة لهم في نهاية إبريل ٢٠٠٩، أصدر بياناً قال فيه بأنه (تبلّغ من وكلائه القانونيين في دمشق، أنّ قاضي التحقيق الأول المكلّف بالدعوى المقدمة من قبله في سورية أصدر استنابات قضائية لإبلاغ بعض الأشخاص اللبنانيّين والأجانب، الواردة أسماؤهم في الدعوى، للمثول أمامه في دمشق لاستجوابهم بشأن الوقائع المسندة إليهم بالنسبة إلى شهود الزور والافتراء الجنائي). وأضاف البيان بأن (تلك الاستنابات أحيلت إلى القضاء اللبناني وهي تشمل كلاً من الوزراء السابقين: مروان حمادة، شارل رزق وحسن السبع، والنائب السابق إلياس عطا الله، إضافة إلى القضاة: سعيد ميرزا، صقر صقر، وإلياس عيد، والضباط: أشرف ريفي، وسام الحسن، سمير شحادة، حسام التنوخي وخالد حمود، والصحافيين: فارس خشان، هاني حمود، عمر حرقوص، عبد السلام موسى، أيمن شروف، حسن صبرا، زهرة بدران، نديم المنلا، حميد الغريافي والصحافي السوري المقيم في لبنان نهاد الغادري، إضافة إلى السفير السابق جوني عبده والعميد المتقاعد محمد فرشوخ والمواطن اللبناني عدنان البابا، وشاهدَي الزور المقيمين في لبنان،أكرم شكيب مراد وإبراهيم ميشال جرجورة).

وفيما يبدو، فإن بيان السيّد المقرّب من دمشق لم ولن يتمّ التعامل معه ببراءة من جانب السعوديين ورئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، خصوصاً (الاستنابات)، حيث علّق عمار حوري، النائب عن تكتّل (لبنان أولاً) والمقرّب من رئيس الحكومة سعد الحريري، بأن القضية (أصبحت في عهدة المحكمة الدولية في لاهاي، وهناك محاولات لتضييع الوقت أو الدخول في متاهاتوخصوصاً إذا ربطنا ذلك بما قيل في الصحف قبل فترة، فحين تصل هذه الاستنابات ستدرس ويبنى على الشيء مقتضاه). أما نهاد المشنوق، النائب في نفس الكتلة فقال بأن توقيت هذه الاستنابات (غير لائق سياسياً وديبلوماسياً، وهو بمثابة اعتداء على الجو الذي ساد في الفترة وأنه يأتي في مرحلة يفترض السعوديون بأنها تجاوزت إرث الماضي، فيما ينظر إليه بعض آخر على أنه محاولة لتخريب الزيارة المرتقبة لرئيس الحكومة الحريري إلى دمشق، إن لم يكن هناك من يعارض في لبنان أي تقارب بين الحريري وبشار الأسد.

مهما تكن الأسباب، فإن قوى ١٤ آذار في لبنان فهمت البيان على أنه موقف سياسي سوري، وليس مسألة قضائية صرف، الأمر الذي دفع بنواب من ١٤ آذار بإدغامه في جولة المناقشات للبيان الوزاري من أجل الضغط على حلفاء سورية في لبنان لناحية سحب القضية من التداول، أو ما ينعتوه دائماً بـ (الإبتزاز السوري)، كما جرى ذلك في العام ٢٠٠٥ حين طالب المجلس النيابي بالتزام موقف جماعي برفض استدعاء النوّاب وكان من بينهم رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط ووزير الاتصالات الأسبق النائب مروان حمادة.

يشعر الأشخاص اللبنانيون المشمولون بالإستنابات القضائية السورية بأن الرياض قد تخلّت عنهم على الأقل في هذه الفترة، فيما هي مشغولة بحربها في اليمن، وبترتيب بيتها الداخلي، في إشارة إلى انكماش النفوذ السعودي في المسألة اللبنانية. وهذا يفسّر الى حد ما لجوء بعض النواب في قوى ١٤ آذار الى لغة دفاعية كرد فعل على قضية

ثمة قناعة لدى فريق كبير من اللبنانيين بأن الدور السوري لم يضعف بعد الإنتخابات البرلمانية بل عاد بزي جديد، والسعودية بالقوة المأمولة

الأخيرة وعكس إيجابية سياسية سورية تجاه لبنان وتجاه استقرار لبنان للمرة الاولى منذ عشر سنوات، والدليل على ذلك ما قاله الوزير سليمان فرنجية من ان الرئيس السوري بشار الأسد عمل ليلاً نهاراً على تذليل المصاعب المفتعلة أمام تشكيلة الحكومة التي لم تنل ثقة المجلس النيابي بعد)، متسائلاً (ألا يكفي الشعبان اللبناني والسوري ما دفعاه حتى الآن من ثمن لصراعات بدأت منذ خمس سنوات؟. وطالب المشنوق الرئيس الاسد (بأن يعالج هذا الملف بسعة صدره ومسؤوليته القومية عن حسن سير العلاقات اللبنانية – السورية من دون الالتفات إلى الأساليب الثأرية التي يطالب بها لبناني من بيروت فيستجيب له سوري من دمشق أيا كانت صفة الاثنين). ووضع المشنوق البيان في سياق محدد يظهر لاوعي فريق من اللبنانيين المناوئين لدمشق منذ اغتيال الحريري وقال بأنه (لا يمكن اعتبار توقيت مثل هذه الاستنابات منسجماً مع التفاهم الاستراتيجي السوري – السعودي الذي رحّب به الشعبان اللبناني والسوري واعتبراه خشبة خلاص من التشنج الذي ساد العلاقات بين البلدين خلال السنوات السابقة).

أما النائب مروان حماده، عضو اللقاء الديمقراطي الذي يقوده وليد جنبلاط، وكان حمادة قد تعرّض لمحاولة اغتيال فاشلة في العام ٢٠٠٤، فاكتفى بالقول تعليقاً على الموضوع (يرضى القتيل ولا يرضى القاتل). ورغم ما في التصريح المقتضب من إصرار ضمني على تحميل القيادة السورية مسؤولية اغتيال رفيق الحريري، إلا أن المستور يشي بانخفاض النبرة الحادة التي كانت تكسو تصريحات حمادة السابقة.

مهما كانت خلفيات صدور بيان السيّد بشأن الاستنابات القضائية، ومهما تكن ردود فعل الأشخاص المعرّفين فيه، فإن لدى فريق كبير من اللبنانيين قناعة شبه راسخة بأن الدور السوري في لبنان لم يضعف بعد الإنتخابات البرلمانية الأخيرة، بل عاد بزي جديد، وأن الدور السعودي ليس بالقوة التي كان يتمتّع بها في الفترة الماضية، وعليهم أن يعيدوا تشكيل وعيهم ومواقفهم على أساس أن السوريين قوة نافذة في الشأن اللبناني، بل تفوق القوة السعودية..وكأن لسان حال السوريين يقول: من يضحك أخيراً يضحك كثيراً.

سيول الفساد

عروس البحر الأحمر تغرق

محمد قستي

ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، فإن ما أصاب جدة من كارثة طبيعية لا يغفل فيها العامل البشري، أصاب وسيصيب مدن أخرى.. كوارث ليست وليدة لحظة وقوعها، بل هي رسائل بلغة أخرى في كل الإتجاهات عن عمق الفساد المستشري في الدولة، والذي لا يقتصر على مجال دون غيره، بل يكاد يغمر كل مجالات الحياة في هذا البلد. ومن المفارقات الساخرة أن تجتمع أزمة المياه بكارثة السيول، فسكان جدة، شأن سكّان مكة ومدن أخرى، يحصلون على المياه عبر صهاريج المياه التجارية، والتي قد تصل قيمة كل صهريج في موسم الصيف، ومع شحّ المياه، الى خمسة آلاف ريال للصهريج الواحد.

لعبت تكنولوجيا الإتصالات دوراً حاسماً في (فضح) صور المأساة الإنسانية التي شاهدها العالم على الشبكة العنكبوتية، ونقلتها شاشات الفضائيات في أرجاء متفرّقة من الأرض. اعتقدت العائلة المالكة بأن هيمنتها على امبراطورية إعلامية ستوفّر حصانة لها أمام النقد، فنجح جهاز صغير (الجوّال/ الخليوي) في تعرية الفساد المتراكم منذ عقود، وعطّل مفعول تلك الإمبراطورية التي أذعنت في نهاية المطاف إلى الصورة الثابتة والمتحرّكة الشاهدة على المأساة حفاظاً على المصداقية. اعتاد آل سعود أن يوجّهوا فوّهات إعلامهم نحو خصومهم، ولكن حين وقعت مأساة جدّة لا يكفي أن تلوذ بالصمت أمام تدفق الصور من الموقع. وكان وجود أكثر من مليوني حاج بالقرب من مكان المأساة يجعل خيار الإنكار أو حتى التقليل من الشأن مستهجناً، خصوصاً وقد شهد الناس جميعاً حجم الكارثة، التي راح ضحيتها حتى كتابة المقالة ما يزيد عن ١٣٠ شخصاً بينما يتحدّث الأهالي عن موت مئات الأشخاص، إضافة الى مايزيد عن عشرة آلاف مشرّد، وخسائر مادية تقدّر بعدّة مليارات من الريالات السعودية. ينقل عبد الله الغريبي، وهو رجل أعمال يقيم في منطقة قريبة من موقع السيول بأنه يعلم شخصياً (أن لكل عائلة أو أسرة في المنطقة قريباً مفقوداً حالياً). ويؤكّد على وجود (أشخاص الآن تحت مجاري الأودية والسيول..). وفي مثل هذه الكوارث، وذلك في عهدة هيئة التحقيق أيضاً، تكون الأحياء الفقيرة أكثر تضرّراً، وتقدّر بعض الجهات المعنيّة بأن الضحايا من العمال الأجانب يبلغ الثلثين.

وحتى الثالث من ديسمبر، كانت نحو ٣٥ لجنة ميدانية تواصل عملها لحصر حجم الأضرار من الكارثة الأكبر التي شهدتها مدينة جدة في تاريخها. وبحسب إحصائيات لجان حصر الأضرار التي شكّلتها محافظة جدّة فإن ١٩٣٢ عقاراً متضرراً جراء السيول، إضافة الى ٢٣٧٧ سيارة، مع التحفّظ على الاحصائيات كونها صادرة من جهة حكومية، بل ومسؤولة إلى حد كبير عن الكارثة.

جدة التي تعدّ ثاني أكبر مدن المملكة تفتقر الى بنية تحتية لازمة لتصريف مياه السيول، فيما تتعاظم المخاوف من تسرّب مياه الصرف الصحي المتجمّعة في (بحيرة المسك) القريبة من المدينة والتي تحوي بحسب بعض البيانات الى ٤٠ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي التي يتم شفطها من منازل جدة التي لم تصلها خدمات الصرف الصحي، والتي يخشى ارتدادها على المدينة في حال هطول كميات كبيرة من الأمطار، بما قد يشكّل كارثة بيئية على منطقة واسعة في الحجاز. نشير هنا الى أن ٣٠ في المائة فقط من منازل جدّة مرتبطة بشبكة الصرف الصحي، ما يجعل خطر الكوارث البيئية محدقاً بغالبية سكّان هذه المدينة التي تنعت بـ (عروس البحر الأحمر).

هيئة التحقيق مجرد ذر للرماد في العيون، فهي حكومية وأعضاؤها ليسوا خبراء فنيين وقانونيين، بل هم أقرب الى موظفين أمنيين

صور السيارات المتكدّسة، والسيول التي تجرف البشر والأشجار والعربات بمن فيها، والتي التقطها السكّان أو المارّة لم تكن تعكس سوى جانب من مأساة جدّة، أما الذي فاتهم صيد الكاميرا، فقد ابتلعهم السيل، أو عجزت الكاميرا عن الوصول اليهم بعد أن سقطت جدران البيوت أو المباني أو الجسور على رؤوسهم على حين غرّة أو لم يجدوا مهرباً من الكارثة حال وقوعها.

التحقيق الرسمي.. ماذا ومن وكيف؟

إعلان الملك عبد الله عن تشكيل لجنة تحقيق رسمية في كارثة السيول في جدّة لم يخفّف من معاناة الضحايا، والمشرّدين. وهناك من اعتبر اللجنة لمجرد ذر الرماد في العيون، خصوصاً وأنها لجنة غير محايدة، أي حكومية، وأن أعضاءها ليسوا خبراء فنيين وقانونيين، بل هم أقرب الى موظفين أمنيين، الأمر الذي يسقط من وجهة نظر الضحايا جديّة الحكومة في مقاربة هذه الكارثة بشكل مسؤول. يضاف إلى ذلك، الشروط الصارمة التي فرضتها لجنة التعويضات، التي هي الأخرى غير معفاة من تهمة الفساد المالي، على المتضررين، فقد ألزمتهم بتقديم إثبات عنوان السكن الجديد، وتعريف من عمدة المنطقة، فيما الكثير منهم قد أصبحوا مشرّدين، فيما فتح بعض الأقارب والخيرين أبوابه لإيواء ذويهم وأصدقائهم والمحتاجين من الناس، وقد فقدوا الوثائق الرسمية الخاصة بهم.

السؤال ماهو موضوع التحقيق، هل هو مجرد آثار كارثة السيول، بمعنى النتائج المباشرة لها، أم أن ملف التحقيق يجب أن يشمل جذور الأزمة، والمتعلّقة بالفساد الإداري والمالي ليس في محافظة جدّة فحسب، وإن كان ذلك من اختصاصات هذه اللجنة، أم أن حرباً على الفساد ستعلنها الحكومة على كل أشكال الفساد. هل ستفتح اللجنة ملفات المشاريع بكلفة عشرات المليارات الريالات، بما في ذلك مشروع الصرف الصحي في جدّة بقيمة ما يزيد عن ١١ مليار ريال والتي أعلن عنها الشهر الماضي، وكذا بقية المشاريع الخاصة بالبنية التحتية في

جدّة، أم أنها ستكتفي بتحميل المسؤولية للصغار (كبش الفداء) كما يتوقّع أغلب مواطني هذا البلد، فيما ينجو الرؤوس الكبار بمن فيهم الأمراء الكبار، والكبار جداً السابقون واللاحقون، الذين بدأت بهم المشكلة وبالجهر بمساوئهم، وذاك أضعف الإيمان، كيما يبدأ الحل، أم أن لا هذا ولا ذاك، وقد تفرض عقوبات إدارية ضد بعض المسؤولين أو قد تكتفي بمناقلات شكلية لإغلاق القضية.

يدرك الملك عبد الله الذي أمر بتشكيل هيئة التحقيق بأن العقاب لن يطال المقصّرين الحقيقيين، لأنه يعرفهم بأسمائهم، فهل يجهل مثلاً أن ٧٠ بالمئة من منازل جدّة غير مربوطة بشبكة للصرف الصحي؟ أم يجهل أن جدّة التي غرقت في السيول، تحصل على الماء من غير شبكة الدولة، وبأثمان باهظة؟ وهل لم يصله نبأ المخطّطات العشوائية للأراضي التي كان يقتطعها الأمراء الكبار من أمانة جدة بدءً من ولي العهد الأمير سلطان، وقبله الملك فهد، نزولاً الى صغار السماسرة وتباع على الناس قبل (تخديمها)، وكل ذلك كان يتّم بالتنسيق بين أمانة مدينة جدّة وكبار الأمراء؟ إن كانت الإجابات بالنفي، فتلك المصيبة، وتدكّ صميم (ولاية الأمر) للملك، الذي لا يعرف من أمر رعيته ولا أحوال بلاده إلا حين (يقع الفأس في الرأس) كما يقولون.

أما الجواب عن الشق الثاني من التحقيق مع من، فقد تكفّل الضحايا بتقديمه، حين وجّهوا اللوم الى السلطات المحلية لعدم تقديمها إجراءات الحماية الأساسية من السيول أو التحرّك بسرعة كافية عند وقوعها. هذا الجواب الذي سمح به وضعهم، ولكنه يشتمل على شفرة خاصة، يفهمها كثيرون بأن فساد الكبار هو المسؤول الأول عن مثل هذه الكارثة، التي

المخطّطات العشوائية في جدة جاءت بأمر الأمراء الكبار بدءً من سلطان، وقبله الملك فهد، نزولاً الى صغار السماسرة وتباع قبل (تخديمها)

كان يعيشها سكّان جدّة منذ سنوات وعلى مدار اليوم والليلة، وليس حال مدن أخرى في الشمال والجنوب بأحسن منها.

ليس هناك من يتوقّع من وسائل الإعلام المحلية الرسمية وشبه الرسمية بأن تعكس الواقع المأساوي كما هو، وهو ما دفع بالناس الى تصوير مشاهد الكارثة بأنفسهم وتثبيتها على موقع يوتيوب، ومواقع إلكترونية أخرى. وفيما كان معظم وسائل الإعلام السعودية المحلية والخارجية تنفخ الروح في قرار الملك بتشكيل هيئة للتحقيق، كان لسان حال الناس يقول بأن النتائج ستكون مخيّبة، وقد تلام السماء لأنها أفرغت سحبها في هذه المنطقة بغزارة، أما الموتى والمشرّدون فنصيبهم الإهمال.

إنه الفساد في صور الموت العبثي هو المسؤول عن الكارثة، وهو الفساد الذي سيوجّه نتائج التحقيق، وسيسلك أعضاء هيئة التحقيق، أو على الأقل بعضهم، الطريق نفسه الذي سلكه الفاسدون من قبل، لأن من يقدّم العلاج هو المتسبّب الرئيس في الكارثة. ثم هل أن القضية مقتصرة على محاسبة مسؤول هنا أو هناك رغم أن هوياتهم كباراً وصغاراً معروفة للضحايا؟ وهل تكفي التعويضات مهما بلغت، ولا يشمل ذلك بطبيعة الحال الأرواح البريئة التي أزهقت بفعل عامل الإهمال البشري، كيما يستعيد الضحايا جزءً مما خسروه؟ ثم هل وضعت الدولة خطة طوارىء وطنية من أجل تقليل الخسائر بفعل كوارث طبيعية محتملة، في ظل تقارير متواترة عن احتمالية وقوع سيول وفيضانات مماثلة من حيث القوة والخطورة والآثار؟ وهذا السؤال يضيء على اختصاصات لجنة التحقيق التي لا يبدو أنها تملك خلفية من أي نوع عن تدابير الوقاية، أو التوقّعات البيئة والمناخية من أجل رسم استراتيجية شاملة في المدى المنظور. فهل من يخبرنا في هذه الدولة عن حلول جذرية لمشكلات الصرف الصحي وأزمة المياه في مدن كبرى مثل جدّة ومكة، ومثيلاتهما من حيث الحجم في المناطق الأخرى.

إذا كانت الدولة غير قادرة على التعامل مع أمطار غزيرة هطلت لمدة ساعتين، فتحوّلت الى كارثة، فماعساها فاعلة لو تكرر الأمر، لا قدّر الله عزّ وجل، في مدن أخرى وفي وقت واحد؟ أليس هناك ما يبرّر انتقادات سكّان جدّة للحكومة على خلفية تعاملها غير المسؤول مع الأزمة؟

كانت نذر الأزمة تلتمع منذ سنوات، ولعل (بحيرة المسك) بروائحها النتنة تبعث برسالة يومية إلى الحكومة من أجل التحرّك العاجل لتسوية المشكلة قبل وقوعها، فهذه البحيرة تمثّل احتجاج ٧٠ بالمئة من سكّان جدّة، الذين لم يجدوا سبيلاً لمعالجة مشكلة الصرف الصحي إلا عبر هذه البحيرة.

هل ينتظر المشرّدون طعاماً أو سكناً مؤقتاً من السلطات وهي التي حرمتهم من الإستقرار بفعل تكالب الفاسدين على الأجهزة الحيوية، وهل كان ينتظر المتضررون تعويضاً، لو أن مجرد (آدمي) خاف الله سبحانه في من تولى على مصالح عباده، فوضع المال في موضعه، ودرأ عنهم خطر الموت غرقاً، أو جرفاً، إلى جانب التشريد، والهلع..فقد قضى كثيرون نحبهم داخل سياراتهم إما غرقاً بعد أن غمرتها السيول، أو قتلاً في حوادث تصادم بفعل تدفق المياه الجارفة، فيما توفي بعضهم بسبب انهيار الجسور فوق رؤوسهم. ما يلفت الإنتباه أن مثل هذه الكارثة التي تتطلّب إعلان حال الطوارىء لم تكن تسترعي انتباه حكّام نجد، ما عزّز قناعة الأهالي بأن آل سعود يتحرّكون وفق اعتبارات مناطقية، فلو كانت هذه الكارثة في نجد لكان تعاطيهم مختلفاً.

في مثل هذه المأساة، تتفتق جروح سكّان هذا البلد من كل المناطق، وما إن يفتح ملف كارثة السيول في جدّة، حتى تنفتح بقيّة الملفات بصورة متسلسلة: الصحة، والتعليم، والتوظيف، والخدمات العامة، والرشاوى، والفساد الإداري والقضائي، والقمع، ومصادر الحريات، وحقوق المرأة، والأوضاع المعيشية، وصولاً الى الاصلاح السياسي المغدور جهاراً. وفيما يزداد عدد الأثرياء الفاسدين من أموال الناس، تزداد عدد الكوارث، بل هناك من حمّل الضحايا مسؤولية موتهم، حين قال أحد المسؤولين بأن السبب هو البناء العشوائي، وكأن جدّة تقع خارج المجال السيادي للدولة، أو أن الأخيرة غير مسؤولة عما يجري فيها، أو يقترف على أرضها وبإسمها، ثم إذا وقعت الكارثة تشكّلت لجان، وأطلقت وعود، تعقبها كوارث، ولجان ووعود.. وفساد.

الحوثيون ليسوا عملاء ولا مدعومين من ايران

مكسب ايراني تمنحه اليمن والسعودية!

عبد الوهاب فقي

السعودية تريد ان تصور الحرب في اليمن حرباً اقليمية بينها وبين ايران!

والرئيس اليمني يريدها حرباً بين متمردين وسلطة مركزية!

والحوثيون يصورون الحرب الآن كحرب بين اليمنيين والسعودية!

لاجدال ان الحرب هي الان على الاراضي اليمنية.

ولا جدال ان الضحايا في معظمهم من اليمنيين.

ولكن..

يصعب على الكثيرين تصور ان الحوثيين الذين يقفون أمام جيشين عتيدين قوامهما مليون جندي دون أن يكون لهما رافد خارجي ودعم.

لو كانت الحروب اليمنية الخمس السابقة على الحوثيين ظهرت على الاعلام بشكل كاف، وبدون حصار لطواقم الصحافة المستمر حتى اليوم، لكان يمكن للقارئ العربي ان يستوعب تطور الاحداث وملابساتها جميعا. لكن هذا القارئ يفاجأ مرة واحدة، بجيشين امام (فئة ضالة عميلة مخربة) كما يقول الاعلام الرسمي السعودي، ثم يكتشف أنها قادرة على صد الجيشين لأسابيع بل لأشهر، فيتقبل حينها الدعاية بأن إيران وراء ما جرى وانه لا يمكن للحوثيين الصمود بدون دعم خارجي!

لماذا لم تكن ايران في الحروب الخمس الماضية متهمة؟! وحين اشتعلت السادسة كان التركيز عليها؟

لماذا توسعت الاتهامات من قبل ومن بعد الى ليبيا والصومال وسوريا واريتريا وحزب الله وحتى اسرائيل؟!

الجدل يدور حول السلاح دائماً، فمن أين جاء السلاح الحوثي؟

في الحرب الاولى التي اشعلها علي عبدالله صالح على الحوثيين، تجمع أقل من أربعمائة مقاتل، وأوقعوا في جيشه خسائر فادحة فأوقف القتال. وتكرر الأمر لخمس مرات خلال السنوات الاربع الماضية. خلال هذه السنوات زاد عدد المقاتلين الى أكثر من ثلاثين ألف مقاتل، وتوسع نفوذهم ليشمل عدداً من المحافظات بمساحة تزيد على مساحة لبنان!

في الحرب الاولى كان هناك تنافس بين الحوثيين المقاتلين حول من يحمل السلاح، لقلّته. وحتى الحرب الخامسة، أكل الناس الشعير من الحصار والجوع. اما في هذه الحرب، وبعد الاستيلاء على معسكرات الجيش، فقد أصبح وافراً وشمل عدداً غير قليل من الآليات والدبابات والمدافع، فضلا عن السلاح الخفيف.

الفشل الذي تلقاه الرئيس اليمني كان بحاجة الى مبرر. اذن ليلقى اللوم على ليبيا وإيران وقناة الجزيرة ايضاً!

هذا المبرر هو الذي ساقه علي عبدالله صالح للسعوديين الذين يطالبونه بالمزيد من الحرب والنجاح فيها (يا الله يا علي عبدالله، يا الله يا علي عبدالله - حسب قول الرئيس اليمني نفسه!).

لكن علي صالح الذي فشل في الحرب، جرّ السعودية اليها، زاعماً لها انه لم ينتصر على الحوثيين لأن ايران تدعمهم!

والسعودية لا يستثيرها شيء مثل الموضوع الايراني، فتهافتت على الحرب كتهافت الفراش على النار.

وهكذا توسعت الحرب وأخذت - في الاعلام على الاقل - طابعاً إقليمياً!

الإيرانيون من جانبهم كانوا ولازالوا حريصين على علاقة طيبة مع علي عبدالله صالح. وكلما نفوا التهمة - تهمة دعم الحوثيين - زاد علي صالح من فبركاته الاعلامية.

والحوثيون - حسب مصادرنا - شديدي الاستياء من الموقف الايراني.

والايرانيون التفتوا بعد أن اغلق علي عبدالله صالح مستشفاهم في صنعاء بعد سنوات من العمل شبه المجاني! ان هناك صيداً يمكن استثماره سياسياً واعلامياً ضد السعودية، حتى وإن لم يكن لهم دور فيما يتعلق بالنشاط الحوثي ولا بمزاعم التسليح. المنطقة التي تجري فيها المعارك محاصرة من كل الاتجاهات ولكن الاعلام صور ان هناك سلاحاً ايرانيا وما اشبه.

لقد استدعت السعودية الايرانيين

الى حدودها، فمادام الاخيرون متهمين بالتمويل للحرب، اذن ليكن الاتهام في محله على الاقل!!!

وهكذا بدأ الايرانيون باستثمار الحدث الحوثي ضد السعودية من خلال نشرهم اخبار الحوثيين ومقاطع الفيديو المحاصرة التي يصدرونها. ولكن في الشأن السياسي لازال متكي وزير الخارجية الايراني يسابق الزمن من اجل ترقيع العلاقات مع صنعاء. وصنعاء لا تستطيع استضافته رغم التذلل الايراني المتكرر، الا بعد ان ترضى السعودية! والسعودية لا تقبل باستقباله!

المراقبون يقولون بأن إيران اذا ما دعمت الحوثيين، واذا ما قبل الاخيرون ذلك وهو امرٌ مشكوك فيه، كان يمكن ـ قبل الحرب السادسة على الاقل ـ أن يغير من المعادلة بنحو كبير، ولسيطر الحوثيون على صنعاء نفسها.

الآن لا يستطيع الايرانيون تقديم اي دعم حتى وإن ارادوا، وحتى لو رضي الحوثيون وهم لم يفعلوا ذلك من قبل، والسبب أن ساحة الميدان العسكري مغلقة، ما يجعل حتى من تسريب الطعام والدواء مشكلة صعبة، فما بالك بالسلاح الثقيل!

وبالمناسبة فإن السلاح الثقيل الذي لدى الحوثيين هو من الجيش اليمني. ولهذا كانت اتفاقية الدوحة عام ٢٠٠٨م تتضمن بندا بتسليم السلاح الثقيل للحكومة اليمنية! كما تسليم القواعد العسكرية التي سيطر عليها الحوثيون واعادتها للجيش والنزول من الجبال!!

ان التركيز على الموضوع الايراني من قبل الاعلام السعودي واليمني لفت نظر الآخر ومنحه مبرراً للتدخل، وقد تكون خسارة السعوديين من هذا اكثر من ربحها من مزاعم التدخل الايراني.

اذا اصبح التدخل الايراني المادي حقيقة، وليس مزاعم، فعلى السعوديين ان يتأكدوا مما زعموه بأن العمامة السوداء تطوقهم من الجنوب، وأن يتأكد علي صالح بأن وضعه العسكري سيصل الى أقصى غايات السوء وقد تكون هناك النهاية.

السعودية تسلّم عالم نووي ايراني الى أميركا

اتهمت طهران في ٢٠٠٩/١٢/٨ السعودية والولايات المتحدة باختطاف عالم نووي ايراني بارز فقد بينما كان يؤدي مناسك العمرة في السعودية في شهر حزيران (يونيو) الماضي. وصرح وزير الخارجية الايراني منوشهر متقي في مؤتمر صحافي بثه التليفزيون في طهران (لدينا دليل على ان الامريكيين لعبوا دورا في اختطاف شهرام اميري ونتوقع من الحكومة الامريكية ان تعيده). واكد متكي الثلاثاء ان الامريكيين (خطفوا) الخبير النووي الايراني شهرام اميري الذي فقد في ايار خلال ادائه العمرة في السعودية. وقد اعترفت السعودية للايرانيين بان أميري اختطف، وقالت انها لا تعلم بمصيره. ولكن الايرانيين يحملون السعودية المسؤولية لانه اختطف من اراضيها، ومن شبه المستحيل ان يخرج من السعودية دون علمها. وقال متقي (ينبغي تحميل السعودية مسؤولية) ما حصل له، مؤكدا ان ايران (تحتفظ بحقها في اجراء ملاحقات قضائية في حالات مماثلة).

ويقول مطلعون بأن حرب الاستخبارات هذه التي دخلت فيها السعودية، قد تكلفها كثيراً، فقد تفقد عدداً من رجالها اختطافاً او قتلاً في اماكن اخرى من العالم. وتعتبر هذه الحادثة من أوضح الحوادث التي تبين مدى استعداد السعودية للانخراط في الجهد الاميركي الغربي ضد ايران، سواء كان هذا الجهد ماليا ام عسكريا ام اعلاميا ام استخباراتياً.

وكانت السلطات الايرانية في تشرين الاول (اكتوبر) قد اعلنت تحميلها واشنطن والسعودية المسؤولية. وأقر متقي، وزير الخارجية الايراني ولأول مرة بأن أميري يعمل في المجال النووي، الامر الذي كانت اكدته الصحافة العربية، كما عائلة العالم المختطف، التي قالت بأنه أستاذ جامعي وان مجال عمله هو البحث في

الاستخدامات الطبية للتكنولوجيا النووية في جامعة مالك الاشتر، ولم يكن مشتركا في البرنامج النووي الأوسع نطاقا.

وقدم وزير الخارجية الإيراني في خطوة غير معتادة في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي شكوى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن واقعة الاختفاء، وفي ذات الوقت أثارت قضية وزير دفاع سابق اختفى في تركيا في ٢٠٠٧م، فضلا عن مسؤول ايراني ثالث اختطف من جورجيا.

وقد انتظم أقرباء أميري عدة مرات في مظاهرات قبالة السفارة السعودية في طهران مطالبين بمعلومات عنه.

مصير الحديقة الخلفية

خلاف واشنطن والرياض على اليمن

ناصر عنقاوي

بادىء ذي بدء، لا يمكن للقوات السعودية أن تعلن التدخل العسكري المباشر في اليمن دون علم الأميركيين، إن لم يكن موافقتهم، فذاك أمر لا يمكن للرياض أن تقدم عليه بصورة منفردة وعلى تعارض مع مقتضيات الإتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وثانياً، أن استعمال الإسلحة الأميركية من قبل السعودية في هذه الحرب يستوجب من الرياض الاستعانة، فنيّاً على أقل تقدير، بالخبرات الأميركية، وخصوصاً مع احتمال تعرّض الآليات العسكرية من طائرات ودبابات ومدافع ورشاشات وأجهزة تشويش وتنصّت واستطلاع للعطب في أي مرحلة. علاوة على ذلك، فإن الرياض لا يمكنها أن تشنّ حرباً دون حساب ارتداداتها، وقد تكون إحداها وأخطرها انكسارها في الحرب، ما يتطلب معالجة دقيقة وعميقة لبناها التسليحية والقتالية والمعنوية، بالنظر الى التحديات التي تنظر إليها السعودية في المحيط الإقليمي في حال خسارتها الحرب، ووجود قوى متأهّبة لمرحلة يكون فيها آل سعود ضعفاء ومكتوفي الأيدي.

فيما يبدو من معلومات متاحة، أن واشنطن أبلغت حليفتها الرياض بأنها ستلتزم، سياسياً وإعلامياً، الحياد في هذه الحرب، ببساطة لاختلاف الأولويات في هذه المرحلة بين الجانبين، ولربما أقنع القادة العسكريون السعوديون نظراءهم الأميركيين بأنهم سيتدبّرون أمر هذه الحرب، وينجزون مهمتهم على وجه السرعة، وتحقيق أهداف التدخل العسكري في اليمن دونما حاجة الى بناء تحالف دولي.

بالنسبة للأميركيين، لا يشكّل الحوثيون مصدر تهديد لهم، ولم تسجّل التقارير الاستخبارية والعسكرية الأميركية حادثة واحدة تنبىء بتورّط المقاتلين الحوثيين في قتل أو اختطاف أميركيين فضلاً عن أجانب، ما يجعل موقفهم من الحرب محفوفاً بالحذر الشديد، وقد يعتبرونها حرباً سعودية خالصة.

صحيح أن الإدارة الأميركية لم تعارض صراحة التدخّل العسكري السعودي في الحرب الدائرة في اليمن، وصحيح أن مبرّرات هذا التدخل لم تكن مقنعة بالنسبة لواشنطن، ولكن تصريحات المسؤولين الأميركيين حملت دلالات واضحة تفيد بأنهم لا يميلون إلى الخيار العسكري في التعامل مع المشكلة اليمنية، ذات الطابع المحلي بدرجة أساسية. كان الموقف الأميركي واضحاً منذ الأيام الأولى للتدخّل العسكري السعودي في اليمن، فقد أعلن المتحدّث بإسم الخارجية الأميركية إيان كيلي في ٥ نوفمبر الماضي بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري على المدى الطويل في النزاع بين الحكومة اليمنية والمتمرّدين. ودعا في حديث للصحفيين عقب قصف الطيران الحربي السعودي لمواقع المسلحين الحوثيين شمال اليمن باستخدام طائرات ف-١٥ وتورنيدو، بعد مقتل ضابط من حرس الحدود السعودي على أيدي الحوثيين، دعا (كل الأطراف إلى بذل كل الجهود الممكنة لحماية السكان المدنيين والحد من الاضرار التي تلحق بالبنى التحتية المدنية). ثم علّق كيلي في وقت لاحق على قصف الطائرات الحربية السعودية للأماكن المدنية بقوله (أعربت الخارجية الأميركية عن قلقها حيال توسّع أعمال العنف إلى الحدود اليمنية السعودية ودعت كافة الأطراف إلى حماية أرواح المدنيين). وأضاف (اننا قلقون حيال

انسداد الأفق العسكري وطول أمد المواجهات يشكّلان عاملاً ضاغطاً على القيادة السعودية لتوظيف ماتملك من عتاد، وتحالفات، واستراتيجيات، وحتى تسويات

توسع النزاع على طول الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن).

حاول الرئيس اليمني علي عبد الله صالح استدراج الولايات المتحدة إلى الحرب ضد الحوثيين، عبر رافع راية (الحرب على الإرهاب)، والزعم بمشاركة مقاتلي القاعدة إلى جانب الحوثيين، ولكن المحاولة فشلت على الفور، إثر صدور بيانين عن القاعدة في اليمن وقائد الحوثيين السيد عبد الملك، حيث اعتبرت القاعدة بأن الشيعة بمن فيهم الزيدية أشد خطراً من اليهود والنصارى، فيما كشف الزعيم الحوثي عن التباين الأيديولوجي والسياسي بين حركته وتنظيم القاعدة. تلزم الإشارة الى نجاح الحوثيين في كشف الأوراق التي كانت بيد الرئيس علي صالح، من بينها إتهام الأخير بضلوع ليبيا وايران في دعم الحوثيين، بهدف جلب الدعم الأميركي والدولي، ومن بينها أيضاً اختطاف الأجانب من قبل الحوثيين، حيث بات واضحاً بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الغربية بأن الرئيس صالح هو مهندس الإختطافات، الأمر الذي دفع بالحكومات الغربية الى التعامل بحذر بالغ عما يصدّر عن الجهات الرسمية في صنعاء.

كانت واشنطن، المعنيّة بتسجيل موقف في هذه الحرب، قد سبقت حلفائها في الغرب حين نبّهت الى خطورة قمع الإعلاميين على شرعية النظام اليمني، ثم جاءت تصريحات السفير الأميركي في صنعاء لتضع النقاط على حروف العلاقة الأميركية اليمنية. وكان السفير الأميركي في صنعاء ستيفن سيتش قد أكّد في ١٦ نوفمبر الماضي بأن الوضع الحالي في اليمن (لن يستمر للأبد)، واستنكر عدم تمكّن الصحافة المحلية والدولية من التواجد في صعدة وتقييم الوضع والممارسات هناك مما أدى الى عجز المواطنين عن اتخاذ القرارات نتيجة لاختفاء وفقدان المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار. وشكّك السفير في شرعية النظام اليمني بسبب قمع الحريات الإعلامية والديمقراطية. نشير هنا أيضاً إلى تصريح السفير الأميركي السابق في صنعاء توماس جارديسكسي في أكتوبر ٢٠٠٥، حيث وصف الديمقراطية في اليمن بـ (التوقّف)، ما أثار انزعاج الحكومة اليمنية، واعتبرت تصريحه تدخّلاً في الشأن الداخلي اليمني، وقال وزير الخارجية

اليمني أبو بكر القربي حينذاك بأن الديمقراطية هي مسألة يمنية.

أثار كلام السفير سيتش بأن (الوضع في اليمن لن يستمر للأبد) إرباكاً داخل القيادة السياسية اليمنية، التي فهمته على أنه إشارة إلى احتمالية تحوّل الموقف الأميركي الداعم للرئيس علي عبد الله صالح، في سياق إشارات أخرى داعمة لمثل هذا التحليل، كونه يأتي بعد أيام من صدور نفي أميركي عبر سفارة واشنطن في صنعاء ووزارة الدفاع الأميركية توقيع أي اتفاق عسكري مع صنعاء، في رد على زعم صنعاء بأنها وقّعت مع الحكومة الأميركية إتفاقاً عسكرياً.

ثمة من نظر الى تلك التصريحات الأميركية المتعاقبة والصريحة الى أن الإدارة الأميركية باتت على قناعة بأن النظام اليمني يسعى إلى استدراج دول المنطقة والقوى الدولية المتواجدة فيها الى حرب مفتوحة، الأمر الذي تطلّب موقفاً واضحاً من الادارة الأميركية بتوجيه انتقادات للسياسة اليمنية.

فيما يتصّل بالتعاون الأميركي ـ اليمني، كان السفير سيتش واضحاً بأن لا وجود لإتفاق عسكري، وإن التعاون محصورٌ في موضوعين: محاربة القاعدة، والقراصنة في بحر العرب، ولم يأت على ذكر الحوثيين أو غيرهم من قوى المعارضة اليمنية. وينطوي هذا التوضيح على نقاط هامة منها أن واشنطن ليست داعمة للرئيس علي عبد الله صالح في حربه ضد محافظة صعدة والحوثيين، ولذلك طالبت الخارجية الأميركية على لسان سفيرها في صنعاء بوقف إطلاق النار واعتماد الحوار خياراً لحل المشاكل اليمنية. وبالضرورة، فإن الموقف الأميركي

في الوعي السياسي الأميركي، ثمة مخاوف من استنبات الرياض لنظام جديد في صنعاء كأحد الأسلحة الاستراتيجية ضد خصومها، وأيضاً حلفائها

ينسحب على التدخّل العسكري السعودي في اليمن، كونه يأتي في سياق دعم النظام اليمني بدرجة أساسية وليس منع وحماية الحدود الجنوبية من المتسللين الحوثيين، حيث ثبت عدم صحّة ادّعاءات الحكومتين اليمنية والسعودية، وما احتجاز المئات من اليمنيين لدى القوات السعودية سوى محاولة بائسة، كون هؤلاء الأسرى من المدنيين يعبرون الحدود بصورة دائمة لأهداف تجارية محضة.

في الشأن السياسي، ثمة تباين واضح بين الرياض وواشنطن في مقاربة المشكلة اليمنية. فرغم قناعة الجانبين بأن نظام علي عبد الله صالح فقد شرعيته الشعبية ولم يعد قادراً على إدارة اليمن بالطريقة الحالية، ولابد من إحداث تغيير بنيوي في النظام السياسي اليمني للحيلولة دون اندلاع فوضى عارمة يصعب السيطرة عليها في وقت ما، فإن لدى كل من واشنطن والرياض مقاربته للمشكلة وللحل أيضاً.

من وجهة نظر السعودية، يجب أن يبقى اليمن خاضعاً بصورة دائمة تحت النفوذ السعودي، على أساس أن ذلك من أساسيات الاستقرار السياسي والأمني داخل حدودها، الجنوبية على الأقل، ومنعاً لتسرّب جماعات قاعدية، وهنا نقطة توافق أميركي سعودي، ولكنها لا تشكّل أساساً رصيناً لحل تصنعه السعودية. في الوعي السياسي الأميركي، ثمة مخاوف من استنبات الرياض لنظام جديد تستعمله في المستقبل كأحد الأسلحة الإستراتيجية ضد خصومها، وأيضاً حلفائها. ولذلك عارضت واشنطن أن يكون البديل عن نظام علي عبد الله صالح: جهة واحدة، ودينية، وحليفة للسعودية. ترى واشنطن في كهذا نموذج مجرد إعادة انتاج للسلطة الشمولية في صنعاء، وتميل في مقابل ذلك الى نموذج آخر استيعابي، يجمع كل القوى الرئيسية، ويحقق تمثيلاً أفضل لكل الأطراف المهمّشة، ويكون النظام فيه مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن حماية الوحدة والاستقرار، وهو في الوقت نفسه كفيل بتقويض بؤر التوتّر التي تجد فيها القاعدة مرتعاً خصباً لتجنيد الأنصار والمقاتلين.

استمرار التدخّل العسكري السعودي في اليمن، وتزايد أعداد الضحايا من المدنيين بفعل قصف الطائرات الحربية والصواريخ السعودية المناطق المدنية في محافظة صعدة زادت من صعوبة التهكّنات بنهاية وشيكة وحاسمة للحرب، خصوصاً وأن القيادة العسكرية السعودية تواجه ضغوطات داخلية وخارجية. فخروج القوات السعودية من الحرب دون تحقيق أهداف واضحة، يعني بالمقاييس العسكرية هزيمة، ما يضرّ بمصداقية الجيش والدولة، وقد يشعل جذوة الأسئلة عن جدوى التسليح المجنون طيلة الثلاثة العقود الماضية والتي تجاوزت ١٠٠ مليار دولار. أما الارتدادات الخارجية الإقليمية والدولية، فإن انكسار الجيش السعودي يعني مأزقاً خطيراً، في أول تجربة حرب منفردة يخوضها الجيش السعودي دون وجود حلفاء.

وفيما يبدو، أن القيادة السياسية السعودية أدركت خطورة تداعيات إنسداد الأفق العسكري في حرب اليمن، فقررت الاستعانة بحلفائها من الدول العربية لتقديم الدعم العسكري في الحرب البريّة التي لم يزل الجيش السعودي متردّداً في خوضها خشية وقوع خسائر كبيرة في صفوف قواته. في ٥ ديسمبر كتبت صحيفة (إمبارسيال) الأسبانية، أن كلا من المغرب والأردن قامتا بإرسال قوات لمساعدة السعوديين فى حربها ضد االحوثيين فى اليمن بناء على طلب سعودي عاجل. وذكرت الصحيفة بأن العاهل المغربى الملك محمد السادس، قام سراً بتقديم المعونة للأسرة السعودية، بإرسال مئات من المقاتلين، معظمهم من وحدات المظلات وكوماندوز مدربين تدريباً جيداً على غرار سبيتسناز، القادرة على مواجهة حرب العصابات على الحدود بين السعودية واليمن. وأضافت الصحيفة بأن الأردن أرسل ٢٠٠٠ عنصراً من القوات الخاصة الأردنية

للمشاركة إلى جانب القوات السعودية.

وأوضحت الصحيفة بأن الجيش السعودي الأفضل تجهيزاً فى العالم العربى بالأسلحة الحديثة والتكنولوجيا بحاجة لمقاتلين متمرسين، ولذلك اضطرت الرياض لدعوة العرب للمساعدة فى قمع الحوثيين، بسبب نقص التدريب والعزيمة لدى الجنود السعوديين في مواجهة حرب العصابات.

يأتي هذا الدعم المغربي والأردني في غياب أي دور عسكري لدرع الجزيرة الذي تشكل عقب إنشاء مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر ١٩٨١، حيث تشهد علاقات السعودية توتّراً مع بعض دول الخليج مثل عمان وقطر والامارات العربية المتحدة، فيما ينظر المراقبون الى استعانة السعودية بقوات من المغرب والأردن على أنه إشارة بالغة بوجود صعوبات كبيرة تواجه الجيش السعودي في الحرب ما يدفعه لطلب المساعدة العاجلة.

ما يلفت في هذه التطوّرات أن العامل الأميركي مازال ثانوياً، بانتظار ما ستسفر عنه المعارك على الأرض، سيما وأن لا سبيل أمام القوات السعودية سوى الدخول الى الحرب البريّة إن أرادت تحقيق نصر عسكري. وفيما يزداد أفق الميدان انسداداً، مع طول أمد المواجهات الذي يشكّل عاملاً ضاغطاً على القيادة السعودية لناحية توظيف كل ما لديها من عتاد، وتحالفات، واستراتيجيات، وحتى تسويات، ولكن في نهاية المطاف أثبتت القوات العسكرية السعودية بأنها، كما القيادة السياسية، ليست قادرة على انتاج حلول حاسمة دون الاستعانة بصديق.

الصراع الاقليمي بين ايران والسعودية

هيثم الخياط

بالتأكيد ستزيد مسألة تسليم السعودية لواشنطن العالم النووي الايراني شهرام اميري من حدّة الخلافات بين ايران والسعودية.

منذ عام ٢٠٠٤ تصاعد الخلاف الايراني السعودي، حين وجدت السعودية نفسها تخسر مواقعها ونفوذها السياسي الاقليمي في منافستها المريرة وغير المتكافئة مع ايران.

الوضع العراقي كان الفاتحة، والمنعطف الاول في تدهور العلاقات بين البلدين.

كان السعوديون الذين فتحوا اراضيهم لشن الحرب لتغيير نظام صدام حسين، يعتقدون بأن التواجد الأميركي المكثّف سيشكل ليس فقط حاجزاً يمنع إيران من التمدد السياسي، بل ويجعلها منكمشة على ذاتها، تخشى من تمدد النفوذ الاميركي والقوات الاميركية نفسها الى الأراضي الإيرانية. ولكن بعد أقل من عام، اكتشف السعوديون، بأن إيران قد اصبحت لاعباً اساسياً في الوضع العراقي، بل اللاعب الثاني بعد الولايات المتحدة الاميركية نفسها!

لم يفهم السعوديون سرّ قوّة ايران ونفوذها، بالرغم من مرور تجربة مشابهة في افغانستان حيث خسرت السعودية مواقعها هناك بعد الاحتلال الاميركي نفسه والذي سبق احتلال العراق، فيما تقدّم النفوذ الايراني في افغانستان ايضاً وصارت ايران اللاعب الثاني أو الثالث في ذلك البلد. وكان من المفترض حسب الرؤية السعودية ان تطوّق ايران من جاريها العراقي والافغاني بقوات غربية معادية تجعلها تنكمش.

الإيرانيون منذ البداية راهنوا على قوى المعارضة جميعاً بمختلف تلويناتها، سواء في افغانستان او العراق. لم يكن يهمهم الايديولوجيا السياسية، ولا الاعتبارات المذهبية. وحسب تعريف الغربيين فإن ايران لم تراهن على حصان واحد، بل راهنت على كل الأحصنة، حتى الطالبان نفسها!!

كان من الطبيعي ان يصل أصدقاء ايران من شتى انواع المعارضة في افغانستان والعراق الى الحكم، فهم القوى المؤهلة للحكم، وقد دعمتهم جميعاً قبل وصولهم الى مواقعهم السياسية الجديدة.. وواصلت معهم العلاقات والدعم ايضاً حتى بعد ذلك. وبالتالي أصبح الحكم في كل من كابل وبغداد حليفاً ـ مع التفاوت بين الاطراف المدعومة ـ للإيرانيين، ولم يكن بإمكان الغرب نفسه أن يستخدم هذه القوى وهي على رأس السلطة ضد النظام في طهران.

عكس ذلك قامت به الحكومة السعودية. فالأخيرة، تخلّت عن حلفائها وأصدقائها وتركتها وحيدة في الميدان، وفي وضع لم تكن معه قادرة على الإستغناء عن الدعم الإيراني، ولا عن التحالف مع ايران. لهذا، يستغرب المرء ـ مثلاً ـ كيف ان السعودية التي دعمت (المجاهدين الافغان) ضد السوفيات، ولها سابق علاقة مع كل الأطراف، لم تستطع الاحتفاظ بها، بل ناصبت أكثرها العداء، حتى الطالبان نفسها، كانت أثيرة لدى السعودية، ثم تخلّت عنها وسحبت اعترافها السياسي منها وأغلقت سفارتها!

متى ينفجر الصراع عنيفاً؟

وفي الوضع العراقي نجد نفس المسألة تتكرر، فالسعوديون في الأساس لم يقيموا علاقة طيبة لا مع الجناح الكردي (الطالباني والبرزاني) ولا مع سنّة العراق ومعارضتهم، ولا مع شيعة العراق الذين يمثلون الأكثرية وقواهم السياسية المتنوعة. ومع ان السعوديين فتحوا خط علاقة ضعيف منذ عام ١٩٩١ مع بعض القوى العراقية المعارضة، إلا أنهم ما لبثوا أن تخلّوا عن الموضوع بعد أقل من عامين، وزادوا في ذلك أن رفض السعوديون تجديد العلاقة السابقة بعد تغير الاوضاع السياسية، رغم حماسة العراقيين من مختلف القوى والفئات لكسب السعودية كصديق. لكن السعوديين ناصبونهم العداء ودفعوهم دفعاً باتجاه القوى الإقليمية المنافسة تركية او ايرانية أو حتى لقوى دولية بريطانية واميركية!

وما زاد الطين بلّة، ان السعودية قادت اصدقاءها في الأردن ومصر وبعض دول الخليج لمحاصرة الحكم الجديد في العراق، ودعت الى عدم الاعتراف به، دون أن يتوفر لها البديل، في وقت كان الأميركيون ينصحون السعودية بعدم ترك ساحة العراق لإيران، لكن تلك النصائح ذهبت أدراج الرياح، وبقيت السعودية يعتصرها الألم أن خسرت نفوذها هناك، ولم يبق لها سوى المال والتخريب، ورفع نبرة الصوت ضد ايران!

التحول الثاني الأهم في العلاقات الايرانية السعودية ما جرى في تموز عام ٢٠٠٦ وما تلاه حتى الوقت الحاضر. فالسعودية اعتادت أن تعين فريقاً ضد بقية الأفرقاء، ورغم تواجدها الطويل زمانيا على الساحة اللبنانية ولعقود طويلة، إلا أنها خسرت الكثير من نفوذها في لبنان. وقوفها مع اسرائيل في حربها على لبنان وحزب الله، ثم اشعال الحرب الاعلامية والسياسية ضدّه، واتهامها لإيران بأنها تدعم الحزب وكأن ذلك تهمة! جعل العلاقات بين البلدين تنحدر الى الأسوأ، وكان يمكن للسعودية أن تكون أباً لكل الجماعات والطوائف، ولكن دخولها في المعركة على شكل كسر عظم دون ان تراعي مراكز القوى

وأحجامها جعلها تخسر الكثير من نفوذها لصالح سوريا وايران.

وحتى مع نجاح فريق الأكثرية في الانتخابات، فإنها عجزت أن تلغي قوة الآخرين، وفي النهاية استسلمت للمنطق السوري، وتشكلت الحكومة بوجود ووفق ما يشتهي حزب الله وميشال عون والآخرين.

لازال هناك الكثير من الألم الممض لدى السعوديين، والتوتر يتصاعد شيئاً فشيئاً مع ايران!

وتأتي الانعطافة الثالثة، في غزّة، حين خسرت السعودية جزءً مهماً من الورقة الفلسطينية حين وقفت ضد حماس، وتخلّت عن الدور المتوازن، والموقف الوسطي بين الأطراف الفلسطينية.

وهنا أيضاً اعتبرت السعودية المشكلة في جوهرها إيرانية!!!

وتصاعدت حدّة الاعلام السعودية وتهجماته، وصار يضرب باليمين والشمال، دلالة على شدّة الاحباط والألم، الى حد تمويل محاولة انقلاب سلفية/ وهابية على حماس تبدأ بتشكيل امارة في رفح! المال من السعودية والسلاح والتدريب في مصر!

هذه الخسائر المتتالية في غضون أقل من ست سنوات، أوصلت العلاقات السعودية الايرانية الى الحضيض.

ولولا أن الايرانيين مشغولون بالموضوع النووي، لكان وجه العلاقات بين البلدين قد تغيّر كثيراً ـ الى الأسوأ.

حتى الآن، فإن معظم الاتفاقيات التي وقعتها السعودية وايران لم يتم تطبيقها. لم تبق إلا شعرة معاوية وينفجر الوضع.

بيد أن رهان السعوديين قائم على فشل المفاوضات الايرانية الغربية حول الموضوع النووي، واعلانهم الاستعداد لتمويل اي حرب تشن على ايران، حتى ولو كانت من اسرائيل نفسها.. الأمر الذي دفع بوزير خارجية اسرائيل الى القول بأن بلاده لن تخوض حرباً عن الآخرين بالنيابة، وحسب تعبيره فإيران لم تحتل جزراً اسرائيلية!!

ويأتي اختطاف العالم الايراني من داخل السعودية وأثناء ادائه العمرة ليصب الزيت على النار! وقبله حدثت انعطافة اخرى في العلاقات حين أقدمت السعودية على خرق الخطوط الحمراء المتفق عليها مع ايران، وعمدت الى الاتصال وتمويل المعارضة الايرانية وبالتحديد مجاهدي خلق الذين يسميهم الايرانيون (المنافقين)، وكذلك تمويل تنظيم جند الله البلوشي الذي قام بعمليات اغتيال وتفجير أكثر من مرة، مع تغطية اعلامية سعودية من قناة العربية. أضف الى ذلك، اغلاق قناة العالم من عربسات وغيره..

كل هذه الأمور تبدو وكأنها تقرّب من ساعة المواجهة الايرانية السعودية.

تبقى (الطائفية) العلامة الفارقة في الصراع الإيراني السعودي..

فالسعودية لا تستطيع مواجهة ايران ولا تغيير وجهة الصراع العربي مع اسرائيل الى ايران إلا بالعزف على الوتر الطائفي من أجل حشد الأنصار والمؤيدين، وتحويل المعركة بين أكثرية سنية وأقلية شيعية. ضعف الأداء السياسي السعودي هو الذي يجعل المسؤولين السعوديين يتشبّثون بكل ورقة لها علاقة بالطائفية. وما حرب اليمن إلا واحد من عشرات الأدلة على ذلك.

فالحوثيون زيديون، وكان الزيديون حلفاء للسعوديين منذ الستينيات الماضية، ولازال كثير منهم كذلك مع التناقص بسبب الموقف الطائفي الجديد والحاد، بل لاتزال قيادات زيدية تقيم في السعودية وبينهم بقايا اعضاء العائلة المتوكلية الحاكمة في اليمن قبل ثورة عام ١٩٦٢م.

ومع هذا، ومع أن بدر الدين الحوثي يعتبر أكبر عالم زيدي في اليمن، إلا أن السعودية واعلامها يصرّون على أن الحوثيين تحولوا عن مذهبهم الزيدي! وبالتالي هناك رسالة ضمنية تبيح قتالهم وقتلهم والتدخل عسكريا في الشأن اليمني!

لا يريد السعوديون ان يسمعوا بأن الحوثيين هم زيود بل قادة الزيود دينيا وسياسياً وعسكرياً! وذلك بغرض تحويل الصراع الى الوجهة الإيرانية.

ذات القضية تكمن في مسألة الدعم الايراني العسكري للحوثيين.. وهي مسألة لم يقطع بها علي عبدالله صالح نفسه! لكن السعوديين يصرّون كمبرر للتدخل العسكري على أن لإيران ضلعاً في ذلك! مع العلم ان الإيرانيين كمسؤولين لازالوا حريصين على العلاقة مع علي عبدالله صالح، ويعلنون انهم مع الوحدة وضد الانفصال، ووزير خارجيتهم ينتظر اشارة من صنعاء لزيارتها وتأكيد ان لا تدخل لهم في الأمر.

عدا الاستثمار الاعلامي للقضية الحوثية ضد السعودية، فإن ايران ـ حسب المصادر الحوثية نفسه ـ لم تقدم دعماً بإبرة واحدة!، بل أن الحوثيين لا يرحبون أساساً بأيّ دعم ايراني!

ولكن الورقة الإيرانية هي التي روجها

صالح يجر عبدالله الى الحرب

علي عبدالله صالح لإقحام السعودية في المعارك بعد أن فشل في حسمها. والسعوديون تستهويهم التحليلات العقدية اكثر مما يستهويهم المعلومات والوقائع والأبحاث، فوقعوا في مطبّ الحرب بسذاجة متناهية!

ولهذا السبب أضيفت اليمن الى خارطة المنافسات الإقليمية، خاصة بين السعودية وايران.

الشيء الملفت في هذا كلّه، أن الأميركيين أعلنوا صراحة بأنه لا يوجد دليل على تدخل ايراني!

هنا ثار بعض المتعصبين الوهابيين فقالوا: (هذا دليل على وجود تواطؤ أميركي ايراني)!

في كل الأحوال فإن مساحة المنافسة والصراع بين ايران والسعودية تتسع يوماً بعد الآخر. وهي اذا ما أخذت هذه الوتيرة من التسارع فإن السعوديين سيقتحمون التابوهات وقد يقدموا على خطوات خطيرة تضرّ بهم أولاً وقبل أي أحد.

حتى الآن فإن الإيرانيين استوعبوا التجاوزات السعودية، ولكنهم قد لا يسامحونهم في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بتسليم العالم النووي شهرام أميري الى الأميركيين.

إنسداد الأفق السياسي

معالم في طريق الإصلاح

فريد أيهم

حالة الجمود وإن شئتم الترقب التي يعيشها سكّان هذا البلد بانتظار فرج قادم من أي جهة في الكون، تشكّل إحدى تعبيرات اليأس من بزوغ فجر الإصلاح السياسي، فالأصوات الراشدة في هذا البلد والمطالبة بوضع الأجندة الاصلاحية كما صاغتها عرائض صادرة من مختلف الطيف السياسي والاجتماعي حيز التنفيذ، خبت رغم أنها أكّدت بأن الاصلاح السياسي خيار الضرورة والحاجة، يجمع على ذلك القطاع الواسع من السكان.

وهناك من يجادل اليوم بأن الجدل الاصلاحي تمخّض عن لا شيء، فالبلاد لم تعد قابلة بالاحتفاظ بخط سير تراكمي في التغيير، فإن الظروف الداخلية بكل تفجّراتها المعلنة والكامنة لا تمنح الزمن الكافي للدخول في عملية إصلاحية بطيئة ومتدرِّجة، فإن المشاكل الحادة التي تعصف بالمجتمع تسقط خيار الوقت، وتجعل من الإنتظار والصبر من أجل تقديم حلول مقطّرة ومبتسرة وأحياناً كثيرة مخيبة للآمال رهاناً مدمّراً، خصوصاً وأن أوضاع البلاد مرشحة للتدهور والانفلات في ظل إنسداد آفاق الأمل والخروج من النفق. هذا مع ملاحظة أن الظروف السياسية الاقليمية والدولية التي لا تقل خطورة تسير في الوقت الراهن على الضد من رغبة شعوب ودول المنطقة. بمعنى آخر، إن مجمل الاوضاع الداخلية والخارجية تفرض ضغوطاً شديدة على الدولة كيما تبدأ تغييرات جوهرية بصرف النظر عن تداعياتها المستقبلية، فهي مهما بلغت من الخطورة ستكون أقل مما هي عليه المكاسب المرجوَّة من الاصلاح، إن لم تكن الاضرار المتوقعة مبالغة وخصوصاً في جانبها السياسي.

فالانشغال بهاجس الانعكاسات السلبية للاصلاح، والمخاطر الناجمة عنها ومن ثم التفكير في كيفية التحكم والسيطرة على العملية الاصلاحية قد يفضي بمرور الوقت إلى سلب إرادة القيادة السياسية، وحينئذ تصبح الأخيرة غير قادرة عملياً على التحكم بالدولة نفسها. فالوهن الذي أصاب القيادة السياسية هو بفعل التردد المزمن في خوض غمار العملية الاصلاحية المتوازنة والمتوافقة مع روح العصر وحاجات السكّان ومطالبهم، وهو ذات السبب - أي التردد المزمن - الذي ساعد على بروز قوى سياسية شبه منظمة وهكذا ظهور إتجاه راديكالي يتوسّل العنف طريقة في التغيير بقوة السلاح والشاحنات المفخخة.

إن مصداقية العائلة المالكة وجديتها في الشروع بالاصلاح الشامل والجذري سيما مع كثرة الوعود وهزالة مضامين القرارات الخاصة بالاصلاح تصدّعت ولم يعد هناك من سبيل لترميمها، وهي تترك تأثيرات سلبية على الموقف الشعبي من الاسرة المالكة، بالنظر الى التدهور المتواصل في أوضاع السكان الاقتصادية والأمنية، وتفشي الفساد في صور شتى داخل الدولة. بكلمات أخرى، أن العائلة المالكة فقدت رصيدها المعنوي والرمزي، ما لم تتداركه بقرار عاجل في الاصلاح يوقف مسيرة تدهور الأوضاع الداخلية ويحفظ جزءً من المكانة المتآكلة بوتيرة متسارعة.

هناك حالياً شيء من الممارسة بطابع عصري وتعددي، ولكن يجب أن نضع هذه الممارسة ونحدّدها في إطار التكيف مع قوانين التغيير الاجتماعي. فبين نبرة الحنين الى الماضي والنزعة الحداثوية المسلوبة نقف على قارعة خيارات حائرة، بين إعادة إنتاج المعاصرة لفترات منتقاة من الماضي، وبين

الكل يبحث عن وطن تسري فيه روح عامة، يتقاسم فيه المصير، ويقع فيه الأفراد متوحدين على أرضه، ويتبادلون فرحته وحزنه

التماهي مع نموذج الدولة العالمية كما بشّرت به دول غربية وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا.

ورغم وجود اجراءات أكثر كفاءة من الناحية التقنية حالياً في الاتصال بالجماهير، إلا أن ذلك لا يعني سهولة نقل المجتمعات من حال الى آخر، فالسياجات العازلة للمجتمعات قد جرفتها سيول العولمة بنزوعها الكولونيالي، ولم يعد هناك سيطرة تامة على داخل يهب عليه الاعصار من كافة الأرجاء، ولنا في سيول جدّة خير مثال على عجز الدولة على احتكار مصادر المعلومات، فقد بات السكّان شركاء منافسين في صنع الخبر وتعميمه.

تكويناتنا المعقّدة اثنياً وأيديولوجياً تهدي الى درجات الاستجابة المتفاوتة لنداء الاصلاح، ولكنها لا تنفصل بحال عن قوى وظروف التغيير في الداخل والخارج. فنحن هنا لا ندير عالمنا بصورة منفردة ومستقلة عما يجري حوله من خضّات ثقافية وسياسية. فالتكييف المريح لعالمنا مع خارجه بات تطلعاً محفوفاً بالاخفاق الذريع، خصوصاً حين يكون حجم استثمارنا في المشروع الاصلاحي متوقفاً على الفائض الاضافي من الوقت والجهد.

من جهة ثانية، إن الدول كما المجتمعات لا تتحول بعريضة ومقالة حذرة، فيما الانجرافات العنيفة تهدم كل حدودنا وسدودنا. وتكفينا تجارب الجوار مؤونة التدليل على الاستثمارات الضخمة التي أودعها دعاة الاصلاح في مشاريع التغيير.. من أمنهم، ومالهم، وأحياناً مصيرهم. فماذا أودعنا نحن في مشروع اصلاحنا؟

فيما يتعلق بالهم الإصلاحي، أن ثمة هدماً بين حدود الداخل والخارج ضروري حتى لا نخضع لامتحان النوايا وكشوفات الحساب السياسي. فنحن نتحاور داخل حدود الإقليم الذي نعيش جميعاً على ترابه وليس خارجه، بالمعنى الايديولوجي والجيوبوليتيكي، وهذا يمنحنا العذر في أن نقول عن هذا الإقليم مقولتنا دونما ابتذال ومزايدة.

نتفق مع القائلين بأن هناك غياباً لثقافة اصلاحية متجذرة بتعبيراتها الجامعة. والسبب في تقديرنا يعود الى أن الوطن ظل غائباً في السياسة فغاب تبعاً له في الفكر، والأدب، والشعر.. فالوطن منتج أمة والدولة مولود منها، وحين تشكل المولود خارج رحمه أضعف معه الإحساس بأصول نشاته. ولكن هل بتنا الآن جاهزين لاعادة تشكيل وطن يحمل صفاتنا الوراثية، وينقلنا الى الدولة الوطنية المكتملة التكوين؟ نعتقد بأن ذلك ممكن بشرط أن نكون مؤهلين ثقافياً ونفسياً للقبول بمتطلبات الوطن بكل شروطه وخصائصه كما يخبرنا بها فلاسفة السياسة وعلماء الاجتماع السياسي.

الكل يبحث عن وطن تسري فيه روح عامة، يتقاسم فيه الرغيف والهم والمصير، ويقع فيه الأفراد متوحدين على أرضه، ويشترك الجميع في غنمه وغرمه، ويتبادل فرحته وحزنه. ما كتب حتى الآن عن الوطن هو النزر اليسير، لأن الاحساس به ضيئل، ولكن حين يكثر الباحثون عنه سيزداد الحديث عنه.

فالوطن يؤسس بنيانه في المشاعر قبل التراب. ولا بد أن يفصل الوطن عن مترادفاته في البيان السياسي الرسمي، لأن الوطن لم يستكمل البناء في المشاعر حتى يتحول الى سلوك، وأجندة سياسية، واستراتيجية عمل وطني. فقد خاب مهندسو الخطاب الوطني عن تقديم وصفة جامعة ومغرية للسكّان، فزهد الغالبية في تبنيه أو الشعور بوجوده.

هناك مهمة منتظرة من النخبة الاصلاحية كيما تؤسس لثقافة وطنية قادرة على تعميق الوعي بالوطن لا كما يراد منه أن يتحوّل الى وثيقة إتهام في الولاءات، بل كما ينبغي أن يتحول الى قاعدة إجماع وانطلاق للمشروع الاصلاحي.

ولا يمكن أن لثقافة وطنية أن تتولّد ما لم تكن هناك آليات حيوية قادرة على نقلها الى الأفراد، وهذا يستوجب وجود الأحزاب السياسية المرخصة لمزاولة نشاطات سياسية سلمية، وقادرة على طرح برامج بديلة عن برنامج الحكومة للرأي العام، أو تتولد من المؤسسات التمثيلية مثل البرلمانات بما يسبقها ويصاحبها من تحرك شعبي خلال الحملات الانتخابية.

رغم أن الفترة الممتدة من ١٩٣٢ وحتى الآن شهدت ظهور أحزاب سياسية وحركات إحتجاج معارضة للحكومة سواء كانت محلية أو خارج الحدود، الا أن الحكومة مازلت ترفض الاعتراف بهذه الأحزاب كواقع يجب التعامل معه والسماح له بالنشاط. ولذلك فإن الادبيات الحزبية الموجّهة

قبل أن تحقق الديمقراطية نجاحاً في الرأس لابد أن تبدأ فعلها في المجتمع، فالديمقراطية الاجتماعية مدخل جبري للديمقراطية السياسية

في الأصل لتثقيف الجمهور يتم تداولها بالسر، كما الحال بالنسبة لتنظيم الأفراد.

وفي ظل إنعدام تجارب حزبية علنية أو مجالس برلمانية حرة وديمقراطية، فإن مصادر الثقافة السياسية غالباً ما تكون خارجية سواءً تكويناً ونشاطاً أو حتى توجيهاً. وبلا شك فإن الثقافة السياسية في جانبها النظري بالنسبة للغالبية العظمى من السكان تأتي عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري، حيث تمثل الاخيرة مصادر توجيه ثقافي لقطاع كبير من السكان، ففي عام ٢٠٠٢ كان هناك ٨ ملايين مستقبلاً للبرامج الاذاعية و ٥،٨ مليون للتلفزيون، وقد تزايدت هذه النسبة بوتيرة عالية، فيما دخل الانترنت كوسيلة اتصالية متقدمة تجتذب نحو ٧ ملايين زائر يومياً في المملكة. وليس ثمة حاجة للقول بأن المواد السياسية المبثوثة عبر وسائل الاتصال هذه كفيلة بخلق مناخات احتجاجية واسعة النطاق. وللتمثيل فقط، فقد تنجح قناة مثل (الجزيرة) في تأجيج المشاعر القومية والدينية لدى أغلبية السكان في المملكة ضد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، حيث وقعت خضّات شعبية متفرقة في مناطق متفرّقة من المملكة. وهذا يثبت بأن الثقافة السياسية لدى السكّان قد بلغ درجة من النضج تجعله مؤهلاً لممارسة الديمقراطية.

وفي سياق بناء ثقافة سياسية حيوية، يتفق منظرو الديمقراطية على أن مؤسسات المجتمع المدني وحدها الكفيلة بتهيئة ظروف نشأة وصناعة الديمقراطية وهي الضمانة الأكيدة القادرة على حمايتها وصيانتها من غدر الدولة وأعداء الديمقراطية. قدرة المجتمع على تخليق مؤسساته الأهلية بوظائفها المختلفة، البعيدة عن سلطان الدولة، تؤهلها لامتلاك المبادرة في تصنيع الديمقراطية وفرضها على الدولة بصورة تدريجية. ورغم أن مؤسسات المجتمع المدني الحالية لم تستكمل بعد تشكيلاتها النهائية، بحيث تأخذ أبعاداً ثقافية وسياسية واجتماعية أفقية وعمودية، الا أن المؤسسات الحالية في هيئة نوادي أدبية وثقافية ونسوية ورياضية وتجمعات شبابية أو لجان حقوقية في شكلها الأولي وحتى مؤسسات دينية ومساجد ومسارح وغيرها تؤكد الميول المتنامية لدى السكان نحو الانضواء في مناشط جماعية قابلة تدريجياً للتمأسس، ولعب أدوار تتجاوز الحدود الوظيفية المرسومة لها. وتكشف العرائض المطالبة بالاصلاح من جماعات مختلفة، ومنتديات الحوار التي تعقد في المجالس الخاصة أو حتى على شبكات الأنترنت، وكذلك الاشكال الجماعية الاخرى مثل المظاهرات والتجمهر، هذه وغيرها من أشكال التعبير الجماعية تكشف عن أن مؤسسات المجتمع المدني قد تشكلت في مكان ما خارج الأطر الرسمية وهي تعبير صادق عن ميول السكان، وأن ما يقف عائقاً أمامها هو الحكومة.

يبقى أن تحقيق التوازن الداخلي إجتماعياً وثقافياً ضروري لناحية تحقيق أهداف السلطة والسكان سواء بسواء، فالحكومة يجب أن تسعى للمحاربة ضد كافة أنواع إحتكار الفكر. وقد كانت، وربما لازالت، أمام فرصة تاريخية لتطوير نظام تعليمي قادر على تلبية حاجات العصر ومجابهة تحدياته، وهكذا تشجيع حرية الصحافة وزيادة حقوق المرأة، وإطلاق المؤسسات الأهلية نحو المساهمة الفاعلة في بناء المجتمع المدني، إضافة الى موضوعات أخرى ضاغطة. فبإمكان العائلة المالكة الآن أن تقرر منح الكفاءات الشابة المتعلمة فرصة المشاركة السياسية، وهذا من شأنه وضع حد للمناطقية، والتي تعطي إمتيازات أكبر لبعض العوائل من مناطق محددة في هذا البلد. وهذا بدوره يمثل إجراءً احترازياً ضد الصراعات القبلية المستقبلية، فالأفضلية المناطقية على المستويين الاقتصادي والسياسي ماتزال سياسة حاكمة في السعودية. ومن شان هذا الاجراء أن يساعد على إنهاء الحرب الأهلية الباردة التي يعيشها هذا البلد بأشكال متعدّدة ثقافية واجتماعية وطائفية.

السكّان يجب أيضاً أن يبدأوا في إصلاحات راديكالية على المستوى الاجتماعي الى جانب الاصلاح السياسي. فلا بد أن يصبح الكتّاب

جنازة الإصلاح!

والمفكرون جزءً من الحوار الاجتماعي العام، والذي يقوم على التسامح إزاء الأفكار المختلفة. كما أن الجامعات بحاجة الى أن تفتح ألأبواب أمام طلابها للقيام بنشاطات سياسية واجتماعية، وفي الحد الأدنى يفترض أن يمتلك الطلاب الحق في تشكيل إتحادات طلابية. فهذه من شأنها أن تعلمهم فكرة (الفعالية الاجتماعية) وكيفية تنظيم نشاطات حضارية سلمية داخل الجامعات. أفكار كهذه من شأنها أن تساعد الجيل القادم على خلق وهكذا المشاركة في مجتمع أهلي سلمي ومنتج، بدلاً من الموت في أفغانستان أو العراق أو أي مكان آخر من أجل أهداف لا يدرك أغلبهم خلفياتها الكاملة.

إنهاء التعصب الديني والسياسي يعتبر قضية حاسمة وحيوية بالنسبة للسكان في السعودية، وهكذا الحال أيضاً للقيادة السياسية. الخروج من هذه الازمة يجب أن يتم وفق شروط تحوّل داخلي، وقرارات جريئة يقدم عليها النخب السياسية والفكرية، من أجل الانتقال الى مرحلة يحقّق فيها الجميع ذواتهم، فالديمقراطية قبل أن تحقق نجاحاً في الرأس يجب أن تبدأ فعلها في المجتمع، فالديمقراطية الاجتماعية مدخل جبري لنجاح الديمقراطية السياسية.

ولذلك، لا يمكن الانتقال الى الديمقراطية بدون تغييرات نفسية وثقافية في المجتمع والسلطة، فالمجتمع مازال يخضع لقيود ثقافية وإجتماعية تحول دون امتصاصه لقيم الديمقراطية وشروط الانتقال اليها، والسلطة أيضاً مسؤولة مسؤولية

مباشرة عن تأخر وصول الديمقراطية الى هذه المنطقة من العالم، فالثقافات السائدة تمارس دوراً تعويقياً في تحوّل المجتمعات، ما لم تنكشف هذه الثقافات على موجات التحوّل الجارية في الثقافات الأكثر تقدّماً. تماماً كما أن السلطة لا يمكن لها أن تبقى قوة محتكرة للسلطة للأبد، فلابد أن يأتي يوم يضطر فيها رجالها إلى تخفيف قبضتهم على السلطة من أجل سلامة المركب قبل الركاب.

فثمة مسؤولية مشتركة تملي على المجتمع تحويل السلطة، وتملي على السلطة تحويل المجتمع من أجل الوصول الى مساحة مشتركة تؤسس لانطلاقة حقيقية وفاعلة نحو الإنتقال الى الديمقراطية بموجب اتفاقات تسوية وترضية عادلة بين أطياف المجتمع كافة وأركان السلطة كافة.

مسار التحوّل الديمقراطي لم يعد مجهولاً لدى السلطة، وإن مازالت فئات إجتماعية تجهل بعض أبعاده بسبب غياب ثقافة سياسية مؤصلة ومشاعة، فمازال تداول الأفكار الديمقراطية في مرحلة أولى، ولم يصل الى مرحلة يكون السكان قادرين على الافصاح عن تطلعاتهم المنشودة في عبارات دقيقة وواضحة. تعميم الثقافة الديمقراطية مازال أمراً شديد الإلحاح من أجل رفع مستوى الطلب الشعبي على الديمقراطية، فلا يكفي وجود نخبة سياسية تناضل حتى الإنهاك من أجل هدف عام، ولا يكفي أن يصل حدود تطلّع النخبة إلى مستوى إيصال الصوت المطلبي، فالعمل السياسي الجاد يتجاوز حدود إبلاغ الرسالة لأهل الحكم، بل يتطلّب فيما يتطلب تعميماً أفقياً وعمودياً، أي السعي الى دعوة المجتمع بكاملة للعمل المطلبي لمزاولة الضغط من أسفل، مع مواصلة الضغط من أجل تحقيق التغيير من أعلى.

في مستوى آخر، فقدت المجادلة القائمة على الاقتران الوثيق بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي جزءً جوهرياً من جدواها في المملكة، فهذا النمط من التحليل الذي يربط بين التحديث الاقتصادي والانتقال الى الديمقراطية، لا يبدو قد أنجز وعده كما يحلو لأنصار هذا التحليل. فقد شهد هذا البلد فيما مضى من السنوات نمواً إقتصادياً مفاجئاً وخضع لبرامج تحديث كانت كفيلة بتخريب نظام القيم التقليدية وبالتالي خوض غمار التحوّل الاجتماعي والثقافي وصولاً الى الديمقراطية في شكلها الراسخ، ولكن هذا التحديث لم ينتج دولة ديمقراطية. وبقي السؤال المركزي قائماً: هل الخلل كامن في التحديث نفسه أم أن هناك عوامل أخرى أشد تأثيراً وأهمية من عامل النمو منفرداً. يعتقد فريق من المنظّرين بأن المشكلة تكمن في سيادة الواحد، سواء كان هذا الواحد ديناً، أو سلطة مطلقة، أو ثقافة مصممة لمناوئة الثقافات الأخرى، فهذه الواحدية تسدي خدمة مطلقة للدولة وليس للمجتمع المتعدد ثقافياً وإجتماعياً ودينياً. في المقابل تمارس الواحدية عملية إفقار منظمة للقوى الاجتماعية في حصولها على فرص المشاركة في عملية الدمقرطة.

لقد ثبت بأن الديمقراطية قد تنتشر في الدول الأكثر نمواً والأقل نمواً على حد سواء حين تكتمل عناصرها، أي وعي الحقوق والصفة التمثيلية للقوى السياسية والوطنية، وهكذا الحال بالنسبة للاندماج الحاصل في بعض المجتمعات بسبب التطور الاقتصادي المتقدم في مقابل المجتمعات المنقسمة الى طوائف وأعراف لأسباب متعارضة مع الاندماج، كالاحتلال والأنظمة الفئوية والعشائرية.

فالواحدية بجميع أشكالها تقضي على تعدد الفاعلين الاجتماعيين، وتحرم المجتمع من التعبير عن تنوعه في هيئة نشاطات سياسية وثقافية وإجتماعية تدحض نزوع الدولة الى الإستئثار الكامل بالسلطة والإنفراد بالقرارات المصيرية المتصلة بالمجتمع.

فالمناخات المناسبة لانتشار الديمقراطية لا تتوقف دائماً على اعتبارات النمو الاقتصادي، بل على وعي المجتمع أو قطاع كبير منه بحقوقه. فالعامل التحديثي يكون فاعلاً في المجتمعات حين يقترن بهذا الوعي الحقوقي، وإلا فإن غيابه سيبقي على النمو خادماً للنظام الشمولي الذي سيفيد منه في ترسيخ قوته المادية، وتوسيع سلطة أجهزته الأمنية والقمعية. ولذلك يبدو وجيهاً الرأي القائل بأن الديمقراطية تصبح غير ممكنة حين يكون المطالبون بها قلة في ظل نظام ديكتاتوري شمولي، إذ لابد من وعي ديمقراطي مقاوم لوسائل الأجهزة القمعية.

الخيار الديمقراطي في المملكة يسوّق حالياً عبر قوى ثقافية واجتماعية تناضل من أجل فرضه على الدولة، إذ تكشفت في حاجات الأفراد للتعبير عن أنفسهم بعد أن أيقضتهم نزعة البحث عن الحقوق في أبعادها المختلفة. فالمطالبة بالديمقراطية تتغذى في الوقت الراهن على ارتدادات فشل الدولة في التحول الى دولة القانون والديمقراطية، وهذا بحد ذاته يوفّر أكبر مبرر للتعبئة من جانب القوى الاجتماعية والسياسية من أجل دفع الدولة الى تبني خيار ديمقراطي مكرهة على قبوله.

إن الثقافة الحقوقية التي تنتشر بصورة واسعة بين السكان يصعب حرفها لصالح خيارات غير ديمقراطية، لأنها ناتجة عن الاحساس بغيابها، كما أن الميول المتنامية للأفراد نحو الحصول على صفة تمثيلية داخل الدولة هي غير قابلة للإخماد لأنها حصيلة شعور بالنبذ، فالدولة لا تملك إلا أن تستجيب لارادة شعبها حين تكون إرادتها مشلولة.

فأزمات الدولة الراهنة قدّمت من الحجج ما يكفي لنمو ثقافة إعتراضية يحرّكها التوق الى رؤية مرحلة تكون فيها الحقوق والحريات مكفولة، فالإختناق الداخلي مع بقاء الأزمات بل وتفاقمها لا يجتمعان لفترة طويلة، ولابد من يوم يأتي بتفجّر الأوضاع بطريقة غير مدركة حتى بالنسبة للقوى الاجتماعية والسياسية نفسها التي تجهل أحياناً الغليانات الكامنة داخل الجمهور الذي يستجيب تلقائياً لخطابها الاحتجاجي، فدرجات الشعور بالإختناق متفاوتة وتبعاً لها تكون أشكال التعبير عنها وردود الفعل إزائها.

إن التوق لنظام ديمقراطي بما هو إختيار شعبي حر يمثل العنصر الأكثر إشعاعاً في ثقافة السكان هذه الأيام، وأن قوى الكبح الداخلية غير قادرة على إضعاف هذا العنصر، فالوعي الديمقراطي يتزايد بدرجة ملحوظة وهناك إجماع غير مسبوق على أن تسوية مشكلات الدولة والمجتمع تكمن في التبني الجماعي لخيار الاصلاح السياسي الشامل والجذري.

إن محاولات الدولة اليائسة والبائسة من أجل إحداث عطب في وعي السكان وتعطيل مسيرة الاصلاح غير مجدية في ظل محفزات هائلة تشجّع مجتمعة على السير الحثيث نحو التغيير، مهما كانت الكلفة، فالضابط الآن ليس في جرعة الاصلاح وشكله، بل يمكن الزعم بأن قدرة الضبط باتت ضعيفة الى حد أن الدولة تدرك حالياً بأنها عاجزة

القمع لا الإصلاح!

عن إتخاذ قرار بالتغيير يؤدي في نهاية المطاف الى إنهيار الدولة وتفككها.

ومهما يكن، فإن النقطة الجوهرية هنا أن نشر ثقافة ديمقراطية بين السكان يتم الآن بفعل الوعي الحقوقي والرغبة الجامحة في المشاركة في القرارات المصيرية التي ترتبط بالسكان أنفسهم، فالفصل الذي مارسته العائلة المالكة بين ما هو خاص بها وبين ما هو عام لم يعد موجوداً، لأنه فصل كارثي، وليس هناك خاص وعام بعد اليوم، فالأزمات التي صنعتها الدولة خلخلت أسس استقرار المجتمع، بدءا بمستوياته المعيشية وانتهاءً بحقوقه السياسية والثقافية.

تماماً كما أن الواحدية اليوم غير ممكنة، لأن التنوع الثقافي والديني والاجتماعي كشف عن نفسه كرد فعل على أزمات وليدة من تلك الواحدية، وبالتالي فإن الجميع يرى بأنه شريك وله حق الحصول على حصة عادلة في هذا البلد..حصة في التمثيل السياسي، والتعبير الثقافي، والتشكّل الاجتماعي، وإذا فشلت الدولة في تحقيق مفهوم الاندماج الشامل والعادل بين الفئات الاجتماعية فإن المجتمع يتكفل حالياً بمهمة تنظيم الصفوف بوحي من وعيه الحقوقي وإحساسه العميق بأن الديمقراطية ستتكفل بتسوية أخطاء الماضي.

الإعلام، وصور الحرب السعودية على اليمن

محمد شمس

الاعلام جزء من الحرب، لا شك في ذلك!

الحوثيون خُنقوا إعلامياً في الحروب الخمس السابقة، لم يكن لهم صوت أبداً، فمناطقهم محاصرة، والصحفيون ممنوعون منذ سنوات من دخول مناطق القتال او المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، بل أن المواطنين في صعدة يحرمون حتى من الخروج من مدينتهم.

هذه الحرب السادسة امتداد لسابقاتها، يسرح فيها الاعلام الرسمي اليمني والسعودي، وتستطيع أن تقرأ عشرات الانجازات في اليوم الواحد على (الفئة الخارجة الضالة العميلة) كما وصفها الرئيس اليمني والاعلام السعودي. في كل يوم هناك مئات القتلى من الحوثيين الذين تتعفن جثثهم وروائحها تصل الى خمسين كيلومتراً، كما يقول الاعلام السعودي!

وفي كل يوم هناك انجازات ميدانية على الارض، وأسماء مواقع ليست على خارطة الجغرافيا، أو هي بعيدة كل البعد عن ميدان المعركة! وفي كل يوم تقرأ عن حروب تدور في مكان ما من محافظات الشمال اليمني، لم تصلها نار الحرب أصلاً!

مادام الجيشان يحاربان، فلا بدّ أنهما يحققان انتصارات! وإلا فإن المستهلك للاعلام الرسمي سيظن (وبعض الظنّ اثم!) أن الجيشين السعودي واليمني اللذين قوامهما نحو مليون جندي مزودين بأفتك الاسلحة لم يحققا نصراً على الحوثيين!

في هذه الحرب السادسة، حقق الاعلام الحوثي معجزة بأدوات متواضعة جداً جداً جداً!

مجرد تسريب بيانات مختصرة عن المعارك، وبعض لقطات الفيديو لسيرها، تضمنت صور أسرى سعوديين ويمنيين، وأسلحة وغنائم من الجيش السعودي، كما أظهرت تلك المقاطع فرار أفراد الجيش السعودي من ساحة القتال وغيرها.

ساهم صمود الحوثيين، وكذا تمددهم وسيطرتهم على مديريات كثيرة تزيد على المائة، واعلان الاعلام الرسمي عن هجمات حوثية في مناطق تواجد الجيشين فيها، ساهم في تكسير سمعة الاعلام الرسمي وتحييده بشكل كبير.

مقاطع الفيديو كانت قاتلة للإعلام السعودي واليمني الرسمي. خاصة وأن الأخير لم يقدم للراي العام العربي أية أدلّة على صحّة بياناته من خلال صور تلفزيونية. فعلى سبيل المثال: قال الاعلام السعودي انه استعاد السيطرة على جبل الدخان، ونفى الحوثيون ذلك عبر شريط فيديو، ثم أقرّ الاعلام السعودي ضمنياً من خلال سرده للأحداث ان القتال يدور حول جبل الدخان، ولازال. ولكن الحوثيين فاجأوا الاعلام الرسمي السعودي بالسيطرة على جبل الرميح، ولم يعترف السعوديون بذلك. ولكنهم وعلى لسان الأمير خالد بن سلطان اعلنوا بأنهم استعادوا السيطرة على جبل الرميح بداية شهر ديسمبر الحالي، دون أن يقدموا أدلّة، ثم جاءت البيانات اللاحقة لتفيد بأن القتال السعودي يدور حول جبل الرميح والمدود والدخان، ولازال!

وفي الوقت الذي يقول فيه الاعلام السعودي واليمني أنه قتل الالاف من الحوثيين، لم يشهد الرأي العام العربي سوى صور الدمار للقصف السعودي على القرى اليمنية وقتل المدنيين، حيث التوثيق بالكاميرا للأحداث والأسماء للضحايا وبثها على اليوتيوب والمنتديات والقنوات الفضائية. وفي وقت يقول فيه الاعلام السعودي انه يقبض يوميا على العشرات من المتسللين الى الاراضي السعودية، فإنه لم يستطع ان يثبت ان الحوثيين يتسللون الى السعودية، ولم يبين أهداف تسللهم، ولكنه اوحى بأنهم يمكن ان يفجروا أنفسهم في عمليات انتحارية، وهذا عمل لم يقم به الحوثيون من قبل، ولو شاؤوا لفعلوا!

كان كثير من اليمنيين يعتقدون بعد أن دخلت السعودية بجيشها المعركة رغم مبرراتها الضعيفة (مقتل حرس حدودي سعودي واحد في مناوشات!)، أن أداءها العسكري والسياسي والإعلامي سيكون لافتاً، خاصة وأنه جاء على شكل إنقاذ لوضع الرئيس علي صالح وجيشه، أو على شكل مساعدة عاجلة له.

لكن تبين أن الاداء العسكري هو أدنى بكثير مما كان متوقعاً، بل أن أداء الجيش اليمني في الحرب ضد الحوثيين أفضل بمراحل من الجيش السعودي الذي لم يخض من قبل اية معارك ولا يتمتع بالخبرة. وينقل هنا أن الرئيس علي صالح وفي اجتماع (مقيل/ مجلس تناول القات) أنه قال للحاضرين بما معناه، أن المسؤولين السعوديين يتصلون به الى حد الإزعاج للتحريض والنجاح في الحرب: (يالله يا علي عبدالله... يالله ياعلي عبدالله!) واضاف: (الآن قد فهموا ماذا تعني الحرب)!

وأما الأداء السياسي، فالسعودية وإن حصلت على غطاء رسمي عربي، إلا أنها لم

تحصل إلا على نصف غطاء في واقع الأمر. معظم الدول قالت ان للسعودية الحق في الدفاع عن نفسها واراضيها. لم يقل أحد ان لها الحق في شن الحرب. حتى حلفاء السعودية من الأميركيين مستاؤون من شن الحرب، لأن في ذلك مغامرة خطرة على السعودية نفسها. وحتى الآن لم تلق مبررات السعودية في الحرب تعاطفاً في الشارع العربي ولا حتى في الاعلام العربي. هناك دول ـ بعضها خليجية ـ تتمنى انكسار السعودية وجيشها. وهناك دول أخرى تتمنى أن لا تطلب السعودية الوساطة من أحد وأن تصرّ على مواقفها، مؤملة ان ترى فضيحة تصيب السعوديين وجيشهم!

الاعلام السعودي كان هو الاخر ضحية في هذه الحرب. لم يستطع تسويق مبررات السعودية من الحرب. ولم يستطع تغطيتها. ومراسلو العربية والاخبارية وغيرهما يقفون على بعد أكثر من عشرة كيلومترات من الحدود، سواء في الخوبة او أحد المسارحة. لا صور قدمها الجيش السعودي عن الحرب، ولا أدلّة على انتصارات أقنعت المشاهدين حتى السعوديين بأن الحرب حربهم وأن جيشهم في

طريق الانتصار. على العكس من ذلك تماماً، فقد ظهرت النكات وانتشرت تصف الجيش السعودي بـ (جيش الكبسة) و (جيش الفلّين) و (جيش الحاشي) و (جيش أبو كبسة/ الامير سلطان!) وغيرها!

لم يتفاعل مع الحرب من بين السعوديين إلا قلّة، وهم النجديون الملتصقون بالنظام، وبعض الضحايا الذين يشكلون مادّة الجيش من الرتب الدنيا وهم من الجنوب. اما الشرق والغرب/ الحجاز، فلا يهمهم الأمر من قريب او بعيد، وهذا يبين ان الحس الوطني عند السعوديين متدن الى أبعد الحدود، لم تستطع الحرب تحفيزه في الايام الأولى، وحين تم استخدام الورقة الطائفية والاسلام الصحيح (الوهابي) ضد الكفار (غير الوهابيين) ظهر من يتمنّى بين الحجازيين والشيعة وغير الوهابيين عامة وهم من يمثل اكثرية السكان، من يتمنّى أن ينكسر الجيش (النجدي) الذي دمّر مملكة الحجاز، وأقام المجازر في تربة والطائف عام ١٩٢٤م بحق الحجازيين وعلمائهم.

الجرائد السعودية كما القنوات السعودية لا تدري ما تنشر عن الحرب.

هي حرب لا بيانات فيها إلا نادراً!

حربٌ لا ينشر عنها إلا مقولات (منع المتسللين) وقصفهم وافناءهم! وهذه الحال مستمرة منذ اسابيع!

ترحّم اليمنيون على الاعلام اليمني حين شاهدوا أداء الإعلام السعودي! وقالوا بأن الاعلام السعودي كان أكذب من الاعلام الرسمي اليمني بمراحل!

نعم يظهر في بعض الأيام ان تنشر الصحف ما يراد تخبئته، مثل خبر تشييع جثامين قتلى الجيش السعودي، الذين لا يرد لهم ذكر او اهتمام في البيانات العسكرية النادرة! بين يوم وآخر تنقل صحيفة محلية خبراً عن تشييع بعض القتلى والصلاة عليهم، ولكن ليس هناك من يعدّ الأحياء حتى يتفرغ لعدّ الأموات!

كارثة جدّة بسبب السيول كانت بالنسبة للمواطنين أهم بكثير من الحرب نفسها. لقد تفاعلوا معها كثيراً. وما خصه الاعلام ولو متأخرا من وقت ومساحة لها أكبر بكثير مما يخصصه تجاه الحرب القائمة. لقد تراجعت اخبار الحرب في نشرات الاخبار وفي العربية بشكل خاص!

ليس في السعودية اعلام حرب، لا لأن الحكومة السعودية لا تريد ذلك، بل لأنها لا تستطيع ذلك، وليست لديها المواد المقنعة بذلك، ففضلت التعتيم ونسج الاكاذيب ولكن بحدود أيضاً، وهي في هذا أقلّ أداءً من اعلام اليمن الرسمي، الذي لا تسلط الاضواء عليه كونه في مجمله اعلاماً محلياً، بعكس الاعلام السعودي ذي الواجهة الخارجية العريضة.

صورة من الحرب

الإعلاميون السعوديون لا يعرفون كيفية تناول موضوعات الحرب. مراسل صحيفة المدينة نشر تصريحات للجندي أول كوماندوز مظلي من كتيبة قوة الامن الخاصة ٨٥ محمود زين مسعود، وهو جريح في المستشفى، روى فيها قصته مع قائد

القردة تحارب الى جانب الحوثيين أيضاً!

للسخرية، فقد ألصق الاعلام السعودي بالحوثيين كل الصفات الرذيلة، وشنّع عليهم واتهمهم بما ليس فيهم.

واحدة من الإتهامات الكثيرة التي هي أقرب الى السخرية منها الى الأمر الواقع، هي أن الحوثيين يستخدمون القردة دروعاً لحمايتهم من الضربات الجوية السعودية (لاحظ ان الهجمات البرية السعودية غير ممكنة ولا يستطيعونها فراحوا يفاخرون بهجماتهم الجوية التي يتقيها الحوثيون لا بالصخرة ولا بالفرار ولا بالأنفاق وإنما بـ القرود)!

يقول الخبر الذي نشرته صحيفة الرياض السعودية أنها علمت من مصادرها الخاصة على الحدود السعودية اليمنية أن العناصر المتسللة من الحوثيين باتت تفرّ من أرض المعركة ذليلة مهزومة. متهمة المتسللين الحوثيين بـ (الجبن) قائلة: (ووصل الجبن والهوان بها إلى استخدام القردة والمواشي والزج بها في الخطوط الأمامية كدروع لحمايتها من الضربات الليلية الموجعة التي ينفذها أبطال القوات الجوية السعودية)!

ايضاً تحدثت الصحافة السعودية عن أكاذيب أخرى، مثل أن الحوثيين يزعمون أنهم لا يموتون! وانما يعرج بهم الى السماء! وأنهم يقرأون أحرازاً تحميهم من الرصاص! وأنهم يستخدمون عقاقير الهلوسة، وغير ذلك من الاتهامات الرخيصة، التي لا يمكن أن تبرّر فرار الجيش السعودي وفشله في الميدان العسكري.

كتيبته المقدم مظلي سعيد العمري وكيف سقط هذا الأخير قتيلاً برصاصة في الرأس على يد الحوثيين، بعد أن نصب الأخيرون لهم كميناً، وكيف أن احد الجنود السعوديين حاول انقاذه فقتل هو الآخر.

وقال الجندي محمود زين مسعود، الذي كان يرقد في المستشفى العسكري بالرياض،

قصف مدفعي سعودي

أنه وأفراد الكتيبة كانوا يقومون بعمل مسح ميداني لموقع جبل الدخان، بعد قصفه بشكل مركز، فحدثت المفاجأة. يقول:

(عندما كانت المدفعية ترمي على المتسللين، نزلنا في اليوم الثاني من أجل تمشيط الموقع بقيادة قائد الكتيبة المقدم سعيد العمري، وعندما كنا في الوادي فوجئنا بوابل من الرصاص، ولا نرى الأشخاص، فأصبت بطلقتين نافذتين، وقام قائد السرية بوقف النزيف عن طريق ربطه بالقماش على موقع الإصابة، وأمرنا قائد الكتيبة بالتراجع الى الخلف، ثم فوجئنا بأننا وقعنا في كمين، وازداد وابل الرصاص المنهمر علينا).

ويواصل الجندي افادته لمراسل المدينة:

(كانت هناك إصابات مباشرة لعدد من زملائي، أولهم العسيري، ثم أصيب المقدم العمري بإصابة مباشرة في الرأس فمات شهيداً، وعندما حاول أحد الزملاء الوصول إلى العمري لسحب جثته أصيب كذلك، وعندها تحركنا في الوادي وسط وابل من الرصاص، ولم نعرف أنفسنا في أي جهة نتحرك، حتى كان وصولنا الى الجيش اليمني، الذي قام بمساعدتنا وإيصالنا الى منفذ الطوال، وقد كان هذا من أصعب المواقف التي مرّت علينا).

ويتابع:

(أنا أصبت برصاصتين وقام زملائي بمساعدتي في ايقاف النزيف، وعندما وصلت الى منفذ الطوال تم تحويلي الى مستشفى الطوال، ومن هناك تم تحويلي الى مستشفى صامطة، ثم الى مستشفى الملك فهد المركزي، واجريت لي عملية جراحية عاجلة وتم استخراج رصاصة وتبقت رصاصة اخرى، وتم بعد ذلك تحويلي الى المستشفى العسكري بالرياض، والحمد لله أتمتع بصحة جيدة وأنا الان في فترة النقاهة من اجل التئام الجرح).

الإفادة الصحفية الصغيرة هذه، أزعجت بعض كتاب السلطة، فعلّقوا عليها في المنتديات، وكان من بين التعليقات:

(والله لو أن المكتب الإعلامي للحوثيين هو من قام بصياغة هذا الخبر وتحريره.. فلن يتوصل إلى صياغة أفضل من هذه تُظهر بطولة الحوثيين وتصف حال الجنود السعوديين وهم في مصيدة الحوثيين بين قتلى وجرحى، وتصورهم معزولين عن القيادة، ولا تتوفر لهم أي مساندة لا أرضية ولا جوية، وتائهين لا يعرفون وجهتهم لولا أن منّ الله عليهم بالجنود اليمنيين. ما هكذا تورد الإبل يا جريدة المدينة.. هذه حرب.. وخفايا حرب.. وإعلام حرب، وليست كواليس كرة القدم.. وما كل ما يعرف يقال.. هذا مع إفتراض حسن النية.. ولا مكان للنوايا الحسنة أو للدلاخة في الشأن الوطني).

كاتب آخر قال:

(الخبر هذا أعطانا صورة مهتزة عن الحرب وتنظيمها، وكأن جنودنا في متاهة بدون حماية ولا متابعة.. انظر كيف يتهربون من مكان لمكان والحوثيون يصطادونهم لولا الجيش اليمني كما يقول الخبر! هي واحدة من اثنتين: إما أن رواية الجندي صحيحة، وهنا نضع أيدينا على قلوبنا، أو أنه بالغ في الخبر، وكان الأولى عدم النشر نهائيا. معقولة؟! مجرد حثالة لا يمتلكون دبابات ولا طائرات ولا وسائل اتصالات يفعلون كل هذه الأفاعيل في مكان مكشوف كالوديان؟ أكاد أجنّ من هذه الأخبار!).

عفاريت صعدة

السعوديون الذين يزعمون مكافحة الخرافات، استعانوا في ظل هزائمهم أمام الحوثيين بالمشايخ الوهابيين لمكافحة (السحر) والعفاريت التي يستخدمها الحوثيون! كما يقولون!

جيش سعودي مؤلل بكامل عدته وجاهزيته وبأرقى الأسلحة، وجدوا في الشيخ عادل المقبل!! نصيراً وظهيراً يحارب بالنيابة عنهم الحوثيين الذين سحروا الجيش السعودي و (هزموه)!

فقد ذكرت صحف سعودية ان الحوثيين لجأوا الى تكتيك آخر غير العتاد والسلاح الحربي الى سلاح (السحر والطلاسم والشعوذة) وهو ما أكدته مصادر عسكرية أمنية سعودية! حينما ألقت القبض على عدد من (المتسللين) وبحوزتهم تلك الطلاسم وأدوات الشعوذة.

وذكرت صحيفة الرياض أن الجيش السعودي استعان بالدعاة والمشائخ لإبطال مفعول ذلك السحر بعد ان تم التاكد من استخدام الحوثيين للسحر للتمويه على أفراد الجيش السعودي، وهو ما تنبهت له القيادة العسكرية وتمت لإستعانة بالدعاة والمشائخ لإبطال مفعول ذلك السحر!!

واضافت صحيفة خبر الالكترونية السعودية ان هناك تواجد مشرف لمشائخ ودعاة يشاركون افراد الجيش في جبل الدخان ليبطلوا السحر الحوثي، فقد قام فضيلة الشيخ عادل المقبل بتلبيه نداء الواجب المنوط به في جهاده الخاص والعام، انطلق ملبيا دعوة الواجب للجهادين: الأول جهاد العدو، والثاني جهاد الحروز والتمائم والطلاسم التي تأذت منها الأشجار والأحجار!!

عجيب هذا الأمر! هل هذا هو الجيش السعودي الذي سيبيد الحوثيين خلال أيام!

وهل هذا هو الجيش العقائدي (جيش التوحيد!! الوهابي!!) يبحث عن انتصارات وخزعبلات من خلال الطلاسم والسحر؟!

هذه صورة من صور المعارك التي يخوضها الجيش السعودي!! وهي تكشف مدى تزلزل أقدامه وعدم قدرته على اختراق الحدود البرية.

السعودية تمضي الى الحرب

د. مي يماني

نشرت صحيفة (ذي جارديان) البريطانية في ٢٣ نوفمبر الماضي مقالة للباحثة الحجازية الدكتورة مي يماني حول ضلوع السعودية في حرب اليمن، التي لا تزال مشتعلة مع انسداد أفق الانتصار العسكري والحل السلمي، هذا هو النص.

صراع في غاية الأهمية، ولكنه بكل أسى يحظى بتغطيّة مخفّضة في الغرب، وقد بلغ الآن ذروته في الشرق الأوسط. في رد فعل على الحرب الدائرة والتي قد تمتد إلى خارج الجزيرة العربية، دخلت السعودية في حرب مباشرة مع الثوار الحوثيين في شمال اليمن.

التدخل العسكري السعودي يسجّل أول مرة في تاريخ المملكة التي يعبر جيشها الحدود دونما حليف. في السابق، كان تدخّل المملكة يتم عبر حروب النيابة. وقد إستعمل السعوديون اليمنيين الملكيين في حرب عبد الناصر مصر في الستينيات من القرن الماضي، وصدام حسين العراق في حرب إيران في الثمانينات، والولايات المتحدة في حرب العراق في التسعينيات.

في واقع الأمر، حارب السعوديون كل الأيديولوجيات التي كانت تسعى للسيطرة على الشرق الأوسط، بما في ذلك القومية العربية التي رفع لواءها عبد الناصر، والشيوعية، والاسلامية اليوم لدى الإخوان المسلمين وحماس، وإرهاب القاعدة والتشيع في إيران. وكانت الأداة التي تعتمد عليها ـ السعودية ـ هي المال النفطي والإسلام الوهابي. وخلال الثمانينات من القرن الماضي، أنفقت السعودية ما يزيد عن ٧٥ مليار دولار لنشر العقيدة الوهابية، بتمويل المدارس، والمساجد، والجمعيات الخيرية عبر العالم في محاولة لتعزيز نفوذها.

وقد تمّ تخصيص حصّة كبيرة من مواردها لدعم الحديقة الخلفية، أي اليمن. وقد تمّ تأسيس آلاف المدارس، تغطي كل مدينة وقرية في اليمن. وأنشأت السعودية في اليمن تياراً وهابياً قوياً، كان من الناحية السياسية والأيديولوجية موالياً لحكّام آل سعود. في الحقيقة، إستعمل رئيس اليمن علي عبد الله صالح الوهابية المستوردة لإنزال الهزيمة في خصومه المحليين ـ في البداية الشيوعيين، ثم الحوثيين، بالرغم من أنه شيعي زيدي.

ولكن هذه السياسة أحدثت الآن نتائج عكسية مع الحوثيين الذين تمرّدوا بصورة مفتوحة ضد التجاوز الوهابي على أيديولوجيتهم الدينية، بينما هم أنفسهم يتجاوزون على الأراضي السعودية المجاورة في حربهم ضد الحكومة.

وبعد أربعة شهور من القتال، فشلت قوات علي عبد الله صالح في احتواء التمرّد. وعليه، ولأنه غير قادر على كسب الحرب لصالحه، حوّل علي صالح التمرّد الداخلي إلى تهديد طائفي وأمني لكل الجزيرة العربية، وبذلك يناور السعوديين ـ المتحمّسين من البداية لمساعدة صالح، الذين ينظرون إليه باعتباره وكليهم ـ من أجل الحصول على الدعم العسكري.

تبرير السعوديين في التدخل هو أن حدودهم الوطنية تحت التهديد. ولكن هذه المجادلة هزيلة، فليس هناك دعم وطني لهذا الحرب في أي من الدولتين. على الضد، يعكس التدخل العسكري السعودي إرتياب المملكة إزاء منطقة شيعية معادية على حدودها الجنوبية، وخصوصاً بالنظر الى أن نفس القبائل والمذاهب التي تقطن اليمن الشمالي تهيمن على المناطق الجنوبية في جازان ونجران. وتشكّك الدولة السعودية في ولاء سكّانها الإسماعيليين والزيود، الذي يعتقد بأن عواطفهم الفطرية تميل الى الحوثيين.

ولذلك، أصبح جنوب السعودية وشمال اليمن علامة فارقة على الحرب الأهلية الحدودية التي تجري في العالم الاسلامي. ولكن التدخّل السعودي في الصراع قد تحوّل أيضاً من حرب باردة ـ حرب الموقع والنفوذ في المنطقة ـ الى حرب ساخنة بتداعياتها الدولية.

النزاع المبدئي هو بين السعودية وإيران، التي أقامت جسوراً سياسية قوية في سورية، لبنان، العراق، وغزة. ولعب علي عبد الله صالح دوراً رئيسياً في تعزيز مفاهيم السعودية للتهديد الأمني الإيراني الخطير، ولذلك ساهم في تحويل التمرّد الحوثي الى نزاع جيوبوليتيكي.

وقد زعم كل من الحكومتين السعودية واليمنية بأن ثمة روابط قوّية بين الحوثيين والقاعدة، من أجل الحصول على الدعم الأميركي. ولكن الحوثيين ليسوا إرهابيين. قال عبد الملك الحوثي، قائد التمرّد في صعدة اليمن، هذا الشهر (نوفمبر)، بأن الحوثيين، الذين هم شيعة زيدية، متناقضين أيديولوجياً واستراتيجياً مع تنظيم القاعدة السني الوهابي.

في الوقت ذاته، فإن القاعدة أفادت من النزاع، حيث أن الفوضى على الحدود الجبلية والوعرة بطول ١٥٠٠ كيلو متر تسمح بتهريب السلاح والمقاتلين داخل السعودية في محاولة لزعزعة الإستقرار في المملكة. وقد أصبحت المناطق السنيّة في اليمن ـ الدولة الضعيفة إن لم تكن الفاشلة ـ بمثابة مناطق آمنة بالنسبة للقاعدة.

ومن غير المحتمل أن ينجح السعوديون عسكرياً في اليمن. الجيش اليمني المؤلّف من ٧٠٠ ألف

عنصراً لم يستطع قمع التمرّد الحوثي، بالرغم من خمس محاولات من العام ٢٠٠٤. فقد ترك المجال الآن للجيش السعودي غير المجرّب والمؤلف من ٢٠٠ ألف عنصر للقيام بالمهمة بالنيابة عنهم. وفيما يعتمد السعوديون حالياً على قوتهم الجويّة، فإن حرباً بريّة واسعة النطاق من المقرر أن تعقب ذلك ـ في نفس البقعة الخشنة التي ساعدت في هزيمة قوات عبد الناصر شديدة المراس في الستينيات من القرن الماضي.

الحوثيون، من جانبهم، يفتقرون إلى الطائرات الحربية والملاّلات المسلّحة، ولكنهم يمتلكون ميزات تكتيكية ترجع الى أعدادهم، وخبرتهم في حرب العصابات، والاستعمال الماهر للألغام الأرضية. كما يفيدون أيضاً من التدريب الصارم، والمشابه لنشاطات حزب الله في لبنان.

وقد أعلن علي صالح بأن ليس ثمة نهاية لهذه الحرب، إذ أن الحل السلمي في هذه المرحلة سيضع الحوثيين في موقع أقوى لتحقيق مطالبهم، والتي تتعلق بصورة رئيسية بالحفاظ على الثقافة والهوية. على سبيل المثال، يريد الحوثيين جامعة زيدية.

هل هناك مخرج لهذه الحرب؟ لقد قامت قطر بدور الوساطة العام الماضي، وأقنعت الحكومة اليمنية بقبول وقف اطلاق النار. وعرضت أيضاً سوريا، التي تتمتّع بعلاقات جيدة مع اليمن، دور الوساطة. ولكن ليس من بين هذه العروض مقبولاً بالنسبة للحكام السعوديين، الذين يخشون من أن تفويض النزاع لوساطة خارجية قد يؤول إلى انكماش السلطة الإقليمية للمملكة. ولهذا السبب، جرى النظر الى عرض إيران بالوساطة على أنه استفزاز تام.

ولذلك فإن الحرب تتواصل، دونما احتمالية مباشرة للتوصّل لحل سلمي ـ ومع فشل سياسة التدخل العسكري السعودي يتآكل موقعها في العالم العربي. مأزق السعوديين يكمن الآن في أن الضرر سيتعاظم ما لم يسحقوا الحوثيين، حيث أن ذلك سيشجّع القاعدة. هذا هو التهديد الأكبر الذي يواجه السعودية، ولكن استراتيجية حرب حمقاء لدى الحكّام جعلت التهديد أقرب.

سيول جدّة.. الفضيحة والكارثة!

محمد فلالي

(الفضيحة ظهرت في الوقت الذي تحتشد فيه وسائل الإعلام على مسافة خمسين كلم لتغطية مناسك الحج. لكن، من ستر الله على المسؤولين في جدة، وعلى البلاد أجمع، أن أياً من هؤلاء المدعوين لتغطية الحج لم يحرك الكاميرا إلى حيث الكارثة، لينقل إلى العالم ماذا يجري في جدة)(فارس بن حزام، الوطن، ٠٩/١٢/١).

فعلا هي كارثة وفضيحة معاً. يشكر آل سعود الله بأن العالم لم يعرف بها، الا لماماً. ليس المهم كم عدد الضحايا والخسائر، المهم ان سمعة ولاة الامر تبقى نظيفة!

مجرد أمطار قليلة أغرقت (عروس البحر) وقتلت المئات وشردت عشرات الآلاف ودمرت ممتلكات تقدر بالمليارات!

الفساد الضارب اطنابه في السعودية انفجر هذه المرة، وانقدحت معه الألسن تشتم النظام ورموزه وأدواته الفاسدة.

كشفت سيول جدة حجم النقمة الشعبية على النظام خاصة في محيط الحجاز، وكشفت أن البلد الغني غير قادر على حماية الناس وممتلكاتهم، فضلا عن ان يوفر لهم بديهيات العيش الكريم من الخدمات التي تقدمها اية دولة تحترم نفسها لمواطنيها.

الأمراء سرقوا الاراضي حتى مجاري السيول وباعوها. والناس بنت منازلها وغرقت. ميزانيات أمانة جدة تم نهبها من امراء منطقة مكة ومحافظ جدة وهم دائما من الامراء. اللصوصية أدّت الى ان ثاني مدينة سعودية والعاصمة الدبلوماسية الاولى لها حتى عام ١٩٨٦م، تفتقر الماء النظيف والمجاري، ويهددها أنواع شتى من الامراض غير المعروفة كحمى الضنك.

(بحيرة المسك) جعلت العيش في جدة مأساة، قبل مأساة السيول. البعوض بحجم الفراش!! والتلوث بلغ نسباً عالية. واذا ما انفجرت (بحيرة المسك) التي هي مجرد مخلفات المجاري فإن ذلك يعني ان المدينة لن تكون صالحة للسكنى!

البحر هو ايضاً تلوث في جدة بسبب تحويل جزء من المجاري اليه. بعض الناس لا ياكلون السمك بسبب ذلك!

ومع هذا هناك من يتغنّى بالانجازات السعودية. فقر مدقع، وخدمات بائسة، وتلف في الارواح قبل الأملاك.

الفضيحة كاد يتم التستر عليها رغم هولها. ولذا قال كاتب الداخلية أعلاه بأن الله ستر! ولم توجه الكاميرات على السيول في جدة!!!

لكن التكنولوجيا الحديثة أثبتت اكثر من مرة بأن كل جوال كاميرا! وأن الفيس بوك واليوتيوب أقوى من امبراطورية الشر الاعلامية السعودية، فانفضح الامر على العالم، وتكشفت بعض جوانب المأساة!

هنا نصح مستشارو الملك بأن يشكل لجنة تحقيق!!

ولكن اعضاء اللجنة هم المتهمون بالتقصير، ابتداء من امير مكة، وانتهاءً بالدفاع المدني! فضلا عن ورود اسم جهات لا علاقة لها بالموضوع مثل المباحث العامة!

لم تكن لجنة مستقلة تلك التي امر بتشكيلها الملك. وهي مسيطر عليها من الامراء، فهل سيدينون أنفسهم؟

سيتم تحويل المشكلة والاتهامات بالتقصير على أفراد منفذين من الدرجة العاشرة وسيتم لفلفة الأمر. لن يصيب أي أمير مكروه!! ولا حتى كلمة عتاب!

في خضم الازمات تنطلق الالسن ويكشف المواطنون عن مواقفهم السياسية من رجال الحكم السعودي الذي أهمل الحجاز لصالح النهب ولصالح نجد. أهمل كل الوطن ليسرق طغاة نجد من امراء ومشايخ ونخب فاسدة أموال الوطن.

هل من المعقول ان مكة المكرمة وجدة وهما ثاني وثالث مدينة في السعودية من حيث السكان، لا يوجد بهما تصريف مياه مجاري، أو حتى تمديدات لمياه شرب؟!

المواطنون يشترون الماء بالوايتات، ترتفع اسعارها احياناً لتصل الى خمسة آلاف ريال فقط!

هذه ليست بلداً. بل هي فوضى في كل شيء! الخدمات المتهالكة في جدة مضى عليها اكثر من عشر سنوات من طرحها للنقاش ولكنها لم تحرك نبض أمير او وزير يأتمر بأمير!

والآن ولتسكين الشارع يتحدثون عن لجان تحقيق!!

خذ وضع في الخرج كما يقال!

الفساد في السعودية بلغ حدوده القصوى، ولم يكن يتم تداوله في الصحافة. الآن يجري الحديث عنه من قبل المفسدين الامراء انفسهم الذين ارتدوا لباس الصلاح والعفاف والتقوى والوطنية!

ستكون لسيول جدة آثارها بعيدة المدى على مكانة آل سعود وسمعتهم الداخلية.

شرعيتهم تزلزلت، ولولا السيف الاملح الذي يهددون المواطنين به لرأوا عجائب ردود الفعل.

المفسد لا يستطيع ان يصلح نفسه بين عشية وضحاها إن كان جاداً في طرق سبل الصلاح!

والآن كل مخازي الفساد الذي جرى في السنوات الماضية يتكشف وينفجر الواحد تلو الآخر ليحصد المواطنين وليكشف القناع عن حقيقة تنمية آل سعود.

وحتى هذه اللحظة لاتزال جدّة تعيش على قنبلة حذر منها كثير من الكتاب في الصحافة السعودية منذ سنوات طويلة. وفي الحقيقة فإنهم استخدموا لفظة (القنبلة الموقوتة)! هذه القنبلة هي (بحيرة المسك) سميت كذلك سخرية فصارت واقعاً! لاتزال جدة تعيش رعب احتمال انفجار السدود حول البحيرة وهي موضوعة لسخرية الاقدار في مكان مرتفع!!!

لازال المواطنون يخافون من المطر! لا يتمنونه في جدة ولا في المدينة ولا في مكة!

السيول قتّالة! ومصبات السيول سرقها الامراء وباعوها، والناس لا تعلم بالمشكلة، ولم يمنعهم احد من البناء بل كل تراخيص البناء والتملك نظامية!

الفساد السعودي لا يعرف حدوداً. والبنى التحتية في كل المملكة بحاجة الى مراجعة. الناهبون كباراً وصغاراً هم من الامراء وحواشيهم. والمواطن هو من يدفع الثمن.

فيما يلي بعض ما جاء في الاعلام عن تلك الكارثة والتي سمح بالحديث عنها لتنفيس الغضب الداخلي.

لن يحاسب أحد!

سعد الغامدي، ٠٩/١٢/١

الصمت أبلغ، والحزن أوقع، وزيارة المناطق المنكوبة قد لا تكفي لمعرفة حجم الكارثة الذي نجحت الصور واليوتيوب في عرض أجزاء من معالمها. الشوارع تحولت إلى خنادق وكأن الإسفلت وضع على التراب دون معالجة أياً كانت، المنازل تروي عن مشاعر الناس وهم يرون الموت ينازلهم ويتخطف منهم من تخطف. كثرة الكتابة إنما هي استرجاع الروح العربية التي تتسمر فوق الأطلال باكية منتحبة، ولا تتجاوز الفاجعة إلى البحث عن المحاسبة وعن الحلول. لن تعيد كثرة الكتابة أو النحيب الأموات، ولن تخضع المسؤولين أياً كانوا للمساءلة والحساب، فذلك ما لم يعهده أحد من قبل، ولن يقع اليوم لمجرد أن جدة فقدت من فقدت وخسرت ما خسرت. لتنصرف الكتابة والمطالبة إلى ضرورة استنقاذ المدينة من هلاك محتوم.

الشامتون بجدة

حليمة مظفر، الوطن، ٠٩/١٢/١

هؤلاء الشامتون ألا يتقون الله تعالى في عباد الله.. في أبناء وطنهم؟! ألا تستنهض مثل هذه الكوارث وطنيتهم وتدينهم المزعوم؟! ألا يوسعون مداركهم قليلا، ويستوعبون أن رحمة الله تعالى تسبق غضبه؟! ثم ماذا فعل أهل جدة كي يستحقوا في منطقهم المزعوم هذه الكارثة، ما هي ذنوبهم وما آثامهم؟! فجدة مثلها مثل المدن السعودية، لا يُباح فيها ما يُحرم في غيرها كي يزعموا أن الكارثة نتيجة معاصي أهلها وذنوبهم ؟! يا هؤلاء، قليلا من الحياء أمام الله تعالى، وأنتم تتدخلون في مشيئته بما يتصالح مع أهوائكم؛ إخوانكم وأخواتكم يحتاجون الدعاء وهو أضعف الإيمان، فهلا أزلتم الغشاوة عن البصيرة في قلوبكم؟!

نحن أولى بماء هذه البئر

محمد الرطيان، الوطن، ٠٩/١٢/١

عندما ضرب "إعصار كاترينا" قبل ثلاث سنوات بعض المدن الأمريكية قامت شركتنا الوطنية الكبرى "أرامكو" بالتبرع لضحايا الإعصار بملايين الدولارات وقامت ببناء عشرات الوحدات السكنية لهم.. لا اعتراض لدي (ومن أنا حتى أعترض؟!). فقط أريد أن أسأل: أليس أهل "جدة" أقرب لكم من أهل "نيو أورليانز"؟! هذه الشركات العملاقة – أرامكو، وغيرها كثير – متى نرى نشاطاتها الاجتماعية والإنسانية في الداخل السعودي؟. نحن أولى بماء هذه البئر.

عشوائيات... ولكن نظامية!

تركي الدخيل، الوطن، ٠٩/١٢/٧

قبل أن تغرق جدة بفترة، وقّع أمين جدة على اعتماد عدة مخططات في بطون أوديـة! هذه المعلومة الأكيدة تكشف مدى تساهل الأمانة مع المخططات العشوائية، وهو تساهل يصل أحياناً حد الحماس، لأسباب لا نعلمها. وإذا كان البعض قد برر الغرق بأن تلك الأحياء التي غرقت بنيت بشكل عشوائي، فإن الكارثة تكمن في أن تلك الأحياء بنيت بموافقة من الأمانة، ورخص البناء أخذها الساكنون من البلديات، بمعنى أن البناء العشوائي تم بشكل نظامي، وهذا لا يعفي الأمانة من المسؤولية! كنا وما زلنا نسمع الفظائع التي تحدث في الكواليس، لكننا لم نكن نتخيل أن عاقبة الفساد ستكون بحجم هذه الكارثة.

كارثة سيول جدة

المتطوعون تحت قبضة الموتورين

صالح الطريقي، عكاظ، ٠٩/١٢/٧

قرر آلاف الشباب والشابات في جدة التطوع لمساندة إخوتهم المتضررين، وشمروا عن سواعدهم في عمل نبيل ودون أجر يبحثون عنه سوى أن يؤكدوا حبهم وتعاطفهم مع المتضررين من جراء السيول التي جرفت كل شيء. وبدأوا

يدا بيد العمل، وفوجئوا بتلاميذ الموتورين يدخلون عليهم ويصرون على مراقبة حركاتهم وسكناتهم، ويحذرون من مغبة الاختلاط. المحزن أن الكثير ما زالوا ينصتون لأولئك الموتورين، ويصدقون ما يقولونه عن فساد جدة وباقي المدن، ويرددون ما يقال لهم، ويؤمنون بفلسفة الريبة بالجميع حتى بأقربائهم وجيرانهم.

وظلم ذوي القربى

عبده خال، عكاظ، ٠٩/١٢/٧

المحزن أن كارثة جدة اطلقت أصوات متحجرة القلب والرحمة حين وصفت هذه الكارثة بأنها دليل فساد، وأن ما حدث ما هو إلا عقاب أنزله الله على المتضررين. للأسف هذه الأصوات هي أصوات بعضنا، انطلقت من حناجرهم، ومن على منابرنا، وفي مجالسنا من غير أن تراعي حالة المتضررين أو تواسيهم، بل أصروا على أن ما حدث ما هو إلا عقاب، وبعضهم يتوعد جدة بالخسف الكامل (هكذا وبكل قلة أدب أو مراعاة لحالة أهل جدة، وكأنهم عبدة بوذا، وليس بلدا يرفع فيه الأذان خمس مرات، وبه العباد والمستغفرون في الأسحار والمحسنون)، ولم يختاروا من وصف لهذه الكارثة سوى اتهام أهل جدة بأن ما يحدث في مدينتهم ما هو إلا عقوبة، بينما كان باستطاعتهم اختيار لفظة ابتلاء وامتحان لتثبيت الإيمان.

يستصرخون النجدة الغائبة

إغاثة الملهوف .. والمحتسبون الجدد

أسماء المحمد، عكاظ، ٠٩/١٢/٥

على قدر ما وعظ مجتمعنا وبقدر عدد الفتاوى والوعاظ في حياتنا، إلا أن أزمة أخلاقية وإنسانية حقيقية ودينية تواجهنا. أين فرق الشرطة والهيئة في أحياء يشتكي ساكنوها من سرقات سياراتهم وأجواء كثر فيها انتهاك الحرمات والسرقات استغلالا من ضعاف النفوس للفوضى التي خلفتها الفيضانات. هذه المأساة لم تترك منزوع أخلاق إلا وكشفته وساهمت في تعريته، بداية من تجار السوق السوداء ومن طلبوا ٥٠٠ ريال مقابل إنقاذ الغرقى، وانتهاء بأصحاب الأحواش التي تكدست فيها السيارات المحطمة. لماذا ترك هؤلاء المحتسبون كل من مارس المنكرات في أبشع صورها الخالية من الإنسانية وأبسط قواعد الدين، واختاروا مناصحة المتطوعين والمتطوعات؟!

جدة وعقوبة الله عز وجل

صالح الطريقي، عكاظ، ٠٩/١٢/٥

لا شيء يثير غضب من فقد أطفاله أو قريبا أو أملاكه أكثر من أولئك الذين لا يملكون مشاعر إنسانية، ويقولون للمنكوبين: «إن ما حدث لكم عقوبة من الله لأنكم فاسدون». إن سألتهم: ما الفسق والفساد الذي ارتكتبته طفلة لم يبلغ عمرها الثلاث سنوات التي غرقت في فيضان جدة؟ تأتي إجابتهم هكذا: إن الله يعاقب أهلها فيها. فتسألهم: ما معنى «ولا تزر وازرة وزر أخرى»، فيعلنوا أنهم في زمن الرويبضة، فيتم الهجوم عليك، وتقرر أن تصمت.

حاربوا الفساد وافضحوا المفسدين

عبدالرحمن الشلاش، الوطن، ٠٩/١٢/٥

حاربوا الفساد الذي انتشر في أكثر من قطاع إداري من قطاعات الدولة ولم تكن كارثة سيول جدة المروعة سوى شاهد إثبات على الطريقة الطرطشلية لمن لايزال لديه شك ولو كان هذا الشك محدودا بوجود الفساد وانتشاره. حاربوا الفساد الإداري والذي انتشر ليفتح الأبواب لمن يعشقون انتهاك الأنظمة والقفز فوق أسوار القوانين ليصلوا إلى مبتغاهم. افضحوا الفساد الإداري الذي عصف بكثير من الطموحات والآمال. نتمنى أن نطبق سياسة من أين لك هذا؟ ونوجه هذا السؤال بالذات لمن حمل المسؤولية وهو على الحديدة فأصبح من الأثرياء في ساعة قصيرة.. وأن تكون المحاسبة سريعة والجزاء حاضرا. محاربة الفساد بمراقبة صرف الأموال في كل قطاعات الدولة.. والتعيين في الوظائف.. وكيفية ترسية المشاريع وتنفيذها.. وطريقة منح التأشيرات بالمئات وتداولها وبيعها بالمزاد العلني.. وكيفية منح التراخيص لإقامة المشاريع والمؤسسات الخدمية.. وكل العمليات التي تتم تحت الطاولة.

كفى فساداً!

علي الموسى، الوطن، ٠٩/١٢/٥

كفى... كفى... كفى، فقد أوصلنا الفساد الإداري والمالي إلى النقطة التي صار فيها السكوت جريمة حتى على الأبرياء عن الولوغ في وليمة الفساد. كفى ما فات وليكتف الذين مدوا أيديهم من قبل إلى الوليمة بما في البطون وحان الأوان للمكاشفة التي لا تستثني أحدا وحان الأوان لفضح الأرقام والأسماء بالدليل والبرهان. كفى وكفى وآن لنا اليوم أن نتشبث بالسؤال الضخم: إذا كانت كل ميزانية تصدر بالمليارات المرصودة للمشاريع، فأين ذهبت هذه المليارات المرصودة عاما بعد الذي يليه وأين تبخرت تلك العقود الورقية التي لم نلمس لها رسما يروي رمش عين؟ أين ذهبت هذه المليارات طوال هذه السنين إذا كنا نلمس الحقائق التالية: إذا كانت مدننا لاتزال ترتعد من رعد سحابة عابرة؟ إذا كانت أجسامنا ترتعش خوفا من فيروس لا تجد له سريرا طبيا في ذروة الزحام؟ إذا كان أطفالنا يذهبون إلى علب السردين المدرسية دون حراك يروي الكذبة الكبرى في تحسين البيئة والمنهج؟ إذا كنا في جل المدن دون استثناء نزاحم على صهريج الماء في وجه الوعود الورقية؟ إذا كنا صرنا بالفعل نكره أي مشروع على الشارع أو الطريق أو الحي لأننا بتنا نعرف أنه مجرد لوحة تضعها مؤسسة متهالكة ليصبح المشروع مجرد إعاقة وقطع طريق. إذا كنا طوال هذه السنين نشحذ طبقة الإسفلت ناهيك عن الحلم للشوارع برصيف؟ إذا كنا مازلنا نحلم بمقعد في صالة مطار قبل الأحلام بمقعد في طائرة مسافرة؟ إذا كنا نخشى انقطاع الكهرباء في الصيف ونخاف من سحابة الشتاء؟ وبربكم أجيبوني على السؤال: ما هو الفساد إذاً؟ إذا كان كل ما سبق مرصودا بالملايين في كل ميزانية؟ وما هو الفساد بالضبط إذا كانت كل إدارة حكومية تتباهى مطلع كل عام مالي بما هو مرصود في بند المشاريع؟ ما هو الفساد إذاً إذا كانت الصحف تحفل بالتصريحات وتمتلئ بالوعود؟

هاربون من سيول جدة

الموتى هم السبب!

ممدوح المهيني، الرياض، ٠٩/١٢/٤

ما يثير شعوراً بالمرارة أكثر هو نمط من التناول مع هذه الأزمة الذي يضع جزءاً من الحق على الموتى. وقد تكرر هذا الأمر كثيراً، ومن المثير أن ذلك حدث في برنامج عرضه التلفزيون السعودي، واتفق تقريباً الجميع بما فيهم المذيع على لوم الموتى، ووضع جزءاً آخر من المسؤولية على القضاء والقدر، وتفضلوا أيضا بتحميل جزء على المسؤولين . وهذا أمر لا بد من القول إنه مزر ومخجل ويضيع جوهر القضية الذي يجب علينا أن نحاربه وهو هذا الحجم من الفساد المريع.

الحرامية السبعة

حمزة المزيني، الوطن، ٠٩/١٢/٣

تأتي كارثة السيول في مدينة جدة والدمار وإهلاك الأرواح اللذان خلّفتهما للتذكير بأن جدة ليست الوحيدة التي جنى عليها الاعتداء على مجاري الأودية، وجنى عليها التخطيط غير السليم، والتنفيذ المغشوش. إن قائمة المقصّرين الذين تسببوا في الدمار الذي نشاهده في جدة، وشاهدناه في مدن أخرى بمستويات متنوعة، ونخشى تكراره في مناطق أخرى في المستقبل، ستكون طويلة جدا. وستضم هذه القائمة من غير شك واضعي الخطط التنموية الخمسية المتوالية. ومن أسوأ المعالجات لهذه الكارثة أن يقتصر النقد على المخططين المباشرين لمشاريع أمانة جدة. ذلك أن هذا النوع من النقد سيعفي رؤوسا أخرى أكبر شريكة في وقوع هذه الكارثة.

من آثار السيل في تدمير الممتلكات

بلغ الفساد الزبى

عبدالمحسن هلال، المدينة، ٠٩/١٢/٢

هل من العدل بين البشر تكرار الخطأ، خطأ يرقى إلى مستوى جريمة، جريمة ضد سمعة وطن وكرامة مواطن، ترى كم مرتبة سيهبط اسم وطننا على سلم منظمات الشفافية الدولية بعد هذه الفضيحة، وكم درجة ستهبط قيمة إنساننا لدى منظمات حقوق الإنسان العالمية، وحتما سيردد الإعلام الخارجي معزوفته عن تدني جودة الخدمات في بلد من أغنى بلاد الله. إن كان هناك ثمة قوانين تحارب الفساد فهذا أوان تفعيلها وهذا هو وقت الحساب؟ تتبع مسار الخطأ وأشخاصه لن يكون بدوافع شخصية، والمحاسبة هنا ليست تصفية حسابات بين زملاء مهنة، بل بين آثم وضحية وبين قطط سمان ما زالت ترعى في دهاليز التنمية. القضية ليست مجرد سرقة مال عام تحت مسمى مشاريع وهمية أو استحواذ على أراض مملوكة للدولة، القضية ضحايا أبرياء، رحمهم الله جميعا، وأخطاء تقنية وإدارية لا أقول فيها شبهة العمد، بل هي العمد كله عندما تتم المخاطرة بدم إنسان. وقبل أن يتم توزيع دم الضحايا على الجهات المسئولة عن هذا التقصير والإهمال الذي يرقى إلى درجة الإجرام، يجب أن ترفع راية الحساب والعقاب.

فضيحة جدة

إبراهيم كتبي، المدينة، ٠٩/١٢/٢

حدث سقوط مدو بنسب مختلفة في اختبار مأساة السيول ، والخلاصة كما قال أحدهم أن دم جدّة تفرق بين الأجهزة الحكومية قديما ويتفرق حاضرا مع المأساة الحالية في الوقت الذي لا يزال فيه البحث جاريا عن مفقودين وجثث مغمورة حبيسة السيارات والبيوت الغارقة. لقد أسقطت سيول الأربعاء ورقة التوت الأخيرة وكشفت عورات جدة المزمنة والمستفحلة مما يدعو لمحاكمات عاجلة غير آجلة للسبب الأهم وهو الفساد المتجمل بالتصريحات الوردية. أليس من المخجل أن نكون في البلد الأغنى وتستمر جدة على هذا الوضع المأساوي؟! أرواح ودماء الضحايا تستوجب المحاسبة لكل جهة مقصرة.

لُصُوص مِن أرض المَوْت!!

عبدالله الجميلي، المدينة، ٠٩/١٢/٢

رغم أن جدّة تحاول لملمة جراحها، والبحث عن أبنائها المفقودين تحت الأنقاض، إلاّ أن هناك لُصُوصًا يتاجرون حتّى في معاناتها دون حسيب. لا تسألوا عن الرقابة والجهات ذات العلاقة، فمسؤولوها مشغولون جدًّا بصُنع تبريرات الكارثة وتوزيعها على مختلف القنوات. وما يُقَدم العزاء أن المسؤولين عن الكارثة سرقوا المال العام في مشاريع وهمية منذ سنوات، فلا لوم على بعض التجار في استغلال الأزمات. الأهم: جدّة تعيش في أزمة، فأين ما يعرف في الدول المتقدمة بـ (إدارة الأزمات) التي تستطيع التعامل والتكيف مع أصعب الظروف؟! لا جواب؛ فكل ما نشاهده اجتهادات فردية فوضوية

الفاسدون كالعابثين .. قطع دابر

حسن الحارثي، عكاظ، ٠٩/١٢/٢

عادت جدة تلملم شتات أوصالها التي مزقت بفعل الفساد قبل المطر. عادت لتحكي ظلم ذوي القربى وبهتان زمن جائر. عادت بعد أن كشف أهلها عورتها أمام الأعين المحدقة. عادت بعد أن نصبت سرادق العزاء في عيد بلله الحزن وطوقته الفجيعة. عادت لتقول لهم: حان يوم الإنصاف وحلت ساعة المحاسبة. كيف لجدة أن تزرع أبناءها في بطون الأودية دون أن تعلم؟ كيف لها أن صارت رشفة موت وهي ترياق حياة؟ كيف لها أن أغرقت عشاقها في الماء وعشقهم منبعه الماء؟ كيف كان المطر الذي يهطل لتهتز الأرض وتربو، قاتلا مع سبق الإصرار والترصد، في عرف من اؤتمن على جدة. المتآمرون على موت وخراب جدة، سيموتون وتبقى جدة تغني مواويل البحر والأشرعة والمحار. الفاسدون المغلبون مصالحهم سيكونون ماضيا يدفن مع جثث الغرقى وركام الطين ومخلفات ما تهدم من المدينة. الغارقون في أنفسهم لن يجدوا لهم مكانا فيها، والبحر لا يبتلع إلا من تحدى غضبه. والمتلاعبون بجغرافيا المكان وديمومته سيرمى به في مزبلة التاريخ. انتهى الدرس يا أغبياء.

الذين يتشفّون بمصاب جدة

ناصر الحجيلان، الرياض، ٠٩/١٢/٧

بالعودة إلى هذه الفئة التي تدّعي أن هناك مفاسد خطيرة في جدة جلبت نقمة الله بإرسال السيول المدمّرة، نجد أن هذا الادّعاء يؤدي إلى نتائج خطيرة... منها أنها تتضمّن تبرئة ضمنية لمسؤولية أمانة جدة وغيرها من الجهات والمسؤولين ممّن كان على عاتقهم حق رعاية المدينة وأهلها، على اعتبار أن السيول لاعلاقة لها بخطأ مسؤول وإنما بخطأ السكّان لأنهم لايعبدون الله كما يجب! إن التشفي بمصاب الآخرين هو نوع من استغلال الدين الذي ينظر إليه على أنه سلاح يمكن التلويح به لتخويف الناس وحملهم بالقوة على اتّباع المتشددين.

تسونامي جدّة

الله.. لا يكره جدة

يحيى الأمير، الوطن، ٠٩/١٢/٨

يكفي أن نتخيل شكل الألم الذي يعتصر قلب رجل فقد أبناءه وهو يقرأ رأيا يطرحه أهله على أنه بسند شرعي يقول بأن ما أصابه من كارثة كان بفعل الذنوب والمعاصي. وبكل بساطة سيتساءل أي المدن أكثر ابتعادا عن المعاصي؟ مدينته التي تعرضت لهذا السيل أم تلك المدن في مختلف أنحاء العالم التي يهطل المطر فيها ليلا ونهارا. هذا كلام مثير للاستياء إلى أقصى حد، ولا شبيه له إلا بما جاء في حديث مشابه لبعض المشتغلين بالعلوم الشرعية عن ما تعرضت له منطقة العيص من زلازل في وقت سابق من هذا العام، وما يحدث من عملية ردع في المناطق الحدودية في جازان إذ دارت أهم أفكار ما صدر منهم عن الذنوب والمعاصي، وهو ما يشير إلى ضيق في الرؤية والأفق تغيب كل قيم التدين القائمة على الرحمة والخير لتدور حول العقاب وإنزال الكوارث والمصائب.

بعد الملك عبد الله

الصراع على العرش

قراءة: عمر المالكي

سؤال (الوراثة) يبقى دائماً حاضراً في المملكة، ليس فقط لأن النظام السياسي قائم على مبدأ التوريث، ولكن أيضاً لأن الجيل الأول من أبناء ابن سعود في سباق مفتوح مع الزمن، فلا يصل أحد ابناء عبد العزيز الى العرش حتى يطرح السؤال عن هوية الملك القادم. فمن بين عشرين أميراً من الجيل الأول على قيد الحياة، يتقلّص هامش المنافسة، شأن أعمار المتنافسين. وقد تخصّص الباحث سيمون هندرسون في سؤال الخلافة على العرش، فكتب في التسعينيات بحثاً عن سؤال الوراثة بعنوان (مابعد الملك فهد.. الخلافة في السعودية)، قدّم فيه مطالعة مطوّلة حول القوى المتنافسة على العرش، تأسيساً على النظام السياسي في السعودية والأجنحة النافذة في العائلة المالكة، وفرص كل منها في الفوز بحصة في الحكم. وفي أغسطس الماضي (٢٠٠٩) قدّم الباحث هندرسون بحثاً بعنوان (مابعد الملك عبد الله..الخلافة في السعودية) صادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

قدّم في البداية نبذة عن تاريخ الخلافة داخل العائلة المالكة، والعوامل المؤثرة في عملية التوارث، ومستقبلها نظراً للدور الذي تضطلع به هيئة البيعة التي تشكّلت سنة ٢٠٠٦، وكذلك معادلة التوارث داخل الجيل الحالي ومن ثم الجيل القادم، وأخيراً التوارث والعلاقات الأميركية السعودية. وأفرد المؤلف عدداً من الملاحق حول السعودية فيما يرتبط بالحدود والقيود الإدارية، وروابط الأم بين أبناء الملك عبد العزيز، وقانون هيئة البيعة، وأعضائها، والأمراء النافذين، وهيئة كبار العلماء، والسفراء.

في المقدّمة يلفت هندرسون الإنتباه الى أن قراءته لمرحلة ما بعد الملك عبد الله موصولة بقراءة سابقة قدّمها عن مرحلة ما بعد الملك فهد، والتي نشرت أول مرة سنة ١٩٩٤، أي بعد عامين على صدور النظام الأساسي للحكم.

وتسلّط الدراسة الجديدة على النتائج المحتملة لإعلان الملك عبد الله العام ٢٠٠٦ عن تشكيل هيئة البيعة والذي يمنح من خلالها مجموعة من الأمراء الكبار دوراً نافذاً في اختيار ولي العهد القادم.

يقدّم هندرسون عرضاً لنحو ٢٧٠ عاماً من التوارث في السعودية، مع تعديلات طفيفة على الدراسة الأولى. فدراسته عن مرحلة ما بعد الملك عبد الله تعتمد على بحث هام حصل عليه من دراسته الأولى عبر مقابلات خاصة مع مسؤولين أميركيين وبريطانيين، ودبلوماسيين سابقين، ومستشارين عسكريين ومدراء شركات نفطية ممن لديهم معرفة مباشرة بالعائلة المالكة في السعودية.

في موضوع العلاقات الأميركية ـ السعودية خلال العقد الجاري، يلفت هندرسون الى أن العلاقات الأميركية ـ السعودية شهدت إعادة تقييم جوهرية من كلا الطرفين، خصوصاً منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي شارك فيها خمسة عشر مواطناً سعودياً من أصل تسعة عشر متّهماً في تلك الهجمات. وفي معظم فترة إدارة الرئيس السابق جورج بوش، كانت الروابط الأميركية ـ السعودية باردة: فالقادة السعوديون غالباً ما ركّزوا على الاختلاف أكثر من التوافق مع الولايات المتحدة في القضايا الإقليمية والإستراتيجية، خصوصاً فيما يتعلّق بعملية السلام في الشرق الأوسط، وطبيعة تهديد القاعدة، وغزو العراق وإسقاط صدام حسين، وأسعار النفط، وبروز إيران كقوة إقليمية.

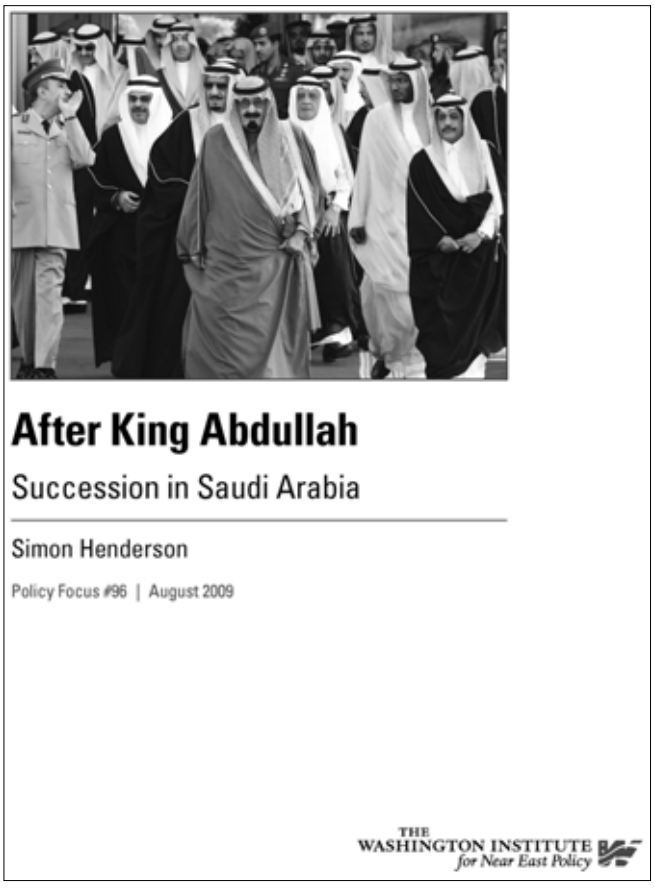

ولكن مع مرور الوقت، والكساد العالمي خلال عامي ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، وانتخاب الرئيس الأميركي باراك أوباما قد ساهم الى تحسّن الروابط الثنائية. فأسعار النفط المرتفعة ـ باعتبارها عاملاً هاماً في الإقتصاد العالمي ـ رفع من الاحتياطات المالية السعودية، بما جعلها لاعباً حاسماً في المحافل

الدولية التي تبحث عن سياسات جديدة للتخفيف من وطأة الأزمة المالية العالمية. وكانت جهود الملك عبد الله لتطوير علاقات بين الإسلام والأديان الأخرى قد رفعت من مكانته الشخصية على المستوى الدولي. وخلال فترة وجيزة نسبياً، طوّر ـ الملك عبد الله ـ علاقات وثيقة مع الرئيس أوباما، الذي زار الرياض في يونيو ٢٠٠٩ في أول جولة له في الشرق الأوسط.

وبالرغم من أن العلاقات السعودية الأميركية تقوم على مصالح قومية دائمة وشخصية، فإن العلاقات العملية الوثيقة بين القيادات السياسية العليا لكل من البلدين هي جوهرية لروابط ثنائية قوّية، خصوصاً بالنظر الى أهمية الصلات الشخصية في النظام السياسي السعودي. يبقى أن إقامة علاقات وثيقة على مستوى القمة يتطلب وقتاً وجهداً. وحيث أن المملكة تواجه أفق تتويج ملك جديد كل عامين أو ثلاثة (أو حتى في فترات أقل)، فإن الرئيس الأميركي يواجه أفق العمل مع عدد من الملوك السعوديين خلال فترة رئاسية واحدة.

الملك عبد الله هو الإبن الخامس للملك عبد العزيز، الذي يحكم بلداً صحراوياً، وليس هناك من سابقيه من بلغ هذا العمر المتقدّم. فالعمر الطويل الذي بلغه عبد الله يثير سؤالاً: من سيكون الملك القادم، وكيف سيؤثّر حكمه على العلاقات الأميركية ـ السعودية؟

هذه الوراثة بالتحديد قد تكون حاسمة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، حيث أن شخصية ونمط الحكم لدى الملك السعودي القادم قد يساعد في كبح جماح الأهداف الأميركية على المدى الواسع للقضايا الإقليمية الهامة، بما فيها تلك المتعلّقة بإيران، والعراق، وأفغانستان، وباكستان، وعملية السلام في الشرق الأوسط، وأمن الطاقة. فالمرشح المحتمّل للملك عبد الله سيكون أحد أخوته الأقوياء من غير إمه، ولي العهد سلطان (٨٥ سنة)، أو وزير الداخلية الأمير نايف (٧٦سنة). وبحسب التقارير، كلاهما يعانيان المرض. فالتوارث يتم حالياً من أخ إلى أخ من بين أبناء الملك عبد العزيز، ولكن هذا الجيل البنوي يهرم، وأن كثيراً من أخوة الملك عبد الله يعتقد بأنهم يفتقرون الى كفاءة أو الخبرة الضرورية للحكم. وكما أن خصائص خط التوارث داخل العائلة المالكة غير واضحة، كذلك هو دور هيئة البيعة التي لم تخضع للإمتحان بعد، والتي تأسست العام ٢٠٠٦، لتبديد معارك الوراثة داخل البيت الحاكم.

الملك هو الطرف الأقوى في عملية صناعة القرار السياسي السعودي. وبالرغم من كونه يسعى لتحقيق الاجماع بين الأعضاء الكبار في العائلة المالكة، فإنه يتّخذ قرارات سواء بصورة شخصية كملك، أو حكومياً كرئيس وزراء. مهما يكن، فإن كثيراً من الحكام السعوديين قد تخلّوا عملياً لحلفائهم الأساسيين خارج العائلة المالكة بعض صناعة القرار في مجالين يميّز السعودية كقوة إقليمية ودولية: الاسلام والنفط.

فالسياسة الدينية، التي تفسّر بطريقة مفتوحة، تخضع بقوة لنفوذ علماء الدين، فيما يتم تسيير السياسة النفطية من قبل تكنوقراط المملكة. وحتى في المناطق الحساسة، فإن صناعة القرار السياسي السعودي، قد يفضي أحياناً الى تمزّقات في القيادة.

فالوراثة لدى الملوك السعوديين المعلولين يثير هاجس عدم الإستقرار السياسي، أو أزمة خلافة في المملكة. وبحسب ما ينسجم مع العائلة التي تحكم دولة بإسمها، فمن المتوقّع من آل سعود أن يضعوا مصالحهم أولاً. ومع الخوف المتأصل من التدخّل الخارجي في امتيازات العائلة، فإن البيت السعودي الحاكم سيعارض أي محاولة من جانب الولايات المتحدة للتأثير في الخلافة السعودية.وأن الكبح الأميركي سيكون تحديّاً عن سابق تصميم، ويبقى المسؤولون الأميركيون في حال قلق حيال الطريقة التي يحكم بها سلطان ونايف المملكة (سمعة سلطان في موضوع الفساد تحدّ من شعبيته داخل المملكة، ونايف يعتبر شديد المراس).

ورغم الارتياب هذا، فإن صانعي السياسة الأميركية بحاجة الى الحفاظ على روابط عمل وثيقة مع القامات السياسية العليا في السعودية لإدارة المشاكل الإقليمية، مثل اندفاع النووي الإيراني نحو هيمنة إقليمية، والتهديد الذي يفرضه التطرف الإسلامي، ومشروع السلام في الشرق الأوسط، والحاجة إلى أمن الطاقة. في هذا السياق، على مسؤولي الولايات المتحدة القيام بكل جهد ممكن لتعزيز مثل هذه الروابط العملية مع نظرائهم السعوديين.

الحل الواضح للمشاكل المتعلّقة بسلسلة ورثة العرش السعوديين من المسنين هو ملك شاب. هناك عشرون ولداً لإبن سعود على قيد الحياة، بمن فيهم عبد الله، ولكن كما أشرنا، يفتقر كثير منهم للطاقات الكفوءة التي تعتبر عادة ضرورية كيما يصبحوا ملوكاً، بما في ذلك تجربة الحكم، والمقام الاجتماعي النسبي لأمهاتهم. النقر على الجيل اللاحق للقادة الكامنين، أي أحفاد إبن سعود، يزيد من عدد الشباب المتنافسين، كما سيزيد أيضاً من الغموض فيما يرتبط بخط التوارث الناشيء عنه.

بالنظر الى السلطة والحاشية المتمركزة داخل مكتب الملك السعودي، فإن التنافس العائلي قد يكون حاداً. فالتوارث منذ موت ابن سعود العام ١٩٥٣ قد عمل في ظروف متغيّرة، ولكن الملك الجديد تم تتويجه بسرعة بعد موت، إقعاد، خلع، أو اغتيال سلفه. ولكن السلاسة الظاهرة لانتقالات السلطة السعودية تلثم في واقع الأمر المتنافسين الشرسين داخل العائلة المالكة، والتي غالباً ما تتفجّر لفترات طويلة. في الـ ٢٧٠ عاماً التي سيطر فيها البيت السعودي الحاكم بدرجة كبيرة على المضمار السياسي للجزيرة العربية، فإن المنافسات الداخلية قد تم جبرها من خلال التزاوج العائلي، بما في ذلك زواج محمد بن سعود من إحدى بنات عبد الوهاب.

كان التحالف بداية ما يعرف الآن بالدولة السعودية الأولى. حين توفي محمد بن سعود في سنة ١٧٦٥، واصل عبد الوهاب الحملة العسكرية للغارات القبلية، متقاسماً مع ابن الأمير، عبد العزيز بن محمد. وقد خلصوا الى السيطرة على معظم المنطقة الوسطى للجزيرة العربية المعروفة بنجد، وتشمل الرياض، عاصمة السعودية اليوم. ولكن حدود سلطتهم ونفوذهم أصبحت ظاهرة. فإلى الجنوب الغربي، أغلق حكّام مكة تقدّمهم، فيما صدّ الكيانات القبلية في الشمال، والجنوب، والشرق الغارات الوهابية.

في ١٧٤٥، وفّر محمد بن سعود، الذي بنى سمعته كمقاتل صعب المراس في الدفاع عن زراعة النخيل في وجه القبائل المغيرة، مكاناً آمناً لعالم مسلم من قرية مجاورة، تم طرّده بسبب تبشيره بإسلام متشدّد ينتقد من خلاله الممارسات المحلية. هذا العالم كان محمد بن عبد الوهاب، وتفسيره المتشدّد للإسلام (الوهابية) قد حظي بترحيب لدى محمد بن سعود.

وأصبح الرجلان حليفين ورسما خطة مشتركة. وبدمج القيادة القبلية والمهارات القتالية لدى محمد بن سعود مع الحماسة الدينية لدى عبد الوهاب، خطّطا لـ (الجهاد) لغزو وتطهير الجزيرة العربية. وكانت الاستراتيجية بسيطة: أولئك الذين لا يقبلون التفسير الوهابي للإسلام إما أن يقتلوا أو يرغموا على الرحيل.

مات ابن عبد الوهاب في سنة ١٧٩٢، ولكن عبد العزيز بن محمد واصل حفلات الإغارة، مستبيحاً المدينة المقدّسة لدى المسلمين الشيعة، أي كربلاء، في العام ١٨٠٢، وغزا مكّة في العام اللاحق. مثل هذا النشاط والنجاح عجّلا في ردود الفعل. فقد تم اغتيال عبد العزيز في العام ١٨٠٣، يحتمل أن يكون على يد شيعي أراد الانتقام لانتهاك مرقد حفيد رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) الحسين في كربلاء. وكذلك، فإن السلطان العثماني في استانبول، الذي يعتبر نفسه حامياً لمكة، طلب من حاكم مصر، محمد علي، تجهيز حملة لاستعادة مكة والمدينة، اللتين سقطتا تحت سيطرة القوات الوهابية في العام ١٨٠٥.

وفقد الوهابيون بقيادة عبد العزيز بن سعود، بفعل هجمات القوات المصرية، السيطرة على كل من مكة والمدينة. وبعيد وفاة سعود في سنة ١٨١٤، توصّل إبنه عبد الله الى وقف اطلاق النار مع القوات العثمانية والمصرية. وفي العام ١٨١٦، اندفع الجيش المصري الى قلب منطقة نجد.

الدولة السعودية الحديثة

يسلّط هندرسون بعض الضوء على مجريات الحوادث السياسية في عهد الملك عبد العزيز وصولاً إلى إقامة الدولة السعودية الحديثة:

في العام ١٩٠٢، قاد عبد العزيز إبن عبد الرحمن، وكان عمره حينذاك إثنين وعشرين عاماً، مجموعة مؤلّفة من خمسين مسلّحاً من الكويت في غارة ليلية لانتزاع الرياض من قبيلة الرشيد والسيطرة عليها. وبعد تحقيق هذا الهدف، تنازل عبد الرحمن لإبنه عبد العزيز عن منصب القيادة.

كانت إعادة السيطرة على المناطق الخاضعة تحت آل سعود في مراحل سابقة مهمة صعبة بالنسبة لإبن سعود. وفي العشر سنوات اللاحقة من سيطرته على الرياض، نجح في إزالة قبيلة آل الرشيد المنافسة لآل سعود من منطقة القصيم، والتي تقع ما بين الرياض وحائل في الشمال الغربي. وكانت المنافسة الوحيدة التي واجهها ابن سعود تتم من داخل آل سعود من قبل عمومته، الذين اصطفوا مع آل الرشيد. وقبض ابن سعود على ثلاثة أعضاء من هذا الجناح في العام ١٩٠٦، ولكنه لم يقتلهم بل قدّم لهم سكناً ومكاناً في العائلة. ولكن محاولة من بعض أبناء أخوته لدس السم له في سنة ١٩١٠ تعكس الطبيعة الموارية في هذا الجانب من العائلة، والتمرّد المتواصل لست سنوات أخرى (وقد عرف هذا الجناح بإسم العرايف) وهو مصطلح ينطبق عادة على الجمال المفقودة في غارة قبلية وتتم السيطرة عليها في أخرى).

الكفاءة العسكرية لابن سعود تعزّزت في العام ١٩١٢، حين أنشأ الاخوان المؤلفين من قبائل بدوية، وفوّض إليهم مهمة غزو الجزيرة العربية بإسم الوهابية. سقطت المنطقة الشرقية من الإحساء على الساحل الخليجي بيد الإخوان في العام ١٩١٣، وبعد ثلاث سنوات إستسلم الشخص القوي في آل الرشيد، سعود ابن الرشيد.

ومن أجل احتواء مصادر التهديد التي قد تواجه ابن سعود، إعتمد تكتيكاً اشتهر به حيث قام بالزواج من أرملة سعود ابن الرشيد، وتبنى أبنائه، وصنع سلاماً مع أقاربها. وفي السياق نفسه، عفى ابن سعود عن سعود الكبير، المنافس له داخل العائلة، وزوّجه أخته المفضّلة نورا. وكان غرض ابن سعود من هذه الزيجات سياسياً بدرجة أساسية. فقد جلب الجماعات المعارضة الى صفه في فتح البلاد. وفي ١٩٢١، احتلّت قوات ابن سعود منطقة عسير من اليمن وأخيراً سيطر على منطقة حائل من بيت الرشيد. وبنهاية ١٩٢٥، احتلّ منطقة الحجاز، ما منح ابن سعود سيطرة كاملة على مكة والمدينة. وأجبر حاكم الحجاز، الشريف حسين، على الهرب، ولكن البريطانيين، ساعدوا الشريف حسين، وعيّنوا أبناءه على شرق الأردن والعراق بصورة متوالية.

وحتى ذلك الوقت، كان الإخوان يعملون خارج سيطرة ابن سعود. فقد اقترفوا مجازر في الطائف سنة ١٩٢٤ وفي نجد العام ١٩٢٩، كما شنّوا غارات في عمق شرق الأردن والعراق، التي كانت محميات بريطانية.

وفي المقابل، استعملت القوات البريطانية الطائرات ضد الإخوان، وقتلتهم بأسلحة آلية. فالبريطانيون الذين توصّلوا الى اتفاقيات حدودية مع ابن سعود، ضغطوا عليه لاحترام المصالحات. من جانبه شعر ابن سعود بأنه حان الوقت كيما يأخذ إجراءات ضد الاخوان، بدأها بقمعهم، وأخيراً بإنزال الهزيمة في من تبقى منهم في معركة السبله العام ١٩٢٩.

تأسست الدولة على يد عبد العزيز (إبن سعود) سنة ١٩٣٢. ومن وجهة نظر سعودية، فإن المملكة أقدم بالتأكيد من الولايات المتحدة بالرغم من فترات التقطّع في الحكم السعودي، بالرغم من أن مفهوم الغرب للاستقلال لم يتحقق من قبل السعوديين حتى هذا القرن. وكمؤسس للدولة السعودية الحديثة، يرجع إبن سعود شجرة العائلة الى منتصف القرن الخامس عشر، حين وصلوا الى وسط الجزيرة العربية من منطقة الإحساء في الشرق. ومع بداية القرن السابع عشر، فإن آبائه أصبحوا الحكّام المحليين لمنطقة تتوسط مستوطنة الدرعية، بالقرب من الرياض. أب العائلة كان سعود بن محمد، الذي ورث منصبه كشيخ (حاكم محلي) بعد موته سنة ١٧٢٥، من قبل إبنه محمد، الذي يوصف عادة بأنه الحاكم الأول لعائلة آل سعود. وقد أعطي الملك عبد العزيز إسم ابن سعود من قبل البريطانيين، باستدعاء هذا السلف، محمد بن سعود، أو إبن سعود).

منذ العام ١٩٢٧، أعلن ابن سعود نفسه ملكاً على الحجاز، ونجد وملحقاتها، وفي سبتمبر ١٩٣٢، أعلن نفسه ملكاً على بلد جديد أسماه (المملكة العربية السعودية). وحين فارق الحياة سنة ١٩٥٣، كان أباً لأربعة وأربعين إبناً، خمسة وثلاثين منهم بقي على قيد الحياة من بعده. هذه الأبوّة تحقّقت من خلال إثنتين وعشرين زيجة. بالإضافة إلى ذلك، تزوّج عبد العزيز من أربع إماء أفريقيات.

في السنوات الأولى من حكمه، أوكل ابن سعود لأبنائه الكبار أدواراً حكومية. فقد كان إبنه فيصل وزير الخارجية بعد العام ١٩١٩، وبعد عام ١٩٢٦ أصبح فيصل الحاكم المحلي في الحجاز. أما سعود، الأخ الأكبر لفيصل، ومنذ موت تركي سنة ١٩١٩، تسلم الإبن الأكبر دوراً مماثلاً في منطقة نجد الوسطى سنة ١٩٣٢.

نظر ابن سعود الى الفروع الأخرى في العائلة، وكذلك للقبائل الحليفة، لتفويضها أدواراً أخرى. وأمام شجرة عائلة ممتدة كهذه، فإن المرشّحين كانوا كثراً، ولكن الإختيار كان صعباً. وبوصفه ملكاً، كان على ابن سعود توزيع أقاربه على البلاد من أجل تمديد سيطرته، ولكن في الوقت نفسه عدم منحهم سلطة كافية تحول دون منافسة قيادته أو المطالبة بحق توارث السلطة.

كان على ابن سعود توزيع أقاربه على البلاد من أجل تمديد سيطرته، دون منحهم سلطة كافية خشية منافسته أو المطالبة بحق توارث السلطة

وبصرامة شديدة، حقق الملك توازن توتّر من خلال بناء إجماع في التقليد البدوي للديمقراطية القبلية، حيث يتوّصل الشيخ الى إتفاق مع رؤوس العوائل المختلفة، وهي طريقة مازالت تلخّص صناعة القرار في المملكة اليوم. في العام ١٩٣٣، بدّد إبن سعود مشاكل كامنة بين أبنائه وأقاربه الآخرين، حيث جعل الأمر واضحاً بأن فيصل سيكون ولي عهد سعود، الذي سيصبح ملكاً فيما بعد. الولاء للعائلة تركّز بسهولة أكبر على الشراكة أكثر من الفرد. ومن أجل إضفاء المشروعية على القرار، حصل ابن سعود على مصادقة العلماء. وفي العام ١٩٤٧، خضع ابن سعود لفحص طبي من قبل طبيب أميركي، وظهرت النتائج بأنه إلى جانب مرض الركب الذي كان يعاني منه الملك، فإن متوقّع الحياة للملك سيكون ما بين عشر الى خمس عشرة سنة أخرى. وبعد ثلاث سنوات، لحظ أطباء أميركيون آخرون بأنه بدأ بالخرف بوتيرة متسارعة إلى جانب استعمال كرسي الإعاقة بصورة دائمة. وفي نوفمبر ١٩٥٣ توفي، أي بعد ثمانية شهور من نقل بعض سلطاته الى ولي عهده سعود ومجلس الوزراء. في يوم وفاة ابن سعود، أعلن سعود ملكاً جديداً للسعودية، وعيّن فيصل ولياً للعهد.

بدأ صراع على السلطة داخل العائلة المالكة بعد سنوات من تولّي سعود العرش. وفيما كان الأخير يخشى من تهميشه، قرر سعود استعادة سلطته، فكان قادراً على استعمال الأموال الشخصية لبناء مشاريع جاذبة للقبائل، فيما ظهر بأنه يشجّع الاصلاح من خلال تشكيل حكومة تمثيلية. وبحلول شهر ديسمبر ١٩٦٠، تحلل الدعم لولي عهده فيصل بصورة لافتة، الذي أدى الى استقالته. وفي المقابل، شكّل سعود مجلس وزراء جديد وعيّن نفسه رئيساً للوزراء. وعيّن أخاه طلال وزيراً للمالية، ولكنه استقال بعد شهور قلائل، حين اكتشف بأن مصلحة سعود في التغيير الدستوري كانت محدودة جداً. وفي

العام التالي، وفي التواءة أخرى، قرر سعود، وتحت ضغط من الأمراء الكبار، إعادة تعيين فيصل فيما غادر هو مؤقتاً للسفر من أجل العلاج. وفي هذا الوقت، صمّم فيصل على عدم التنازل عن موقعه.

ومن غير المؤكّد ما إذا كان لدى ابن سعود فكرة واضحة بأن الخلافة بعد سعود وفيصل ستجري في خط من أخ الى أخ آخر بين أبنائه. وقد يكون تفكير ابن سعود إلى جانب إبداء الفخر بسلالته، كان من الواجب عليه تفادي أي تكرار للكوارث السابقة في تاريخ عائلة آل سعود.

وكان مطبوعاً في ذاكرته معرفته بأن الوراثة كانت غالباً تتم اساءة إدارتها بصورة حاسمة في المائتي سنة من سيطرة العائلة المالكة على الجزيرة العربية. فقد كانت السجالات بين الاخوة وأبناء العمومة قد أفضت بصورة مؤقتة إلى إضعاف هيمنة آل سعود، وفي أوقات أخرى، نجمت عن فقدان تام للسلطة.

سنوات الأزمة في عهد سعود

من وجهات عدّة، كان تعيين سعود ملكاً مستغرباً، ربما بسبب الغموض أكثر من الوثوق داخل العائلة المالكة. وحين عيّن ولياً للعهد سنة ١٩٣٣، كانت الخصائص القيادية تعتبر أدنى من أخيه الأصغر فيصل. وحين توفّي ابن سعود، كان التباين في القدرات بينهما كبيراً: سعود، بحسب دبلوماسي غربي مقيم في المملكة في ذلك الوقت، (كان معروفاً حينذاك بأنه غير صالح لأي شي). وبوصفه مبذّراً، احتفل سعود باعتلائه العرش من خلال تدمير قصر فاره وبناء آخر أكثر بذخاً في مكانه.

على أية حال، فإن التحديات الرئيسية التي واجهت سعود لم تكن إقتصادية، ولكن ما يعتقده بأنها آثام الإمبريالية البريطانية والأميركية. وبالرغم من أن الملك فاروق مصر قد أطيح به من قبل الضباط المصريين بقيادة جمال عبد الناصر، وواجهت الملكيات العربية تحديات جمهورية، لم يشعر سعود بأنه مهدّد، على الأقل في البداية. في السياسات العربية الداخلية، تحالف سعود مع مصر ضد الهاشميين والبريطانيين. وبالرغم من أن رؤيته السياسية تملي بأنه يلقي باللائمة على واشنطن لإنشائها دولة اسرائيل، ولكنه بحاجة الى العلاقة الأميركية لموازنة الرعاية البريطانية لكل من العراق والأردن. ازداد عداؤه لبريطانيا لغضبه على لندن لوقفها الدعم السعودي للسيطرة على واحة البريمي، على الحدود التي أصبحت الآن الإمارات العربية المتحدة وعمان.

في غضون ذلك، سمح سعود المعتل صحياً لأخيه فيصل بتقوية موقعه. وفي مارس ١٩٦٢، عيّن الشيخ أحمد زكي يماني وزيراً للنفط، وبعد شهور قلائل عدّل مجلس الوزراء، أسقط منه بعض أبناء سعود، واستبدلهم بأخويه فهد وسلطان. وفي نهاية ١٩٦٣، أصبح واضحاً بأن سعود كان لديه شكوك متزايدة فيما إذا كان سيبقى قادراً على استعادة السلطات كاملة.

وبالرغم من عودة فيصل الى سلطة فاعلة، فإن الفوضى داخل آل سعود استمرت. فقد وقف الأمير طلال بصورة علنية الى جانب الرئيس عبد الناصر، بتهنئته بتجربة إطلاق صاروخ مصري بعيد المدى. وذهب الى مصر بالرغم من تصريح عبد الناصر بأنه من أجل (تحرير القدس، فإن الشعوب العربية يجب أولاً أن تحرّر الرياض). وقد رافق طلال في العاصمة المصرية، شقيقه فواز، وأخوه من أبيه بدر، وإبن عمه. وقد أطلق على المجموعة (الأمراء الأحرار). وفي الرياض، أعلن الأخ غير الشقيق لطلال، عبد المحسن، عن دعمه للمجموعة وكذلك لنداء طلال بتأسيس السعودية على ديمقراطية دستورية في إطار ملكي.

وفي مارس ١٩٦٤، أثار فيصل أزمة في الرياض، بإصدار مهلة نهائية (سلّمت بواسطة المفتي الأكبر)، وتنص على أنه ينوي الاحتفاظ بالسلطة ويريد قبول سعود بهذا الأمر. رفض سعود ذلك وقام بتعبئة الحرس الملكي. وقابله فيصل بإصدار أمر للحرس الوطني القوي بتطويق قوات سعود. استسلم الحرس الملكي وأصدر العلماء فتوى تملي انتقال السلطات التنفيذية الى فيصل فيما تسمح في الوقت ذاته ببقاء سعود ملكاً. وبعد ثمانية شهور، تنازل سعود عن السلطة وذهب الى المنفى في أوروبا، حيث مات في اليونان سنة ١٩٦٩.

لم يعيّن فيصل ولياً للعهد حتى ربيع العام ١٩٦٥. وكان المنافس الظاهري في خط الخلافة داخل العائلة المالكة هو محمد، ولكنه يعتبر غير مناسب بسبب طبعه الحاد والسيء وكذلك سكره الدائم.

وفيما تنازل محمد المعروف بـ (أبو شرين) عن حقه في الخلافة، عيّن فيصل خالد، شقيق محمد، ولياً للعهد. وبالرغم من أن ذلك يؤكّد الاتجاه بانتقال العرش من أخ الى أخ بين أبناء إبن سعود، كان التأكيد فيه على أن القيادة تنتقل الى المرشح الأكبر سناً والمقبول بدون تحديد، سواءً كان أخاً أم إبناً. فلم يكن محمد أو خالد، وبموجب معيار التجربة الإدارية أو الكفاءة، في واقع الأمر مؤهلين لإدارة البلاد. فخصائص خالد كانت بأنه أهدأ من محمد، وتوافقي. وهذا دور مطلوب في آل سعود بعد النزاع في عهد سعود. احتفظ فيصل باللقب ومنصب رئيس الوزراء، ولكنه نصّب خالد ولياً للعهد كنائب لرئيس الوزراء. في ١٩٦٨، ابتكر فيصل موقعاً لأخيه فهد وعيّنه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، بما يجعله ولياً للعهد القادم.

اغتيال فيصل

وصل عهد فيصل الى نهاية مفاجئة في مارس ١٩٧٥، حين أصيب بطلق ناري من قبل إبن اخيه، ٢٦ عاماً، وإسمه فيصل بن مساعد بن عبد العزيز. وقد يكون الأمير الذي تلقى تعليمه في الولايات المتحدة قد نفّذ عملية ثأراً لأخيه المتشدّد دينياً خالد، الذي قتلته قوات الشرطة السعودية سنة ١٩٦٥ خلال مظاهرة ضد إدخال التلفزيون إلى المملكة، والذي يعتبره منافياً للإسلام. صدمة موت فيصل تضاعفت حين ظهر بأن من نفّذ عملية الإغتيال جاء من داخل العائلة المالكة. وقد علم السكّان بما جرى من مذيع راديو الرياض، الذي انفجر باكياً وهو يذيع الخبر. وفي بث آخر من نفس المحطة، أعلن خالد ملكاً.

وبإلقاء التحية لخالد، منحه البيعة، وبعد ذلك إلتفت الى خالد وقدّم له البيعة بولاية العهد. وبناء على ذلك، أرسى محمد ابو شرين، خط توارث والذي لم يواجه اعتراضات من الأخوة الآخرين الذي حضروا الاجتماع. في واقع الأمر، قيل بأن ناصر وسعد كانا بعد محمد في تقديم البيعة للملك خالد وولي العهد فهد.

وكان اللاعب الرئيسي في تلك العملية هو محمد، الذي تمّ تجاوزه سابقاً، الذي التقى مع خالد وأخوته الآخرين في الرياض ليلة اغتيال فيصل.

كان خالد يعاني من المرض. وفي ١٩٧٢، وكان حينذاك ولياً للعهد، خضع لعملية جراحة قلب مفتوح. وفي ١٩٧٧، خضع لعمليتين جراحيتين في فخذه الأيسر. وفي ١٩٧٨ خضع لعملية قلب مفتوح. وكانت هناك شائعات واسعة بأن كان عليه أن يتنازل عن العرش لأخيه فهد، فيما يصبح عبد الله ولياً للعهد، أو على الأقل أن يمنح فهد لقب رئيس الوزراء، على أن يكون عبد الله نائب رئيس الوزراء. قيل حينذاك بأن بعض الأمراء كان يفضّل سلطان، الشقيق الأكبر لفهد، والذي تولى منصب وزير الدفاع والطيران منذ العام ١٩٦٢، بدلاً من عبد الله. فهد نفسه كان يفضّل سلطان أيضاً وقد دعم موقفه هذا أشقاؤه الآخرين، المعروفين بآل فهد، أو السديريين السبعة، الذين يشكّلون أكبر وأقوى جناح داخل العائلة المالكة من أبناء عبد العزيز. فزوجات الأخير لم يخلّفن سوى ثلاثة أو إثنين أو إبناً واحداً كما هو الحال بالنسبة لعبد الله (الملك الحالي).

تعيين فهد ولياً للعهد كان أقل من مباشر. فقد كان هناك إثنان من إخوانه يقفون قبله في خط التوارث، وهما ناصر وسعد، ومن الناحية النظرية كانت لديهما مطالب في العرش، ولكنهما يعتبران مرشّحين ضعيفين. في المقابل، تولى فهد منصب وزير التعليم من العام ١٩٥٣ الى العام ١٩٦٠، ووزيراً للداخلية من ١٩٦٢ الى ١٩٦٨، حيث حصل على خبرة واسعة وسمعة

كتكنوقراطي ناجح، وكلاهما مطلوبان في المملكة الغنيّة. في الحقيقة، دفعت خصائص فهد وميزاته بعض الدبلوماسيين الأجانب للاعتقاد بأنه سيتم تجاوز خالد وأن فهد سيصبح الملك الجديد. ولكن هؤلاء قلّلوا على ما يبدو معنى وحدة العائلة لدى آل سعود.

موت خالد والانتقال السلس للسلطة

ليس مفاجئاً أن يكون عهد خالد غير حيوي. مشاكل الحكم - بما في ذلك سقوط شاه إيران في يناير ١٩٧٩ والسيطرة على الحرم المكي من قبل متشدّدين في نوفمبر من نفس العام، كانت تدار في جزء كبير منها من قبل فهد، الذي حظي بلقب نائب رئيس مجلس الوزراء، ولكنه في الواقع كان رئيس الوزراء (في لقائه مع رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت ثاتشر، أشتهر عن خالد قوله بأنه سيكون سعيداً لمناقشة ملف طائرات فالكون معها، ولكن بخصوص كل المواضيع الإدارية فعليها الحديث مع فهد).

في مسائل الخلافة، كان تعيين عبد الله، قائد الحرس الوطني، كنائب ثان لرئيس الوزراء، وعليه ولياً للعهد بالانتظار، أصبح موضوعاً خلافياً داخل العائلة المالكة.

وجاءت المعارضة لتعيين سلطان كنائب ثاني لرئيس الوزراء، من قبل إثنين من أخوته غير الاشقاء، مساعد وبندر، وكلاهما ولدا، مثل عبد الله، في العام ١٩٢٣، ولذلك فهما من حيث السن أكبر من سلطان، الذي ولد سنة ١٩٢٤. اعتراضات مساعد يمكن تجاهلها لأن إبنه من اغتال الملك فيصل، ولكن مصالح بندر كان من الصعوبة بمكانها تجاهلها. ليس فقط لأنه يريد أن يكون القادم في خط التوريث، ولكن أراد أيضاً منصب سلطان كوزير للدفاع. وقد تطوّرت الخلافات داخل العائلة، وأن مطالبة بندر بوزارة الدفاع تم رفضها في نهاية المطاف على أرضية أنه لا يمتلك خبرة إدارية سابقة، ولكن كترضية وتعويض، أعطي إثنان من أبنائه مناصب هامة: منصور بن مساعد قائد القاعدة الجوية في جدة، وفيصل بن بندر حاكم منطقة القصيم.

بقي عبد الله حسّاساً إزاء فكرة أن العرش سينزلق من قبضته، خصوصاً في مارس ١٩٩٢، حين أصدر فهد النظام الأساسي للحكم.

نظر إليه كمحاولة لكتابة القوانين والتعليمات السعودية، في مسائل الخلافة، أكّدت بصورة واضحة ما كان يفكّر فيه الناس بانتقال الحكم إلى أبناء الملك المؤسس، عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود، وإلى أبناء أبنائهم. وكل من يكون مؤهلاً لذلك يحظى بمبايعة الناس على كتاب الله وسنة نبيه. ولكن الجملة التالية أحدثت قلقاً لدى عبد الله (يختار الملك خليفته ويعزله من واجباته بأمر ملكي) ورأى عبد الله في هذه الفقرة بأنها تنطوي على تهديد لحقه في العرش. وبدأ ولي العهد بتأكيد نفسه لضمان تقوية موقعه. ومن بين خطوات أخرى كانت جهوده لتخليص نفسه من مشكلة النطق، التي تعيق أداءه العام (وقد تم تخصيص معالجة أميركية خاصة بالنطق للتعامل مع حالة الملك، وحقّقت بعض النجاح).

يعمل الحرس الوطني، الذي يرأسه عبد الله، كحرس بريتوري بالنسبة لآل سعود (بالرغم من وجود حرس ملكي أصغر). فقط معسكرات الحرس الوطني، فإن القواعد العسكرية السعودية تقع عادة في مساعدة من المدن الرئيسية، ربما لمنع الانقلاب العسكري. ويتم تجنيد موظفي الحرس الوطني من القبائل التي كانت تقليدياً مواليه لآل سعود، ويتلقون تدريبات من قبل الولايات المتحد وبريطانيا. والى جانب حماية العائلة المالكة، فإن الحرس الوطني يحرس مواقع البنية التحتية بما فيها النفط ومنشآت الغاز.

وقضية احتفاظ عبد الله بقيادة الحرس الوطني قد تمت مناقشتها في الرياض من قبل ٢٥٠ أميراً في أغسطس ١٩٧٧. وفي الاجتماع، أو في حدود هذا التاريخ، قيل بأن فهد عرض بأن يتم تعيين عبد الله ولياً للعهد، بعد موت خالد، ولكن فقط إذا وافق عبد الله على التخلي عن السيطرة على الحرس الوطني. وبموجب الاقتراح، يبقى الحرس الوطني إما كقوة منفصلة، ولكن تحت قيادة الأمير سلمان، أو أن يتم دمجها في القوات المسلحة النظامية تحت قيادة سلطان. ولكن عبد الله رفض العرض، وبقي خط الخلافة دون حل. وفي مايو ١٩٨٢، مات الملك خالد، وأعلن فهد ملكاً من قبل كبار الأمراء بقيادة الأمير محمد، وعيّن الملك الجديد عبد الله ولياً للعهد في اليوم التالي. ولكن حملة معارضة تعيين عبد الله من قبل فهد وأخوته، وخصوصاً سلطان قد أفزعت ولي العهد الجديد. ولسنوات، كان عبد الله بالكاد يخفي استيائه حيال ما جرى له وارتيابه من فهد وأشقائه.

محاولات فهد لإرساء نظام للتوارث

بعد أن أصبح ملكاً، أثار فهد مخاوف متجدّدة حول التوارث بين إخوته غير الأشقاء بإعلان سلطان نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، أي ولي العهد المنتظر. أخوة فهد من غير السديريين، بمن فيهم ولي العهد عبد الله، خشوا من احتكار السديريين لخط التوارث، حيث قد ينقل فهد أو سلطان في نهاية الأمر السلطة الى الجيل اللاحق، أي الى أحد أبنائه.

شكوك عبد الله اشتعلت مرة أخرى بعد أن عانى فهد من جلطة دماغية في نوفمبر ١٩٩٥. على المستوى الرسمي، وصفت حالته بأنه بحاجة الى الدخول للمستشفى (لإجراء بعض الفحوص الطبية الروتينية)، ثم قيل لاحقاً بأنه (في حال جيدة). ولكن في الأول من يناير ١٩٩٦، طلب فهد، بناء على أمر ملكي، بأن يتولى عبد الله شؤون الدولة فيما هو يقضي وقتاً للراحة. وأصبح عبد الله الوصي على العرش، ولكن فقط لستة أسابيع. وفي منتصف فبراير، عاد فهد الى مهامه، وترأس اجتماع مجلس الوزراء. على أي حال، بقي عبد الله في واقع الأمر الحاكم الفعلي بالرغم من أن الأمراء المنافسين لم يعترفوا بمشروعية هذا اللقب. في غضون ذلك، كان الوضع الصحي للملك فهد تتدهور بوتيرة متسارعة، وكان يعاني من سلسلة جلطات.

مرض سلطان أو موته الوشيك مسألة حساسة في معادلة الخلافة، مع وجود معارضين داخل العائلة المالكة لاحتكار السديريين للسلطة

وحتى النهاية، واصل المسؤولون السعوديون على التشديد على أن فهد هو الملك، الى حد إحضاره أمام الملأ خلال زيارة وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس قبل أسابيع قليلة من موته، في مناسبة قيل بأنها كانت محرجة لكل من الجانبين بسبب الحال الصحية المتدّهورة. وقد أعلن عن موته في الأول من أغسطس ٢٠٠٥.

عبد الله في مواجهة بقية السديريين

في النهاية، كانت خلافة عبد الله سلسة بدرجة مرضية. وقد عيّن على الفور سلطان ولياً للعهد. ولكن، انطلاقاً من سوابق العقود الماضية، لم يقم عبد الله بجهود من أجل تسوية مشكلات الخلافة العالقة، حيث استبعد في المرحلة الأولى منصب النائب الثاني، في خطوة موجّهة للأمير نايف.

هذا الاقصاء نظر إليه على أنه يمثل تصميم عبد الله على ابعاد نايف، وزير الداخلية لفترة طويلة، من الإختيار المنطقي للعمر والخبرة. وقيل بأن نايف، شقيق الأمير سلطان، أراد المنصب ويعتبر ذلك بأنه حقه. ولكن ما يمكن تفسيره كجهود لقطع الطريق أمام الأمراء السديريين، رفض عبد الله أن يعطيه المنصب. وفيما يبدو، شعر نايف بصدمة إزاء قرار عبد الله، ولكن

لا يمكنه فعل أي شيء حيال ذلك، لأنه، في الوقت نفسه، احترم سلطان خيار عبد الله في هذا الشأن.

الخطوة الأخرى ضد الأمراء السديريين كان إعلان عبد الله في أكتوبر ٢٠٠٦ تشكيل هيئة البيعة. وبالرغم من أن عمل الهيئة يبدأ بعد أن يصبح سلطان ملكاً، فإنها قد تضطلع بمهمتها المقررة في حال أصبح عبد الله أو سلطان عاجزاً عن القيام بمهامه. فالهيئة تثبّت ملكاً جديداً وتتفق على ولي عهد جديد ـ وهذا الدور كان في السابق من امتيازات الملك. من الناحية النظرية، سلطان، بوصفه ملكاً، سيكون قادراً على إزالة الهيئة. وفي مارس ٢٠٠٩، برزت شكوك أخرى حول دور الهيئة بعد تعيين الأمير نايف نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، وفي الظاهر ولي العهد المنتظر.

العوامل المؤثّرة في الخلافة

يعتمد الملك على الأمراء الآخرين لتثبيت موقعه بتقديم البيعة. ومن ثم يعلن العلماء الملك الجديد كإمام. وهذا الاعلان يتم فقط بناء على فتوى تشير الى أن القرار شرعي. موافقة القادة الدينيين للبلاد تؤصّل ليس فقط للخلافة على قاعدة دينية، ولكنها أيضاً توظّف للعلاقة الوثيقة تاريخياً بين آل سعود والوهابية في المملكة.

ومن الناحية النظرية، يبقى الخطر بأن العلماء سيكونوا مستقلين في الحكم وإصدار الفتوى بإقرار القيادة خارج الخط الاعتيادي للتوارث، ولكن ذلك لم يحدث مطلقاً. العلماء الذين يصدرون الفتوى يتألفون من أعضاء هيئة كبار العلماء الذي يعينهم الملك. ولم يحدث أن اعتنق هؤلاء نظرة مستقلة عن آمال الأعضاء الكبار في العائلة المالكة، كجزء من مساومة غير مكتوبة حيث يضطلع العلماء بمهمة الامتثال لرغبات الأمراء في هذا الشأن في مقابل أن تتحقق تطلعاتهم في القضايا الدينية، التي لا ترى فيها العائلة المالكة بأنه تشكّل مصدر تهديد للأمن الوطني.

وقد يكون خطأ الملك سعود الذي لم يعيّن قادة دينيين الذي لم يكونوا موالين له بدرجة كافية. وكان ذلك قد يحول دون صدور فتوى ضده سنة ١٩٦٤ التي شرعنت عزله من منصبه). وعليه، فإن خيار الملك هو الحفاظ على العائلة المالكة، بالرغم من أن الأشخاص الضالعين والحجم النسبي لصوتهم، قد تباين، على الأقل في الماضي، بصورة كبيرة.

المنهجية التي يتم من خلالها صنع قرارات الحكومة في السعودية تبقى غامضة بالرغم من التحاليل المستمرة من قبل الدبلوماسيين، ومدراء نفطيين، ورجال أعمال أجانب وآخرين. ويعتقد محللون مطّلعون بأن عدد وهوية الأمراء ومشاركين من خارج العائلة المالكة في حالة تفاوت، ويعتمد على القضية. فالقرارات الهامة تتم بواسطة الملك وحده، ولكن غالباً ما يكون ذلك حين يشعر بأن إجماعاً سيتم التوصّل إليه.

ويلعب كبار العلماء دوراً قيادياً في صناعة القرارات الدينية، وحيث أنهم يعتمدون على الملك في تعيينهم فقد يتردّدون في معارضة إجماع العائلة المالكة. على أية حال، بإمكانهم المخاتلة: حين تمّت السيطرة على الحرم الملكي العام ١٩٧٩، استغرق الأمر ست وثلاثين ساعة قبل أن تصدر موافقة العلماء على استعمال القوة العسكرية. وحين يبقى الاجماع مشكوكاً، تتأخر القرارات. وهذا ما جرى في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، حين كان يبحث ولي العهد آنذاك عبد الله عن شركات أجنبية للعمل على تطوير مصادر الغاز الطبيعي في المملكة. فقد تأخر القرار ثم تم إلغاء المقترح بعد معارضة شركة البترول (أرامكو السعودية)، ووزير البترول السعودية، والتي يعتقد بأنها مدعومة من قبل منافسي عبد الله في العائلة المالكة (الاستثناء الذي يثبت هذا القانون قيل بأنه كان قرار الملك فهد الذي طلب الدعم العسكري الأميركي بعد الغزو العراقي للكويت. أمراء كبار آخرون، بمن فيهم ولي العهد عبد الله، أرادوا بعض الوقت للنظر في خيارات أخرى، ولكن لم يعتن الملك فهد بتلك الطلبات).

عملية صناعة القرار هذه تعود في جذورها الى الطريقة التقليدية لصنع القرارات في القبائل العربية البدوية ـ البدوقراطية، حيث يستشير الشيخ الحاكم كبار السن في القبيلة. وهذه العملية ليست متساوية، ولكنها بصورة عامة تضمن ولاء وتوافق أكثر من الاعتراض والتمرّد.

على أية حال، فإن التوارث هو قرار خاص لا يحتمل سوى قليل من التأخير. وبحسب الاتفاق، فإن ثمة فروعاً أخرى في عائلة آل سعود يجدر النظر إليها بقدر من الأهمية. والفروع الأخرى الرئيسية في آل سعود، هم المتحدّرون من سعود الكبير، الأخ الأكبر لوالد عبد العزيز. في العام ١٩٠٣، عارض إبن سعود الكبير حق ابن سعود بأن يصبح رئيس آل سعود. ولكن الخلاف تم تسويته حين رتّب ابن سعود زواج إخته نورا من الشخص الأقوى في هذا الجناح، سعود الكبير. ومنذاك، فإن جناح الكبير أصبح نافذاً في العائلة المالكة، ولكن تقرر إبعادها عن السلطة السياسية.

وهناك جناح آخر، بني جلوي، المتحدّرون من الأخ الأصغر لجد إبن سعود فيصل. وقد تحالف بني جلوي مع ابن سعود أمام التهديد الذي فرضته عشيرة الكبير. وقد عمل عبد الله الجلوي في منصب نائب إبن سعود في قيادة الجيوش. وساعد في احتلال المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية.

ويتحدّر أعضاء الجناح الثالث، آل التركي، من إخوة فيصل. أما الفرع الرابع هم الثنيان، ويتحدّرون من أخ محمد، الحاكم الأول لآل سعود، الذي كان لديه المشروعية الإضافية لتقديم الحاكم التاسع، عبد الله. والفرع الخامس، الفرحان، المتحدّر من أحد إخوة محمد الآخرين.

فهذه الفروع الصغيرة ممثّلة في مجلس العائلة الذي أسّسه ولي العهد ـ آنذاك ـ عبد الله سنة ٢٠٠٠. ويشمل أعضاؤه الثمانية عشر إلى جانب عبد الله، سلمان إلى جانب طائفة من الأمراء عبر شجرة العائلة. في ذلك الوقت، كان هناك إعتقاد بأن المجلس سيشتغل على قرار يسمح للملك فهد المعلول، بأن يتقاعد ويتم استبداله بعبد الله. من وجهة تحليلية أخرى، أن المجلس سيكون له دور خاص، داخلي للعائلة المالكة، ربما معالجة القضايا العالقة مثل تأسيس خطوط عامة لدخول الأمراء في التجارة والسماح لأميرات آل سعود للزواج من خارج العائلة. قد يكون الأمير سلمان، حاكم الرياض، المعروف بكونه الطرف التوافقي داخل العائلة، كان أحد الأعضاء. وزيرالداخلية الأمير نايف لم يتم تعيينه في المجلس، ولكن أية فكرة عبّر عنها تمّ تغييمها بواسطة تصريح عام في ذلك الوقت بأن المجلس لن يكون له دور سياسي.

دور الأميرات

بالرغم من الإعتقاد العام بالنقيض، فإن نساء آل سعود يلعبن دوراً في سياسة التوريث عبر إحدى الطرق الثلاث: الأولى، كونهن (السادة) الحقيقيين لبيوتهم، فخلف خصوصية جدران القصر يعتقد بأنهن يبلغّن أزواجهن وأبنائهن بوجهات نظرهن بطريقة مباشرة. الثانية، التزاوج داخل آل سعود يعني بأن التحالف ينبني بين أجنحة مختلفة، بالإعتماد على الدرجة التي تملك فيها الزوجة روابط قوية بعائلتها الأصلية وبالقدر نفسه داخل عائلتها الجديدة. الثالثة، على الأقل في حالة الملك فهد، فإن لقاءات تمّت بصورة منتظمة مع نساء من آل سعود، حيث أن الملك يقوم بشرح وجهات نظره ويستمع الى ما يقابلها من النساء. وقد يكون ذلك مثالاً آخر على الأهمية الموصولة ببناء الاجماع.

دور العائلة الكبيرة

خلال سنوات الأزمة في عهد الملك سعود، كان إخوة إبن سعود نافذين في ضمان أن العلماء يصدرون فتوى تقضي بعزل سعود. وفي الوقت الذي أصبح فيه فهد ملكاً سنة ١٩٨٢، فإن كل عمومته كانوا قد ماتوا. ولكن دوراً جديداً قد أتيح لأبناء فيصل، الذي يحظى باحترام داخل العائلة المالكة.

ومن الواضح، فإن أحد أبناء فيصل، سعود الفيصل، كان في الاجتماع الذي تلقى فيه فهد قسم البيعة، حضور تم النظر إليه على أنه فتح الباب على اشتراك مستقبلي من قبل أحفاد إبن سعود في اختيار الملك وولي العهد.

العوامل المؤثّرة في الخلافة

أن يكون من إم سعودية: يُعتقد بأن ابن سعود قال بأن الملك لايجب أن يكون إبناً من إمرأة أجنبية. وقد يكون ذلك إشارة إلى حقيقة أن كثيراً من ٢٢ زوجة لابن سعود كنّ من غير السعودية. وباستثناء أبناء إبن سعود من زوجاته الأجنبية فإن ذلك سيحدّ بصورة لافتة عدد الأبناء الذين لا يزالون مؤهّلين لأن يكونوا ملوكاً. والدة بندر بن عبد العزيز مغربية، بينما أمهات مقرن وهذلول يمنيات. يبقى أن هؤلاء الأمهات عربيات، أما أمهات مشعل، ومتعب، وطلال، ونواف، فهن أرمنيات. وباستبعاد هؤلاء الأمراء يخفّض عدد الأشخاص المؤهّلين من عشرين إبناً إلى ١٣. وهناك طريقة أخرى ينظر من خلالها الى الحاجة الى أن يكون من إم سعودية هي أهمية أن يكون له أخوال لدعم تشريح أحدهم.

الخبرة: فيما كان الملك خالد بلا خبرة أو حتى مصلحة في الحكم، فإن القدرة الإدارية تصلح كمثال يذكر هنا كضرورة. فكثير من أبناء إبن سعود لديهم خبرة حكومية، ولكن المنافسة فيما بينهم تتفاوت. ومن بين أولئك الذين لديهم حالياً مناصب رسمية فهم قلّة. فإلى جانب عبد الله، سلطان، نايف، فإن من يضطلع بمناصب عليا هم متعب (وزير الشؤون البلدية والقروية)، وعبد الرحمن (نائب وزير الدفاع)، أحمد (نائب وزير الداخلية)، سلمان (حاكم الرياض)، سطّام (نائب حاكم الرياض)، مقرن (رئيس الاستخبارات العامة).

الذكاء: ليس مستغرباً أن يريد السعوديون ملوكاً يديرون الأمور بحذر واهتمام، وبلمسة ثابتة. مهما يكن، فباستثناء فيصل، الذي جمع هذه الخصائص مع القدرة الفكرية، فإن الذكاء غالباً ماكان حاضراً في كلمات العلاقات العامة التي يلقيها الملوك أكثر منها في الواقع.

العمر: ما اذا كان إبن سعود قد قال بأن أبناءه يجب أن يرثوه بحسب تسلسل العمر يبقى مشكوكاً. ولكن حيث أن آل سعود يقدّرون عامل السن أكثر من أي خاصية أخرى، فإن نظام الولادة يبقى خاصية لافتة.

أن يكون مسلماً جيداً: قيل بأن إبن سعود أمر بأن يكون الملك القادم مسلماً جيداً. بحسب هذا المعنى، يفترض بأنه يعني بأن الشخص يجب أن يكون على توافق مع العلماء.

الاستقرار: في أي عائلة كبيرة، يفتقر بعض الأعضاء للاستقرار الذهني، وآل سعود ليسوا استثناءً (بل قد يكونوا المثال الأبرز بسبب التكاثر). وكما لحظ، فإن محمد بو شرّين، إلى جانب كونه حاد الطبع، فإن سمعته سيئة لكونه مدمناً على الخمر. سعد، الذي مات سنة ١٩٩٣، كان غير مستقر عقلياً لسنوات عديدة.

الشعبية: منذ أن كان الاجماع مركزياً بالنسبة لصناعة القرار السعودي، فإن القدرة على تحقيقه تبدو على درجة عالية. وأن الإجراء الأسهل للشعبية هي المجالس المفتوحة التي يتم فيها الإستماع لشكاوى الناس، التي يقيمها الأمير، أي أمير.هل هو كريم؟ هل الأكل طيب؟ هل هناك طعام كاف؟ هل سيقدّم شرهات؟ يقال بان السلطان يقيم مجلساً جيداً، ولكن سعود الفيصل غير معروف بأنه يقيم مثل تلك التجمعات، ربما كإشارة على انعدام الطموح بأن يصبح ملكاً بالرغم من أن الأجانب يردّدون إسمه كثيراً.

الخلافة المستقبلية: دور هيئة البيعة

تضّطلع الهيئة بدور المساعدة في اختيار ملوك المستقبل، على الأقل على مستوى ولي العهد. وبحلول عام ٢٠٠٩، إنخفض عدد أبناء ابن سعود على قيد الحياة إلى عشرين. وقبل تشكيل هيئة البيعة، فإن عدد الأمراء هؤلاء بأصوات حاسمة في اختيار قادة المستقبل قد يكونوا أقل من عشرة. هيئة البيعة، بأعضائها الثلاثين، منحت سلطة تصويت لأمراء أو أبنائهم الذين كانوا يعتقد بأن لهم تأثيراً قليلاً داخل العائلة المالكة.

قائمة الأعضاء تبدي جانباً مضاداً للسديريين في تفكير عبد الله. في الهيئة بأعضائها الثلاثين، فإن الأمراء السديريين الستة الأحياء (وكذلك الإبن الأكبر لسلطان، خالد كعضو في الهيئة)، سيتم تجاوز أصواتهم من قبل الآخرين. دور رئيس هيئة البيعة أعطي للأمير مشعل، الذي بحكم كونه من إم أرمنية، وبدون خبرة حكومية حديثة، وكونه معروفاً بمتابعة مصالحه التجارية لا يعتبر منافساً على العرش.

مواد هيئة البيعة تعتبر تطوّراً راديكالياً لفكرة الوراثة المقبولة سابقاً، التي تم إقرارها في النظام الأساسي للحكم والتي أصدرها الملك فهد في مارس ١٩٩٢. فالقانون (الذي أعلن في شكل أمر ملكي الذي يحمل قوة القانون من تاريخ نشره) ينصّ على أن العرش ينتقل بين أبناء إبن سعود وإلى أبنائهم. ويمضي (يحظى الأشدّ إخلاصاً من بينهم بالبيعة بالتوافق على مبدئي القرآن وسنة رسول الله) صلى الله عليه وسلم.ويختار الملك خليفته وقد يعزله من مهامه بأمر ملكي. ويتولى الخليفة السلطات التي يتمتّع بها الملك السابق بعد موته، حتى موعد المبايعة.

ومنذ العام ١٩٩٢، تطوّرات بعض مؤسسات الدولة، مثل مجلس الشورى. وليس للأخير أي دور مباشر في موضوع الوراثة. فالمجلس الذي بدأ بستين عضواً في العام ١٩٩٣، انتهى بعد أربع دورات الى ١٥٠ عضواً. مهما يكن، ليس هناك ما يشير الى سوى أن أعضاء المجلس هم الأكثر ولاء في المجتمع السعودي. وليس هناك ما يشير الى أنهم قد يتبنوا وجهة نظر، سواء فردية أو جماعية تتعارض مع ما تم إقراره رسمياً. وهناك أيضاً دليل ضعيف جداً على أن مجلس الشورى سيتطوّر إلى مستوى أن يكون له رأي في القضايا الحساسة.

ومنذ إعلان السعودية عن تشكيل هيئة البيعة في أكتوبر ٢٠٠٦، إعتقد معظم المراقبين بأن سيكون لها دور رئيسي في تعيين ولي العهد الجديد أو حتى ملك جديد، ولكن هذا الاستنتاج بعيد عن الحقيقة.

فالدور المعلن للهيئة هو المساعدة على تعيين ولي العهد بعد أن يموت عبد الله، وأن يصبح سلطان ملكاً. وعليه، كانت ربما فكرة فاجأت سلطان، الذي قد يكون اعتقد بأنه سيكون باستطاعته اختيار ولي عهده. تحت النظام الجديد، فإن اختياره بحاجة إلى مصادقة من قبل العائلة. وإذا ما تم التصويت بالسلب على اختيار سلطان، عليه أن يقبل باختيار توافقي من قبل أعضاء آخرين في الهيئة.

وحتى إنشاء هيئة البيعة نفسه يبدي حدود سلطة عبد الله. وحيث أنها لن تعمل الى حين يصبح سلطان ملكاً، فمن الناحية النظرية، فإنه كملك يستطيع ببساطة تغيير قوانين الهيئة أو إزالتها بصورة كاملة. وهناك مؤشر آخر على القيود المفروضة على سلطة عبد الله، أو ربما مجرد قضية أخرى على الإدارة السعودية البطيئة كان إعلان ديسمبر ٢٠٠٧ عن أعضاء الهيئة، بعد عام على تشكيلها.

تشكيل الهيئة تشي بالاعتقاد بأن الترتيبات القائمة منذ إصابة فهد بالجلطة الدماغية سنة ١٩٩٥ وحتى موته في العام ٢٠٠٥، كانت غير مرضية من قبل الملك عبد الله. فالجوانب المهمة من مواد الهيئة الجديدة تتعامل مع احتمالية إما أن الملك أو ولي العهد، أو كلاهما، كونهما معلولين، أو ميتين. في حال لم يعد فيه الملك أو ولي عهده مؤهلين للحكم، فإن مجلساً انتقالياً من خمسة أعضاء يديرون شؤون الدولة لمدة أسبوع، إلى حين اختيار ملك وولي عهد جديدين. ولكن المواد لا تلتفت إلى التحديات التي تفرضها قيادة هرمة وضعيفة لنقل السلطة الى الجيل اللاحق.

ويبقى مرض سلطان ولي العهد الحالي مسألة حساسة في معادلة الخلافة، بالرغم من تعيين نايف نائباً ثانياً، إذ أن وجود معارضين داخل العائلة المالكة لاحتكار السديريين للسلطة، يجعل من حسم مسألة ولاية العهد غير سهلة، مالم يتم إعادة توزيع السلطات داخل العائلة المالكة.

التدخل السعودي بين رجال الدولة والمغامرين

احمد صالح الفقيه

العلاقات اليمنية السعودية موضوع معقد رغم الوضوح والبساطة التي تفترض في أي علاقة بين دولتين جارتين تنظم علاقتهما المواثيق والأعراف الدولية التي مكنت معظم دول العالم من التعايش مع جيرانها في وئام وهدوء. تجاور الفقر مع الثراء الأسطوري خلق علاقة يختلط ويتقابل فيها الحسد والجشع مع الخوف والكبر والعنجهية، والمقارنات الصامتة والجهيرة مع ما يرافقها من مشاعر سلبية وعقد نفسية، وهو ما قد يرى البعض انه يصدق حتى على هذا المقال.

نقاط القوة والضعف السعودية:

للسعودية نقاط قوة وتفوق على نظيراتها من الدول العربية التي ابتليت بالانقلابات العسكرية تتمثل في تواصل الخبرة في مؤسساتها السياسية مقابل عمليات التطهير السياسية الطابع التي قطعت تراكم الخبرة في الأخرى، بالإضافة إلى الركون إلى الغرب وموالاته بحيث لم تتعرض إلى الغزو والمؤامرات التي دمرت المكتسبات المادية في الأخرى، ومكنها من الاستفادة من علاقاتها بأجهزة الغرب السياسية والاستخباراتية وان من موقع التابع.

الهاجس الأكبر للدولة السعودية هو بطبيعة الحال الحفاظ على استمرارية حكم العائلة الحاكمة، وهي عائلة ذات طابع قروسطي فيما يتعلق بعلاقتها بالحكم والدولة.

قليلون هم الذين يعرفون العدد الحقيقي لأفراد الأسرة . فهو يعامل كما لو كان سرا من أسرار الدولة. ويقدر بعض المطلعين عدد أفرادها اليوم بسبعة عشر ألفا، بينهم سبعة آلاف ذكر والباقي إناث. وهم يشكلون شريحة اجتماعية مميزة ، لها قوة مالية هائلة وتعيش حياة باذخة على حساب الدولة، ويسيطر الأمراء على كل مؤسسات الدولة والكثير من المؤسسات والعمليات المالية والاقتصادية.

وتشكل الأسرة عقب أخيل الدولة السعودية ونقطة ضعفها الكبرى. ويقال أن الملك عبد العزيز كان قد طلب من الأمراء الابتعاد عن الأعمال ونصحهم بقوله: "لا تنافسوا التجار في ميدانهم ، وإلا نافسوكم في ميدان السياسة" ولكن أحدا لم يأخذ بهذه النصيحة.

وبعد مقتل الملك فيصل الذي كان يُشكل آخر عقبة أمام إقبال الأمراء على الأعمال والصفقات، انغمس كل الأمراء، في الأعمال والفعاليات التجارية، فتكاثرت الشركات التجارية التي تحمل أسماءهم صراحة أو أسماء وسطاء مزورة.

ومثل هذا النشاط التجاري يمكن أن يكون مجزياً دون أن يسبب أي مخاطر لصاحبه. وما على الأمير إلا أن (يُعير) اسمه وشبكة علاقاته العائلية. ومن النادر أن يُساهم بشيء من ماله الخاص، إذ يُصار إلى استدانة المال اللازم من المصارف المحلية، بفوائد رمزية لا تُذكر وهي قرض كثيرا ما لا يتم تسديدها. ويملك الكثير من الأمراء إقطاعيات منحت لهم بدون مقابل، وهكذا، فان أحد أنجال الملك له الحق في أن تكون له الكلمة الأخيرة في كل ما يتعلق بالمنشآت، سواء من حيث البناء أو الصيانة. ويملك ابن آخر للملك السابق شركة تحتكر حق المراقبة الفنية على المركبات جميعها.

وليس سرا أن بعض الأمراء لا يتحرجون من استخدام أساليب مريبة تحقق لهم الإثراء الفاحش السريع. وهناك الكثير من الوقائع والتي تربط أسماء بعض الأمراء بتهريب الممنوعات، إذ يحق لهم، بالإضافة إلى الدبلوماسيين. أن يستوردوا شاحنات ضخمة ، دون التعرض إلى مضايقات مصلحة الجمارك .

ومن جهة أخرى كانت صحيفة الغارديان اليومية البريطانية ومحطة تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) قد فاجأتا العالم بنشرهما تفاصيل الرشاوى والعمولات التي تلقاها الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي السابق في واشنطن، وأمين عام مجلس الأمن القومي السعودي في اطار صفقة أسلحة اليمامة التي اشترتها الحكومة السعودية من بريطانيا وبلغت قيمتها ٤٣ مليار جنيه إسترليني أي ما يعادل ثمانين مليار دولار وتضمنت شراء طائرات تورنيدو و هوك .والعمولا ت والرشوات

احمد صالح الفقيه

الكبرى منتشرة في الدولة السعودية حتى أنها أصبحت بمثابة العرف السائد الذي لا يقاوم أو يستنكر.

الحروب السعودية:

لم يخض الجيش السعودي أي حرب صغيرة و كبيرة منذ أكثر من خمسة وسبعين عاما، عندما هاجم اليمن في أبريل من العام ١٩٣٤م. وقد أنهزم الجيش السعودي في تلك الحرب على جبهة صعدة– نجران بالذات التي كان الجيش اليمني قد سيطر عليها بقيادة ولي العهد اليمني آنذاك والإمام فيما بعد الناصر لدين الله رب العالمين الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين.

ففي الخامس من أبريل ١٩٣٤م، وبينما كانت المحادثات جارية بين ابن سعود والإمام يحيى حميد الدين قامت القوات السعودية المزودة بأعداد ضخمة من السيارات الإنجليزية بغزو اليمن على محورين، محور باتجاه المناطق الساحلية عبر جيزان، وتمكنوا من الوصول إلى الحديدة، المرفأ اليمني الرئيسي آنذاك، خلال ثلاثة أسابيع من بدء الغزو) ومحور آخر في اتجاه المناطق الجبلية، وقد تمكن السيف أحمد من هزيمة الأمير سعود بن عبدالعزيز في هذا المحور وسيطر على نجران والمناطق التابعة لها، ولكن والده الإمام يحيى أمره بالانسحاب من

نجران مقابل انسحاب السعوديين من الحديدة والمناطق التهامية التابعة لها. وفي العشرين من مايو ١٩٣٤ عقدت معاهدة بين الجانبين أنهت حالة الحرب وأبقت السيطرة السعودية على الأراضي اليمنية في جيزان ونجران وعسير والربع الخالي وهي الأراضي التي تصل شمالا إلى ميناء الليث، الواقع على بعد ٨٠ كيلومترا جنوب مكة المكرمة، وقد نصت المادة ٢٢على صلاحية المعاهدة لمدة عشرين سنة قمرية تامة على أن تجدد أو تعدل بعد ذلك.

وقد ظل أمر هذه المعاهدة هاجسا لدى السعوديين حتى قام الرئيس الحالي علي عبدالله صالح، والذي عمل السعوديون على إيصاله إلى سدة الحكم بعد تدبيرهم لجريمة اغتيال الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي، بتوقيع معاهدة العام٢٠٠٠التي اعترف بموجبها بملكية السعودية للأراضي اليمنية موضوع المعاهدة والتي تبلغ مساحتها مساحة أربعين دولة مثل لبنان.

التدخل في صعدة:

وها هو الجيش السعودي الذي هزم على يد سيف الإسلام أحمد في محور صعده جيزان عام ١٩٣٤ يواجه اليوم بعد خمسة وسبعين عاما قائدا فذا من نفس الأرومة هو السيد عبدالملك بدرالدين الحوثي وفي جبهة صعده بالذات، وقد حصدت أولى معاركها ولما يمض عليها إلا يومان ثمانية قتلى و ١٢٠ جريحا سعوديا من العسكريين.

علق مواطن يمني من مأرب على الجندي السعودي قائلا: إنه لا يركب آلية أو دبابة إلا وفيها جهاز تكييف وبلاي ستيشن وهو تعليق ساخر في محله.

فالجيش السعودي الذي يتكون من عشرات الألوية يتكون بالكامل من أغرار لا يمتلكون أي خبرة قتالية على الإطلاق. وقد أعتاد السعوديون على استئجار البريطانيين والفرنسيين وغيرهم حتى في العمليات الأمنية كما حدث في حادثة جهيمان في الحرم المكي ، وفي الحرب الثلاثينية على العراق.

وخلال تلك الحرب استقدم السعوديون ألوية باكستانية ونشروها في قواعد على حدودهم مع اليمن. أما اليوم فالجميع مشغولون وكما يقول المثل (يا الله كل جمل يقوم بحمله).

وسيواجه الأغرار السعوديون مقاتلي صعده الأشداء المتمرسين إضافة إلى قوة عقيدتهم وإصرارهم على الموت دفاعا عن عقيدتهم وأرضهم ونسائهم وأطفالهم.

آفاق وتوقعات:

في حال استمرار السعودية في تدخلها هذا في صعدة فان كثيرا من اليمنيين سيرون أنها فرصة لتصفية حساب مرير طالت قائمته كثيرا، والذين يعتقدون أن معاناة اليمنيين وآلامهم تقف وراءها السياسة السعودية السادية التي لم تدع لليمنيين حرمة إلا انتهكتها. فقد أصاب النظام السعودي روح الشعب اليمني بالشلل بدءا من حرب ١٩٣٤ ومرورا بحرب السنوات الست التي مولت فيها السعودية وسلحت جهود وأد الثورة في الستينات، وانتهاء باستخدام الرشوة في البلاد وصولا إلى اغتيال الرئيس الحمدي وإنشاء نظام يحقق لها مراميها.

ففيما يتعلق باليمن فضلت السعودية وبشكل أساسي ما يوصف بالنزاعات منخفضة الحدة. وهي تعني حد تعبير المسرحي البريطاني الشهير هارولد بنتر القيام بتلويث قلب هذا البلد ، والتأسيس لمرض خبيث ينهش هذا القلب، ثم تظل ترقب انتشار الغنغرينا وازدهارها فيه.

وبعد إن يتم إخضاع الشعب أو تدميره حتى الموت– وكلا الأمرين سواء– تقوم بتنصيب أصدقائك في الجيش والمؤسسات الاقتصادية الكبرى بكل راحة في سدة السلطة.

فهي توزع رواتب على المشايخ وموظفي الدولة الكبار والكبار جدا وتستزلمهم كما عبر عنه شاعر اليمن العظيم البردوني وهو يخاطب أمير النفط:

ومسؤولون في صنعاء/ وفراشون في بابك

وهي التي أقامت على رأس اليمن قيادة رأت أنها طيعة لها بعد أن عملت على اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي، وحولت اليمن إلى مستعمرة سعودية ليس لها من مظاهر الاستقلال الوطني إلا المظاهر والأناشيد.

وهي التي ظلت تضغط على الرئيس في شأن الأراضي اليمنية حتى حاول التفلت من سيطرتها طوال عقد الثمانينات من خلال تحالفه مع صدام حسين. إلا أنها تمكنت من إعادته إلى بيت الطاعة بعد سنوات من الحصار والتضييق الشديد، عقب هزيمة الأخير بعد مغامرته الطائشة في الكويت.

وبعد مؤامرات معقدة استخدمت فيها إتباعها من رجال الدين السلفيين وأتباعهم العائدين من أفغانستان، والكوادر العسكرية والمدنية اليمنية التي تتسلم رواتب منها لاغتيال كوادر الحزب الاشتراكي، حتى حدث الشرخ بين شريكي الوحدة اليمنية، عادت لتحرض علي سالم البيض على الانفصال، وقدمت له المساعدات والوعود لتؤدي إلى حرب العام ١٩٩٤ التي قضت على قوة الحزب الاشتراكي، الذي كان دائما العقبة الأبرز أمام المطامع السعودية في الأراضي اليمنية.

وأخيرا حققت مآربها في المعاهدة الحدودية لعام ٢٠٠٠. ويبدو أنها أدخلت في رأس الرئيس أحلام التوريث من خلال إنشاء مملكة وهابية لأسرته في اليمن ، وهي الأحلام التي أدت الممارسات الناشئة عنها إلى ظهور الحراك الجنوبي والتمرد الحوثي . وقد منعت السعودية اليمنيين من العمل في أرضها وعاملتهم معاملة العبيد والمجرمين.

ومن الأمثلة الفاضحة لمؤامرات السعوديين لنيل بغيتهم في الأراضي اليمنية بدايات عهد الرئيس الحالي من خلال العمل على تأبيد معاهدة الطائف وإضافة فصل جديد من الخزي إليها يخص الأراضي الجنوبية في شرورة و الوديعة والربع الخالي، ما قاله اللواء يحيى مصلح مهدي في مذكراته الموسومة (شاهد عل الحركة الوطنية):

"عندما تولينا منصب محافظ صعده عام ١٩٨٣ قمت بزيارة إلى المناطق الحدودية فجاءني إلي صعدة الشيخ فنيس أحد مشائخ وائلة وابنه أحمد فاستضفتهما. وبعد الغداء فتح حوارا معي حول جبال الفنجان التي هي خارج البقع في اتجاه نجران، وطلب مني أن أصدق على ورقه كان قد كتبها له مبخوت المشرقي الحاشدي مدير جمارك البقع معترفا فيها بان الجبل ملك للسعودية. وفتح فنيس شنطة مملوءة بنقود سعودية من فئات عالية القيمة فقلت له إنني لست مستعدا لبيع حفنه من تراب بلدي بأموال وكنوز الدنيا". انتهى.

وقد سلم الرئيس للسعودية فيما سلمه في معاهدة الرياض جبال الفنجان المذكورة.

وهذا كله يؤكد أن هناك رغم كل شيء رجال دولة في السعودية يتابعون المخططات والأهداف بينما ابتليت اليمن بحفنة من المغامرين.

وختاما:

الشعب اليمني رغم فقرة شعب أبي مارد شرس، وقد بعث الحوثيون بعلم أو بدون علم هذه القضايا وأنعشوها من مرقدها فأصبحوا رمزا لقوى الشعب الحية التي لا تهزم ولا تندحر و لا تتراجع، وصاروا صخرة تحطم كبرياء الطغيان بصلابتها وقوتها وصمودها.

لن يظل اليمنيون الوقت طويل ممزقين عاجزين عن القيام بالواجب، في امتلاك مصيرهم وصياغة حياة حرة عزيزة كريمة لهم. ولربما كانت هذه المحن الطويلة التي عانت منها صعدة وأهلها مقدمة لانبعاث يأتي من حديد يعيد الروح إلى وطن عمل آل سعود وأعوانهم على إخماد روح المقاومة ومشاعر العزة والإباء والكرامة فيه.

حروب صعدة وفضائح العمولات

عبدالباسط الحبيشي

التورط السعودي في بروقات الغدر والدماء.

في مخاض بحثها المستميت عن مخارج لكارثة الفخ الخطير الذي وقعت فيه إبان ثوراتها التحررية من الإحتلال القديم، والمتمثل في إغتصاب الحكم من قبل أنظمة سيطرت على كل المقدرات البشرية والمادية ثم جيرتها لحسابات هذا المحتل الذي أردى أقنعة جديدة على غرارالموضة التي يُطلق عليها هذه الأيام أبناء محدثي النعمة الـ (نيو لوك)، عزا ببعض الشعوب العربية بدافع المقاومة والدفاع عن النفس إلى بلورة بدائل وطنية قادرة على تمثيلها والدفاع عن حقوقها،

فواجهت هذه الكيانات البديلة هجمات ضارية من التشويه والتشهير من قبل إمبراطوريات إعلامية ضخمة وترسانات لجيوش مترهلة بالتنسيق مع أجهزة إستخباراتيه محلية وأجنبية في محاولات بائسة للإنقضاض عليها.

وفي خضم هذا الصراع بين قوى الإحتلال الجديد والمقاومات الشعبية نكتشف بالدليل العملي من واقع إفرازات حروب صعدة أن الهدف الأساسي من إستيراد الكميات الهائلة من الترسانات الحربية بمليارات الدولارات إنما لإرضاء أسياد الإحتلال الجديد ولتغطية عمولات السمسرة الضخمة المختلَسة ومضاعفة الأرصدة الخاصة لتجار السلاح التابعين لهذه الأنظمة.

ولم يقتصر هذا الدورعلى السكوت عن الإعتداءات الخارجية على الأمة العربية وحسب بل أن لهذه الجيوش وظيفة أخرى تتمحور في تهديد وقمع هذه الشعوب فيما لو فكرت في التململ من جلاديها والمتسلطين عليها. حرب صعدة تقدم لنا برهاناً عملياً بارزاً يَمْثُل أمام العالم قاطبة بدليل السكوت المطبق لكل الأنظمة العربية والدولية إن لم نقل مشاركتها.

يعترف قادة آل سعود بأن آليات جيشهم وترسانته العسكرية المتطورة تقوم بقصف المدن والقرى اليمنية دون هوادة، وكأنهم يحاربون قوات الناتو الغازية القادمة من وراء البحار لإحتلال العراق والجزيرة العربية.

فمنذ ما يقرب الشهر نشهد ونسمع عن ضراوة القصف بأسلحة متطورة ومحرمة دولياً داخل العمق اليمني دون أي مصوغ شرعي أو قانوني أو دولي في تجاوز واضح لا يصل حتى إلى سقف الأكاذيب للخلفيات المفبركة التي سوغت الغزو الإمريكي على العراق!

لا توجد أي مسوغات قانونية يستند عليها آل سعود بغزو بلد ذو سيادة وقتل وتشريد مواطنيه ورغم ذلك لم ينبس المجتمع الدولي ببنت شفه؟ وهذا له دلالات كثيرة بأن هذا الغزو الهمجي هو حرب بالوكالة لقوى أجنبية!

الحوثيون الذين لم يتجاوز عددهم عند بداية الحرب قبل خمسة سنوات الثلثمائة شخص بحسب المصادر الرسمية اليمنية قد قتل منهم الآلاف بحسب تصريحات نفس المصادر التي نسمع تصريحاتها يومياً بقتل العشرات من عناصر الحوثيين أو القبض عليهم دون أن نصل إلى نهايتهم! كما بتنا نسمع نفس السيمفونية المتوحشة من الجانب السعودي! بينما نرى من الجانب الحوثي أدلة دامغة بالصوت والصورة على قنوات الشبكة الإليكترونية تشهد بالبشاعات الإجرامية التي ترتكبها هذه الأنظمة علاوة على الحصار الشديد براً وبحراً وجواً عليهم وهم ينادون بالجنوح للسلم والحوار.

وفي المقابل ورغم خسرانها المبين وفضائحها المجلجلة والمخجلة ماتزال الأطراف المعتدية تهدد وتقرع الطبول وتقصف وتقتل وتدمر دون هوادة مستمرة بغيها وبغيها وجرائمها اللاأخلاقية التي تصل إلى جرائم ضد الإنسانية بما يدحض أي فرق بين الجرائم التي حدثت في حروب البوسنا والهرسك وحروب جنوب لبنان وغزة وكلها مجازر أرتكبت ضد الإنسانية من قبل أنظمة رسمية عدوانية بهدف التطهير العرقي والعنصري بإستثناء أن تلك الحروب تمت من قبل أعداء واضحين ومن عنصريات تختلف عن الضحية وبعض مرتكبيها يمثلون أمام محكمة الجنايات الدولية.

ومع ذلك نفاجأ بذهول عند سماعنا للعاهل السعودي الذي يقول بالحرف أن بلاده "لن تسمح لكائن من كان أن يُدنس شبراً من أراضيها،" مؤكداً أن "لا خيارات مفتوحة للدفاع عن النفس سوى، النصر بعزة وكرامة أو الشهادة في سبيل الله ثم الوطن،" وذلك في معرض تعليقه على غزو قواته للأراضي اليمنية. لاحظوا مخرجات ألفاظ حامي حمى الأراضي المقدسة "تدنيس" و "دفاع عن النفس" و "النصر والشهادة" و "في سبيل الله ثم الوطن".

متى أصبح اليمنيون مُدَنسون لإرضهم التي يعيشون عليها منذ الآف السنين والتي لايعرفون غيرها؟ وهل بات الإعتداء عليهم وقتلهم وتشريدهم دفاع عن النفس؟ تأملوا.. أليس هذا هو نفس المنطق الذي يلوكونه صهاينة إسرائيل في حروبهم

عبدالباسط الحبيشي

الغاشمة ضد أبنائنا الفلسطينين واللبنانيين أصحاب الأرض الأصليين؟ وهل عندما ينتصر تبع آل سعود، ينالون الشهادة في سبيل الله؟ ثم ينتصرون على من؟ وهل عندما يعتدون ويقتلون أخوانهم المسلمين؟ اليمنيين؟ الذي قال فيهم رسول الله "أتاكم أهل اليمن أرق قلوباً وألين أفئدة"، يدخلون الجنة؟ أليس هذا أيضاً هو نفس منطق عناصر تنظيم القاعدة في عملياتهم الإنتحارية ضد الأبرياء؟. هل هذا هو الإسلام الذي يدعونه ويمثلونه؟ اليس "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه"؟

وهل هذا هو خادم الحرمين الشريفين الذي يذود عن حياض المسلمين؟؟ هل أصبح اليمانيون غرباء ومتسللون ومُدَنسون لتراب أراضيهم؟ ياترى من هم الإرهابيون هنا؟ ومن هم الذين يقومون بالإعتداءات على الآخرين؟ ومن يهاجم من، وأين، وكيف؟ هل يقوم الحوثيون بقصف صنعاء مثلاً؟ أو هل يقصفون الرياض ليتم قصفهم من جيش آل سعود؟ أم أن مئات الصواريخ والقاذفات والفسفور الأبيض تقع يومياً على رؤوس الأطفال والعجائز والثكالى والمواطنيين العزل من السلاح وعلى سقوف بيوتهم وفي أراضيهم؟!

ثم أي حدود يتكلم عنها آل سعود؟ أليست هذه أراض يمنية محتلة تم التنازل عنها من قبل وكيلهم في صنعاء الذي تم زراعته وتنصيبه لهذا الغرض؟ هل أصبحت صعدة وحرف سفيان وعمران تابعة لآل سعود ايضاً بعد إحتلال نجران وجيزان وعسير وشرورة والوديعة والربع الخالي؟ ألا يكفيهم كل هذا بعد؟ أم أنهم فقط أسودٌ عليَ وفي الحروب نعامة؟ (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون).

عن: صعدة اونلاين، ٢٠٠٩/١٢/٤

السعودية والحرب العقيمة على الحوثيين

د. فؤاد إبراهيم

أخرجت الأرض أثقالها في الحرب الدائرة في شمال اليمن، فقد وضعت الطبيعة كل ثقلها مع المقاتلين الحوثيين»، وبحسب أدبيات المقاومات الدينية، «لقد سخّر الله الجبال، والصخور، والأشواك، وحتى الطيور والزواحف، لتحارب إلى جانب المقاومين». عبارة تسمعها في صعدة، كما سمعتها في الضاحية الجنوبية وبنت جبيل في لبنان بعيد وقف الأعمال العدائية في ١٤ أغسطس ٢٠٠٦، كما سمعناها في بيت حانون، وجباليا، ودير البلح في قطاع غزة في العدوان الاسرائيلي في ديسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩. للمتربّصين بالمقاومات عموماً الدوائر أن يعثروا على مشتركات بين صعدة والضاحية وخان يونس، لنسج دسيسة الضلوع الإيراني، لكن، وحدهم المقاومون من يتقنون لغة الفرز.

لا، ليست إيران علامة الفرز هذه المرة، مهما بلغت قدرة المرايا المهشّمة على تشويه الواقع في اليمن، وليس «حزب الله» ولا حتى حركة «حماس» من نقل نموذجه إلى صعدة. بكلمة مختصرة، إنها تجربة محلية الصنع بامتياز. وبطبيعة الحال، فإن الجماعة الحوثيّة، شأن كل مقاومات الدنيا، قرأت بعمق أدبيات وتجارب حركات الممانعة من أميركا اللاتينية الى الصين، مروراً بالمحيط الى الخليج، وتلمّست جدارة هضم دروس المقاومة في لبنان وفلسطين.

للتجربة الحوثية خصوصية، شأن خصائص أخرى تنفرد بها اليمن على مستويات دينية واجتماعية وثقافية. فما يلفت في اليمن حتى فترة قصيرة ماضية، أن التعايش المذهبي بين الشافعية والزيدية يمثل، دون مبالغة، أرقى شكل للتعايش في الشرق الأوسط، يفصح عنه التزواج بين أتباع المذهبين، والمناشط التجارية المشتركة، وغياب عناوين مذهبية للمساجد والجوامع. فماذا جرى إذاً في ما بعد؟

حين زرت صعدة العام ١٩٩١، كان (حزب الحق)، التظهير السياسي الأولي للحوثيين، لم يتجاوز عدد أعضائه مئة عضو يتوزّعون بين محافظتي صعدة وصنعاء. في ذلك الوقت أيضاً، لم تحسم الإجابات عن الأسئلة الكبرى في البناء العقدي الزيدي حول مبدأي الدعوة والخروج، بوصفهما ركني المدرسة الزيدية، ومصدري تمايزها التاريخي والشيعي، إلى جانب وظيفتهما في توليد المشروعية الدينية والتاريخية لأي حركة زيدية معاصرة. استمعت، حينذاك، لآراء وصفت بأنها إصلاحية في الفكر الزيدي، في ما يرتبط بعقيدة الخروج، وقال أحدهم بأن الزمن كفيل بتبدّل مفهوم الخروج، فقد يأخذ معنى الخروج بالسيف في زمن ما، وقد يرتدي معنى التصدّي للشأن العام بوسائل سلمية، أو حتى الاضطلاع بدور قيادة المجتمع. كان ثمة سؤال حائر يحوم حول: كيفية توفير مصدر مالي للجماعة، ومن يجسّد القيادة في المجتمع الزيدي، من أجل البدء بدورة إحياء التراث الزيدي، وإعادة بناء الصورة التاريخية لليمن.

وحين اندلعت الحرب الأولى بين الحوثيين ونظام الرئيس علي عبد الله صالح في العام ٢٠٠٤، شعرت كأن الإسلام الزيدي قد حسم سؤالي المصدر المالي والقيادة، وها هو خلال عقد ونصف العقد يشهد حركة إحيائية ناشطة، ليعيد تركيب هويته لا على أساس الانغلاق على شريكه التاريخي والديني: الشوافع، لكن على قاعدة درء خطر الاضمحلال الذي واجهه منذ منتصف التسعينيات، واشتدّت ضراوته منذ العام ٢٠٠٤، وعلى وجه التحديد بعد تسلّل الوهابية الى المعقل التاريخي للزيدية، صعدة، التي كنت أصوّرها على أنها بمثابة قمّ اليمن، أو نجف العراق. دخلت الوهابية إلى صعدة عبر رجال دين يمنيين انتقلوا الى الوهابية وتبنّوا مشروع (التبشير المذهبي)، وتم تشييد المساجد والمدارس في ضواحي المديرية، بإشراف الشيخ مقبل الوادعي، السلفي اليمني، وبدأت لغة تكفير المحيط الزيدي ترتفع، حتى تسرّبت إلى داخل بيوت العوائل الزيدية العريقة، وزاد على ذلك الغطاء الرسمي الذي حظيت به الحركة الوهابية في محافظة صعدة، الأمر الذي أثار هلعاً في الوسط الزيدي بأن ثمة مخططاً لمحو الهوية الزيدية، واستئصال بيولوجي للمجتمع الزيدي عموماً.

ومن المفارقات التي تنفرد الوهابية في توليدها، فقد استكملت الزيدية في اليمن شروط إعادة ولادتها الثورية تحت تأثير أخطار محدقة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، فأعادت حمل لواء إمامها من أهل البيت زيد بن علي بن الحسين، الذي مثّل امتداداً ثورياً لعاشوراء الحسين.

لقد أنجب الحلم السلفي نقيضه الأيديولوجي

د. فؤاد إبراهيم

والسياسي، فالتبشير المذهبي في شكله الاستفزازي، فجّر انتفاضة زيدية لم يعد منذ العام ٢٠٠٤ يمكن إخمادها، فالجماعة الحوثية، بوصفها تمظهراً للاحيائية الدينية والسياسية في بلاد الزيود باليمن التاريخي، تحوّلت إلى حركة إنقاذ وطني لغالبية أتباع المذهب الزيدي. لقد قدّمت عائلة الحوثي، وهي من سلالة البيت النبوي، عشرات الشهداء في الحروب الخمس الماضية، فأربعة من أخوة القائد العسكري للجماعة الحوثية حالياً السيد عبد الملك الحوثي قتلوا في الحروب الثلاث الأولى، وأبناء أخوته وعمومته بين شهيد ومعتقل.

في الحرب الاولى، لم يكن لدى الجماعة الحوثية سوى ٣٠٠ مقاتل، مع قلة العتاد ونقص في المؤن، أما اليوم فبحسب مصدر حوثي، فهناك نحو عشرين ألف مقاتل، عدا العناصر المدنية.

لا تشعر القيادة الحوثية اليوم بقلق بشأن عدد المقاتلين، ولا كمية السلاح، ولا حتى التموين. يقابل الحوثيون نبأ الحصار البحري السعودي لمنع وصول السلاح اليهم بسخرية مع نكهة ازدراء، ويردّون على ذلك بالقول: لم تصلنا قطعة سلاح واحدة من البحر منذ الحرب الاولى، أي ٢٠٠٤، وليس لنا تواجد هناك، فكل ما نحتاج إليه نحصل عليه في الداخل وكذلك من المؤسسة العسكرية اليمنية، وتجّار السلاح التابعين للرئيس.

سألت قائداً حوثياً، هل لديكم إمكانية للسيطرة على العاصمة، صنعاء، قال بكل ثقة: نعم، لكن لم نفعل، لأسباب سياسية بدرجة أولى، لأن السيطرة على صنعاء تعني تخويف القوى السياسية في الداخل والخارج من أننا نريد إطاحة نظام علي عبد الله صالح والحلول مكانه، ونحن نريد، والكلام له، طمأنة الجميع من أن كل القوى مسؤولة عن اليمن ولها حقوق متكافئة فيه.

جلاسنوست يمني أم رأس النظام

تخبر مصادر حوثية وإقليمية وغربية قبل التدخل العسكري السعودي المباشر في ٣ نوفمبر الجاري بأن نظام الرئيس علي عبد الله وصل نقطة الفناء الافتراضي، فلم يعد قادراً على ضبط الأوضاع المحلية على وقع تفتّتات متسلسلة تسري من الشمال الى الجنوب، ولا بد من مبادرة إنقاذية لوقف الانهيار، وانفجار الفوضى التي قد توفّر بيئة عالية التخصيب لنشاطات القاعدة.

في الرؤية الأميركية، تبدو حكومة علي عبد الله صالح ضعيفة، وليس لديها القدرة على التحكّم في المنافذ الحيوية خصوصاً خليج عدن وحضرموت، وإن أي تصدّع يصيب بنية الدولة اليمنية الحالية، يعني شحن الميول القومية والمذهبية، بما يؤول إلى تقويض أسس الاستقرار وربما انفلاش الوحدة اليمنية في نهاية المطاف.

وفي حديث خاص مع عضو في مجلس الشورى السعودي حول التطوّرات الراهنة في اليمن، فإن الأميركيين لم يعارضوا من حيث المبدأ تقسيم اليمن، لكن منطق المصلحة يملي عدم المضي مع خيار من هذا القبيل.

وقد تلتقي هذه الرؤية مع ما نقله قيادي حوثي من أن نقطة التصادم بين الرؤيتين الأميركية والسعودية تتمثّل في إصرار الجانب الأميركي على رفض نقل السلطة من الرئيس علي عبد الله صالح الى حزب الإصلاح الحليف للسعودية. وتقوم الرؤية الأميركية ليس فقط على مجرد رفض وصول أحزاب دينية إلى رأس السلطة، بل أيضاً على تجربة الحروب الأخيرة في اليمن، التي خسر فيها رجال السلطة في صنعاء جزءاً جوهرياً من مصداقيتهم. فبينما كانت السلطة اليمنية تحمّل جماعة الحوثيين مسؤولية اختطاف الأجانب، سدّد الجهاز الأمني التابع للجماعة ضربة قاصمة في قضية اختطاف وقتل ودفن خمسة من الرعايا الألمان، حيث تسلّمت السلطات الألمانية تقريراً تفصيلياً عن مجريات الحادثة منذ لحظة الاختطاف ومن هم المسؤولون عنه، مروراً بالنقاط التي عبروا منها أو توقفوا فيها، وصولاً الى موضع قتلهم ودفنهم. طلب الحوثيون من السلطات الألمانية التحقّق من المعلومات عبر استدعاء مسؤولين أمنيين يمنيين ورد اسماهما في التقرير.

في الرؤية السعودية، وبحسب عضو في مجلس الشورى السعودي، أن أميراً قوياً في الداخل ومقرباً جداً من الإدارة الأميركية، يساند المعارضة في جنوب اليمن، وقد يكون ثمة ربط بقرار الحرس الملكي السعودي إنشاء قاعدة عسكرية في الربع الخالي. وقد تكون هناك علاقة ما لتحفّظ قادة الحراك الجنوبي إزاء الانفتاح على الحوثيين.

يأخذ الانقسام في الرؤية ثنوية مخاتلة أحياناً، فالمعارضة الأميركية للمقاربة السديرية للمسألة اليمنية تأخذ شكل تنسيق مع جناح القصر. فأميركا التي كانت تملك قاعدتين عسكريتين في الربع الخالي منذ أعوام تجد في إنشاء قاعدة حديثة سعودية في المنطقة ذاتها بادرة تعبيرية لافتة لناحية إعداد منصّة تنسيق دائمة بين السعودية والولايات المتحدة مخصّصة لإدارة المسرح اليمني.

الأميركيون عارضوا قرار التدخل العسكري السعودي في الحرب، وأبلغوا القصر بأن قراراً خطيراً من هذا القبيل قد يسفر، في حال فشله، عن انفراط عرى الاستقرار واندلاع شرارة حرب أخرى، ينزلق بعدها اليمن نحو الفوضى، بما يجعل السيطرة عليها أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، وسيكون ذلك على حساب الاستقرار في السعودية واليمن الرسمي.

يظهر من استعجال الجناح السديري في العائلة المالكة الدخول في الحرب، أنه كان مدفوعاً بهاجس المبادرة السياسية التي حظيت بقبول الحوثيين وقوى سياسية وازنة في اليمن مثل الحراك الجنوبي، التي تقضي بإعادة تشكيل السلطة في اليمن على قاعدة الشراكة والتوزيع المتكافئ للسلطة، بما يفضي إلى تخفيض حصة السعودية في الكعكة اليمنية إلى الربع أو ما دون ذلك.

في تفاصيل الحرب، والمناطق التي تجري فيها المواجهات العسكرية ثمة ما يسترعي الانغماس الحذر، لا لعدم إمكانه الفعلي، وإنما لما يثيره من اشمئزاز. يشرح قائد حوثي أهمية مديرية الملاحيط اليمنية المتاخمة للحدود السعودية، بكونها تمثّل معبراً حيوياً لثلاثة أنواع من البضائع: المخدرات، السلاح، ونبتة القات. يقول، بالنسبة لنا كمقاتلين في سكان صعدة، ليس لنا مطمع في هذا المعبر سوى القات الذي يتم تهريبه من جبال تهامة باعتبارها الأرض النموذجية لزراعة هذه النبتة، أما المخدرات والسلاح فهما بضاعتان محتكرتان من قبل رجال السلطة وعدد من النافذين السعوديين. يعلّق قائد ميداني في الجماعة الحوثية، ستكون القضية في غاية التبسيط حين نختزل الأزمة اليمنية في الملاحيط كأن نقول بأن سيطرتنا على هذا المعبر هي ما دفع الجيش اليمني ثم القوات السعودية للتدخل بشراسة وتكثيف القصف الجوي على هذه المنطقة بهدف استعادة المديرية وإعادة السيطرة على منافذ التهريب.

في الأفق العريض، يبدو أن القيادة العسكرية السعودية أدركت منذ وقت مبكّر أن المعارك مع الحوثيين ليست خاطفة، وأن عملية الإخلاء الواسعة النطاق التي شملت حتى نهاية الاسبوع الماضي نحو ٤٠٠ قرية جنوبية، وتواصل الحشود العسكرية بالقرب من المناطق الحدودية مع اليمن، لا ينبئان عن نهاية قريبة، ولا يبدو أنهما لأغراض عسكرية فحسب. السعودية، بحسب قيادي حوثي، تريد تسويق مبادرة سياسية مدعومة بالسلاح، كشرط قائد الحملة العسكرية الملكية بإرغام المقاتلين الحوثيين على العودة عشرات الكيلومترات عن الحدود المشتركة، لكن ما ينقص القيادة العسكرية السعودية هو بيانات دقيقة، لأن ما يجري على الأرض عكس ذلك تماماً، وقد يؤدي الى سحب المبادرة من التداول حتى على نطاق محدود.

عن السفير اللبنانية، ٢٠٠٩/١١/٢٦

وجوه حجازية

(١)
محمد عقيلة
(... - ١١٥٠هـ)

محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكّي، المعروف كوالده بعقيلة، أبو عبدالله جمال الدين. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وجدّ في طلب العلم، فأخذ عن الشيخ عبدالله بن سالم البصري، والشهاب أحمد بن محمد النخلي، والبدر حسن بن علي العجيمي، وتاج الدين بن أحمد الدهان المكّي، والملا الياس بن إبراهيم الكوراني والشيخ حسين بن عبدالرحيم المكي، والشهاب أحمد بن محمد الدمياطي، وغيرهم، ورحل الى الشام والروم والعراق ودرّس بالمدرسة الجقمقية بدمشق، وأخذ عنه جماعة. كان عالماً محدّثاً على جانب عظيم من العلوم والفقه والتقوى والزهد والورع. توفي بمكة المكرمة.

له: الفوائد الجليلة في مسلسلات في مروياته؛ لسان الزمان في التاريخ، رتبه على حوادث السنين الى ١١٢٣هـ؛ عقد الجواهر في سلاسل الأكابر؛ نسخة الوجود في أمر العالم من المبدأ الى المعاد؛ فقه القلوب ومعراج الغيوب؛ المواهب الجزيلة في مروياته ـ رحلته الى الشام والروم والعراق؛ فيض المنان في معنى ليس بالإمكان أبدع مما كان؛ رفع الذكر في فضل الذكر؛ عروس الأفراح في شرح حديث الأرواح؛ السرّ الأسري في معنى (سبحان الذي أسرى)؛ كشف الحورية في معاني التوبة؛ القول النفيس في الجواب على أسئلة إبليس؛ رسالة تتعلق ببيع العدة والأمانة والإقالة؛ رسالة في الرد على المعتزلة؛ الجوهر المنظوم؛ عنوان السعادة فيما خصه نبينا قبل الولادة؛ الإحسان في علوم القرآن؛ قرة العين في بيان ورد الخميس والإثنين؛ كثيب الأنوار في ذكر الله العزيز الجبار؛ كشف الأشكال في مسألة الأفعال[١].

(٢)
إبراهيم الميرغني
(١٢٣٥ - ١٣٠٢هـ)

هو إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن عبدالله المحجوب الميرغني الحنفي المكّي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وبعض المتون، وقرأ على والده، وعلى عمه السيد عثمان الميرغني، وعلى الشيخ عبدالله بن محمد صالح مرداد، وأجازوه بالتدريس فدرّس وأفاد، وكان على جانب من التواضع.

عُرض عليه منصب الإفتاء من أمير مكة الشريف عبدالمطلب فلم يقبله. توفي رحمه الله بمكة المكرمة[٢].

(٣)
عبدالوهاب المفتي
(من علماء القرن الثاني عشر الهجري)

عبدالوهاب بن محمد بن تاج الدين المفتي المالكي المكّي. الإمام الخطيب ببيت الله الحرام. عالم فاضل، ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، وقرأ القرآن الكريم حفظاً وتجويداً. ثم اشتغل بتحصيل العلوم على مشايخ عصره، وكان أكثر أخذه عن والده وبه تخرج. وتصدر للتدريس والإقراء، والإفادة والملازمة على الطاعة والعبادة. قام مقام أبيه فتقلد منصب الفتوى بعده[٣].

(١) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٦٢. المرادي، سلك الدرر، جـ٤، ص٣٠. خير الدين الزركلي، الاعلام، جـ٦، ص ٢٣٩. عبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، جـ٢، ص ٩٢١، الرسالة المستطرفة، ص ٦٣. إسماعيل البغدادي، هدية العارفين، جـ٢، ص ٣٢٣. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ٨، ص ٢٦٤. محمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣٩٣.

(٢) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٦٠؛ وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ١٥٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٥، وعبدالله غازي، مصدر سابق، ص ٩٥.

صـورة وطـن

اكثر من ٤٠٠ قرية هـجّر سكانها من جيزان ظلماً وعدواناً!
بحجة الحرب مع الحوثيين!
لم يقتل مدني واحد سعودي على يد الحوثيين، ومع هذا كان التهجير واحداً من أهم أهداف الحرب السعودية الجديدة.
عشرات الألوف من البشر اقتلعوا من مقار سكناهم ومثوى آبائهم وأجدادهم وموطن ذاكرتهم التاريخية، الى حيث الخيام!
لن يعودوا الى قراهم!
وسيتاجر بهم من قبل الأمراء سماسرة الحروب!
الملك يأمر ببناء عشرة آلاف وحدة سكنية في عام واحد لإيوائهم!!
لا يراد لهم العودة، فهناك تجار سيستفيدون وهم الأمراء.
لا يراد لهم العودة، والسنة قد تصبح سنوات.
حربٌ لم يتفاعل معها إلا القلة من المواطنين.
حرب لا مبرر لها، ولا هدف لها سوى الجشع والاستعلاء السعودي على الآخرين.
حربٌ ضحاياها مفتعلون.. مواطنون عاديون يراد لهم ان يكونوا ضحايا بحجّة الحرب مع الحوثيين!
عائلة مالكة تخوض حرباً لم يهتم بها أكثرية الشعب.
وطن يهجّر عشرات الألوف من سكانه، وينتظر الصدقات من أمرائه.
وطنٌ يعامل مهجّروه بأحطّ المعاملة!
الصورة أعلاه كافية!
نشرتها صحيفة الرياض في ١١/١٥ الماضي.
شيخٌ وهّابي نجدي يمثل مؤسسة الاميرة العنود!!! للأعمال الخيرية، يقدم بعض المال لمواطن من الجنوب يعيش في مكان أدنى من الخيمة!
أراد الشيخ الوهابي أن يصوّر المشهد كدلالة على كرم العائلة المالكة!
وأراد أن تظهر صورته وهو يلبس النظارة الشمسية كيف أنه يفعل الخير!!
صورة تحمل من المهانة والإحتقار الكثير.
هل هذا هو الوطن، وهل هذا هو المواطن، وهل هذا هو الدين، وهل هذه هي التنمية التي يتغنّى بها آل سعود؟!
وهابي ملتح ينتظر مصوّر الصحيفة ليلتقط صورة لرجل طاعن في السن يقبّل ظرفاً يحوي مساعدة مالية!
يا لإذلالكم للمواطنين!
ويا لغيرتكم الوطنية!
ويا لشيمكم العربية العالية!
النجدي مواطن درجة أولى أو (٠١)! كما هو فتح خط الهاتف!
والجيزاني مجرد (٠٧)!
أي في أدنى السلّم الاجتماعي في مهلكة آل سعود!
هذا ورجال الجنوب هم الذين يقتلون ويهجّرون من أرض آبائهم وأجدادهم ومهد ذاكرتهم التاريخية والجماعية.
هم أكثرهم من يقتل، فهم الجنود العاديون، والضباط الكبار هم النجديون!
في كل مكان في العالم يعتبر دخول الجيش والتجنيد الإجباري واحداً من أدوات صناعة الهوية الوطنية!
السواسية في الجيش، الدفاع عن الدولة لا عن الأشخاص، تقوية فكرة المواطنة، وتأكيد الدفاع عن التراب!
الجيش السعودي يختلف عن كل الدنيا.

هو جيش لا يشارك فيه إلا فئتان: فئة الدماء الزرقاء الوهابية النجدية التي تستحوذ على معظم إن لم يكن كل المواقع العليا بعد طرد الحجازيين منها، اي انها طبقة القيادة.. والفئة الثانية هي التي تمثل مادة الجيش من الجنود العاديين وهؤلاء معظمهم جاء من فقراء الجنوب المعدمين الذين لم تصلهم حتى الشوارع! وصاروا مشهورين بحمّى الوادي المتصدّع والضنك والتدويد وغيرها!
جيشٌ هكذا فكره وأيديولوجيته الاستعلائية كيف سينتصر؟
لهذا أطلق عليه صفات جيش الكبسة وجيش المثلوثة وجيش الفراخ!
جيشٌ لا يستطيع ولا يتحمس للقتال أصلاً!
افراده دخلوا الجيش من اجل المنفعة!
السعودية في حرب مع نفسها قبل ان تكون في حرب مع الآخر الخارجي!
السعودية مليئة بالتناقضات التي يشيب لهولها الولدان، تناقضات مؤسسة طائفيا وعنصريا ومناطقياً.
لم يكن ذلك ليحصل لولا ان السعودية لم تصبح دولة بعد!
هي مزرعة لآل سعود ونجديتها ووهابيتها المقيتة.
هذه صورة الوطن المسعود!

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

Adobe PDF
النسخة المطبوعة

Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

من يتآمر على الآخر؟!

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة). وبحسب الصحيفة فإن

حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى

أزياء حجازية